

# تيسير النجوة للعلمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده

بقلم  
الدكتور شوقي ضيف



دار المعارف

١٤٠٠ هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

جميع البلاد العربية اليوم تشكو من الشكوى من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو، أو بعبارة أخرى لا تحسن النطق بالعربية نطقاً سليماً، وكأنما أُصيبت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء العربية أداءً صحيحاً. ونخطئ خطأً كبيراً إذا ظننا أن شيئاً من ذلك أصاب ألسنة الناشئة في بلداننا العربية جعلها تعجز عن النطق السديد بالعربية، إنما مع هذا العجز أو القصور إلى النحو الذي يقدم إليها، والذي يرهقها بكثرة أديانها راسيته وصيغته الافتراضية التي لا تجرى في الاستعمال اللغوي. وهو - مع ذلك - يغفل شطراً كبيراً من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، مما يجعل الناشئة لا تتين كثيراً من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة.

والأمران جميعاً من قصور النحو التعليمي الذي يقدم للناشئة عن الإحاطة بصيغ العربية وأوضاعها ومن التوسع في صيغ واستعمالات افتراضية يحفزان الهمم إلى تيسير النحو وتبسيطه. ويتنادى كثيرون دعونا من هذا التبسيط والتيسير كأن من يبغون ذلك يريدون إذاً من الأمر أو نُكراً، وهم إنما يبغون الخير كل الخير حتى تحسن الناشئة نطق العربية لغة القرآن الكريم الذي أتاح لها عزّة فوق عزّة وسلطاناً على النفوس لا يماثله سلطان، فضلاً عن أنها لغة العرب القومية التي لا يتم للعرب بدونها مجد أو كيان. وقد طالب الجاحظ معلمى العربية منذ اثني عشر قرناً بتبسيط النحو للناشئة والاكتفاء بتعليمها قواعده الأساسية التي تكفل لها السلامة من اللحن في كتاب إن كتبه وشيء إن وصفته وشعر إن أنشدته، يقول: «وما زاد على ذلك فهو مشغلة لها عما هي أولى به، وعويص النحو لا يجرى في المعاملات ولا يضطر إليه شيء». وإذا كان الجاحظ

دعا إلى تبسيط العربية للناشئة في زمن من أزمنة ازدهارها فأولى لنا أن ندعو إلى هذا التبسيط للناشئة في زمننا الذي بُعد قرونًا طويلة عن أزمنة هذا الازدهار.

ولم يصِرْ معلّمو الناشئة من النحاة لزمن الجاحظ على موقفهم من تعليمها عويصَ النحو ومستغلقاته، ولا ارتفع صوتٌ ضده يندد بدعوته ويثبط النحاة عنها، بل لقد استجاب لها أئمة النحو منذ زمنه على مرّ القرون إلى العصر الحديث، فكانوا يؤلفون للمتخصّصين في النحو المؤلفات الضخمة التي تشبه بحارًا متسعة عميقة، ويؤلفون للناشئة متونًا ومختصرات تُعرض عليها قواعد النحو الأساسية التي تصحّح نطقها وتقيم ألسنتها. ورأيت أن أذكر من هذه المختصرات والمتون أكثر من ثلاثين متنًا ومختصرًا ألفت متلاحقة في أمصار وأعصار مختلفة، حتى يتضح بقوة أن أسلافنا ظلّوا طوال القرون الغابرة يرون أن تيسير النحو للناشئة واجب حتمي. وسيظل هذا الواجب قائمًا في الحاضر والمستقبل كما كان قائمًا في الماضي، بل لقد أصبح أكثر ضرورة وحاجة لناشئتنا لكثرة ما تتحمل في تعلّم اللغات الأجنبية وتعلم كثرة من العلوم الرياضية وغير الرياضية مما يثودها ويقصم منها الظهور.

ورأيت أن أعرض - تنمّة لأعمال الأسلاف في تيسير النحو - دعوة ابن مضاء القرطبي في كتابه: «الرد على النحاة» إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وكل ما ترتب عليها من تقديرات وصياغات وأبواب وعلل وأقيسة وتمارين افتراضية. ولم أكتف بذلك فقد مضيت أذكر المحاولات الحديثة في تبسيط النحو للناشئة، وألمت بكتاب لرفاعة الطهطاوي، وعرضت لجهود حفنى ناصف ورفاقه وجهود على الجارم ومصطفى أمين. ثم أخذت أبسط القول في المحاولات العصرية بادئًا بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه: «إحياء النحو» ثم تحدثت عن مقترحات لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) التي شكّلت في سنة ١٩٣٨ وقد أرسلت بها الوزارة إلى مجمع اللغة العربية لدراستها، فدرسها وأدخل عليها بعض تعديلات في مؤتمره سنة ١٩٤٥ وطلب إلى وزارة المعارف حينذاك أن تؤلّف كتب النحو على أساس تلك المقترحات وما اتخذ من قرارات. وبعد نحو عشر سنوات ألفت هذه الكتب، وعمّت الشكوى منها في جميع المدارس، وتقرّر الانصراف عنها. وبذلك أخفقت كل تلك



المحاولات العصرية لتيسير النحو وتذليل صعبه.

وكنّت - حين نشرت كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي سنة ١٩٤٧ - ذكرت في مدخله مقترحات في تيسير النحو أقمتها على ثلاثة أسس هي إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديرى والمحلى، وأن لا تُعَرَّب كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في تصحيح النطق بها. وفي سنة ١٩٧٧ قدّمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعاً لتيسير النحو أضفت فيه إلى الأسس الثلاثة السابقة أساساً رابعاً، هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب النحو العسيرة، وأحال المجمع المشروع إلى لجنة الأصول لدراسته، فأقرّت شطراً كبيراً منه وعرضته على مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ فأقرّه. وفي سنة ١٩٨١ ألقى محاضرة عامة بمؤتمر المجمع أضفت فيها إلى أسس التيسير الأربعة السالفة أساسين جديدين هما: أولاً: حذف زوائد كثيرة في النحو التعليمى تُعْنَى بشروط وقواعد عقّدة، وإِعرابات افتراضية مصنوعة. وثانياً: زيادة نواقص ضرورية في النحو التعليمى حتى تتعرف الناشئة بوضوح صحّة النطق بالحروف والكلمات، وحتى تحيط بتعاريف الأفعال مع الضمائر وبدقائق كثيرة في أبنية الأسماء سوى ما ينبغى أن تقف عليه من تقاليد العربية في الذكر والحذف والتقديم والتأخير وصياغات الجملة الاسمية والفعلية وأنواع الجمل مستقلة، وخاضعة غير مستقلة.

ورأيت أن أضع في هذا التيسير بأسسه الستة كتاباً مرتباً مفصلاً يتخذ أساساً أو أصلاً لتعليم الناشئة خصائص العربية وقواعد النحو والتمرين عليها والدُّربة. وقد ألغى فيه ثمانية عشر باباً فرعياً رُدّت أمثلتها إلى الأبواب الأساسية، وألغيت فيه العلامات الفرعية في الإعراب والإِعراب التقديرى والمحلى وما يتبع ذلك من إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور وإلغاء أن المصدرية الناصبة للمضارع مقدرة أو مضمرة، كما ألغى إعراب أى كلمة لا يفيد إعرابها أى فائدة في صحّة النطق بها نطقاً سليماً، ووُضعت تعريفات محكمة للمفعول المطلق والمفعول معه والحال. وحُذفت من قنوات الأبواب كل ما كان بها من أعشاب ضارة كالشروط والقواعد شديدة التعقيد والصيغ المصنوعة ووجوه الإعراب الافتراضية. وأضيفت في كل باب دقائق تصوّر سُنن العربية في الصياغة والتعبير، كما أضيفت بعض أبواب ضرورية لتوضيح

الاستعمال اللغوى للكلمات فى الجملة، وللجملة الاسمية والفعلية، ولأنواع الجمل وما بينها من علاقات.

وسميت الكتاب «تجديد النحو» وهو لا يترخص أى ترخص فى مقومات العربية وأوضاع أبنيتها وصياغاتها المحكمة. ورأيت - دَعَمًا له وأداء لحقه - أن أولف هذا الكتاب الجديد لأزوده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المستأنية، حتى يستين نهجى - غاية الاستبانة - فيما رسمته فيه للنحو التعليمى من تجديد وتيسير. والكتاب موزع على ثلاثة أقسام: قسم لبيان المحاولات المتصلة لتيسير النحو التعليمى قديما وحديثا مع بيان محاولتى المتواضعة فى كتاب «تجديد النحو». وقسم ثان لبيان الشطر الأول من نهجى فى تجديد النحو التعليمى وتيسيره بتخليصه من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده وتعقيداته العسيرة التى كانت - ولا تزال - ترهق الناشئة إرهاقا شديدا دون أن يجنوا منها شيئا يفيدهم فى إتقانهم للعربية. وقسم ثالث لبيان الشطر الثانى من نهجى فى تجديد النحو التعليمى وتيسيره باستكمال نواقص فيه ضرورية، حتى تتمثل الناشئة تمثلا قويا طواع الصياغة العربية ومقوماتها فى أبنيتها اللفظية وتراكيبها التعبيرية. والله أسأل أن يلهمنى السداد فى القول والإخلاص فى الفكر والعمل، وهو حسبى ونعم الوكيل.

القاهرة فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٨٦

شوقى ضيف

القسم الأول

في تيسير النجاة التعليمية قديماً وحديثاً



تمهيد عن :

## كتاب سيبويه ومطولات كتب النحو

كتاب سيبويه أوّل كتاب جامع لقواعد النحو وأصوله، وهو فيه يهتدى دائماً بأراء أستاذه الخليل، وقد ذكره باسمه عشرات المرات، بل مثاتها، وقد يكتفى بقوله عنه : « وقال ». ولو أن باحثاً غنى بجمع أقوال الخليل في الكتاب لاستغرقت شطراً كبيراً منه - إن لم يكن الشطر الأكبر - حتى ليتمكن أن يذهب باحث إلى أنه هو الواضع الحقيقي للنحو العربي وأن سيبويه إنما هدّبه وأكمّله على نحو ما صوّرنا ذلك في كتابنا « المدارس النحوية » فهو الذى أعطاه صيغته النهائية، وهى صيغة تستوعب في الكتاب نحو ألف صفحة من القطع الكبير، وكاد لا يترك قاعدةً نحوية إلا دونها. وقد تحوّلت قواعده إلى ما يشبه نجوماً قطبية ثابتة، مما جعل صاعد بن أحمد يقول : « لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطى لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى، فإن كلّ واحد من هذه الكتب لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له <sup>(١)</sup> ».

والكتاب موزّع على قسمين : قسم خاص بالنحو وقواعده، وقسم خاص بالصرف ومباحثه وما يتصل بها من الإمالة والوقف وما إلى ذلك من جوانب صوتية. ويقوم النحو عند سيبويه وأستاذه الخليل على نظرية أساسية، هى نظرية العوامل، فالعامل هو الذى يُحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجرّ والجزم، وبدأ سيبويه بعرض الفعل وتعدّيه ولزومه، وتلاه بما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر والصفة المشبهة واسم التفضيل. وتتوالى

(١) معجم الأدباء لياقوت (طبع القاهرة) ١١٧/١٦.

أبواب النحو، ويتوالى معها عمل العوامل مذكورةً ومحدوفة، مما يفتح الأبواب على مصاريعها لكثرة التأويل والتقدير في الصيغ؛ إذ كثيراً ما تُحذفُ العوامل كما تحذف المعمولات. ويسوق سيبويه ذلك في كثرة من العلل والأقيسة يرويها عن أستاذه الخليل. ويُرَوَّى أن بعض معاصري الخليل سأله: «أعن العرب أخذت ما تذكره من العلل أم اخترعته من نفسك؟» فأجابه: «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يُنقل ذلك عنها. واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذى التمس، وإن تكن هناك علّة له أخرى فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللاتحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا (الرجل) الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك، فإن تسنح لغيرى علّة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها»<sup>(١)</sup>.

وتدافع في كتاب سيبويه سيول من تعليقات الخليل كما تدافع سيول من أقيسته<sup>(٢)</sup>، وفيه يقول السيرافي، «كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه»<sup>(٣)</sup>. ويضيف سيبويه إلى تعليقاته وأقيسته كثيراً من الأقيسة والتعليقات بنظر نافذ وعقل ثاقب<sup>(٤)</sup>. وفتحاً مباحاً واسعاً للتأملين على قواعد النحو والصرف<sup>(٥)</sup> مما فسح لكثير من الصيغ الافتراضية المقترحة التي لم ينطق بها العرب ولا جرت على ألسنتهم. وفي كثير من صحف الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، ربما كان مرجعها إلى أن سيبويه كان يضع قواعد النحو والصرف لأول مرة وضعاً

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (تحقيق مازن المبارك - طبع القاهرة ص ٦٥).

(٢) المدارس النحوية (طبع دار المعارف) ص ٤٦.

(٣) معجم الأدباء ٧٣/١١.

(٥) المدارس النحوية ص ٩١، ٥٥.

(٤) المدارس النحوية ص ٨٠.

مفضلاً غاية التفصيل فطبيعي أن يداخل عمله شيء من الإبهام والغموض في بعض العبارات. وربما رجعت جوانب من ذلك إلى تلميذ سيبويه الأخفش الأوسط الذي حل عنه الكتاب وأذاعه في الناس، إذ كان الطريق الوحيد إليه، وقد جلس للطلاب مجلس أستاذه يمليه عليهم بعد وفاته. ويبدو أنه أشاع فيه غير قليل من الغموض والعسر اللذين عُرف بهما في مؤلفاته النحوية، حتى لثرى الجاحظ يتعرض له سائلاً: «أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟» فأجابه: «أنا رجل لم أضع كتبى هذه لله، وليست هى من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذى تدعونى إليه قلّت حاجاتهم إلىّ فيها، وإنما كانت غايى المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكبّس ذهبت»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الأخفش الأوسط أشاع في كتاب سيبويه بعض ما كان يشيعه في كتبه من الغموض ومن العويص الذى لا يفهم إلا بعد تأمل كثير فيه. ولعل ذلك ما جعل النحاة بعد سيبويه يتداولون شرحه مراراً وتكراراً، وكانوا لا يزالون يضيفون إلى شروحهم له من العلل والاحتجاجات والأقيسة والتمارين غير العملية أثقالاً فوق أثقال، مع تشعيب مسائل النحو وتفريعها إلى أقصى حدّ، حتى لتتحول بعض شروح الكتاب إلى ما يشبه موسوعات نحوية كبرى على نحو ما نقرأ عند السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ في شرحه للكتاب، وهو يقع في ستة مجلدات ضخام، تفيض بالأقيسة والعلل وكثرة التخریجات لوجوه الإعراب والرد على مخالفى سيبويه والمدرسة البصرية في بعض المسائل.

وبجانب شروح كتاب سيبويه أخذت تؤلّف كتب مطوّلة في النحو كثيرة، من أهمها: المقتضب للمبرد في القرن الثالث الهجرى وكتاب الأصول الكبير لتلميذه ابن السراج ومؤلفات أبى على الفارسي، والمفصل للزخشرى وشرح ابن يعيش له موسوعة نحوية

كبرى في عشرة مجلدات. ومن ذلك نتائج الفكر للسهيلي الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١ وكان يشغف بالعلل النحوية ويخترعها ويرى ذلك كمالاً في صنعة النحو وبصراً بها<sup>(١)</sup>.

ومنذ القرن الثالث الهجرى يعنى بعض أئمة النحو بالتأليف فى علله على نحو ما يلقانا عند المازنى وكذلك عند الزجاجى المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وكتابه «الإيضاح فى علل النحو» مطبوع. وبالمثل يعنى غير إمام نحوى بتأليف المطولات فى علم الصرف منذ المازنى الذى يعدّ أول من فصل مباحثه عن مباحث النحو التى كان مختلطاً بها فى كتاب سيبويه. وأهم من خلفوه على هذا العلم ابن جنى فى موسوعته الكبرى: الخصائص.

وتتكاثر الموسوعات أو المطولات النحوية منذ القرن السابع الهجرى، وحرى بنا أن نذكر كتاب «ارتشاف الضرب» أى غسل النحل لأبى حيان الأندلسى فى القرن الثامن الهجرى، وهو أضخم ما خلفته الحقبة السابقة فى النحو. وفى كل هذه المطولات النحوية كان المؤلف يستقصى كل ما يستطيع من الشعب والتفريعات والأقيسة والتعليلات والتخريجات والتأويلات والتمارين العملية وغير العملية. وجوانب كثيرة فى تلك المطولات تتحوّل إلى ما يشبه غابات ملتفة، من الصعب ارتيادها والسير فى مُنْعرجاتها ومنعطفاتها دون إمام نحوى كبير أو عالم نحوى نحري، يتخلق حوله الطلاب ليبيّن لهم مسائل النحو ومشاكله العويصة.



## تيسير النحو التعليمي قديماً

١

### وضع المتون والمختصرات

كان طبيعياً أن تشتد الحاجة منذ أول الأمر إلى وضع متون وملخصات لكتاب سيبويه ولما جدد بعده من المطولات النحوية، حتى تستطيع الناشئة أن تستوعب ما بها من قواعد وتمثلها في سر. وكان من أوائل من عُنوا بذلك الأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه وعلميه على طلابه، يدلّ على ذلك تأليفه كتاباً باسم «الأوسط في النحو» ولمعاصره أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ للهجرة مختصر في النحو اشتهر في زمنه. وحأكت المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفاً على الناشئة منذ إمامها الكسائي المتوفى سنة ١٨٩ إذ صنف في النحو كتاباً مجملاً باسم «مختصر النحو». وعلى هذه الشاكلة أخذت مختصرات النحو ومتونه الملخصة تظهر مبكرة منذ القرن الثاني الهجري بغرض تيسير النحو وتبسيطه. ويظهر أن كثيرين من معلّمي النحو ظلّوا لا يكتفون بالمختصرات فيه يعرضونها على الناشئة فقد مضوا يعرضون عليهم كثيراً من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصوّر قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم، مما جعل الجاحظ يتعرض لمعلّم الصبية أو الناشئة ناصحاً: «أما النحو فلا تشغل قلب الصبيّ منه إلّا بقدر ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عما هو أردّ عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع. وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاورة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد. ومنّ ليس له حظّ غيره ولا معاش سواه، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء».

واستجاب كثيرون من أئمة النحو وعلمائه لنصيحة الجاحظ فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة على نحو ما يلقانا عند هشام بن معاوية صاحب الكسائي المتوفى سنة ٢٠٩ للهجرة وأبى عمر الجرمي تلميذ الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢٥ فلكل منها مختصر في النحو استخلص فيه بإجمال قواعده. وتعاقب على هذا التلخيص كثير من أعلام النحاة البصريين والكوفيين طوال القرن الثالث الهجري، منهم ثعلب والمفضل بن سلمة وأبو موسى الحامض، إذ كان لكل منهم في النحو مختصر لطيف. وبالمثل كان لابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ للهجرة ولمعاصره ابن شقير مختصر موجز في النحو، وكذلك لنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ للهجرة. ولعل مختصراً في النحو للناشئة لم يلق من الشهرة حيثئذ ما لقيه مختصر الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة وقد سَمَّاهُ «الجمال في النحو» وطارت شهرته في الآفاق إذ ظلّ طويلاً يُدرّس للناشئة في الشام واليمن ومصر وبلدان المغرب والأندلس، وأكبَّ عليه أعلام النحاة في تلك الأمصار بالشرح، حتى قيل إن شروحه أربت على مائة وعشرين شرحاً، ويقال إنه صنّفه بمكة، ولذلك كان من الكتب المباركة إذ لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، وهو فيه يحمل أبواب النحو في لغة مبسطة، تخلو من بعض التفريعات ومن الشذوذات التي لا تشيع في لسان العرب، كما تخلو من العلل والأقيسة التي لا تفيد الناشئة في النطق السليم بالعربية. وكان يعاصر الزجاجي أبو جعفر النحاس المصري، وكان يدرس لطلابه المتخصصين شرحه على كتاب سيويه، واتسعت شهرته فقصده الطلاب من كل فجٍّ، وفي مقدمتهم محمد بن يحيى الرياحي الأندلسي وعنه حل كتاب سيويه، ودرّسه لطلابه بقرطبة، ونسخته هذه التي رواها عن أبي جعفر النحاس تُعدّ أم الدراسات النحوية المتخصصة في الأندلس. وألف أبو جعفر بجانب شرحه المطول لكتاب سيويه مختصراً في النحو للناشئة، سَمَّاهُ كتاب التفاحة، عرض فيه بإيجاز قواعد النحو الأساسية فيما لا يتجاوز ست عشرة صحيفة. ولابن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ مختصر في النحو سَمَّاهُ «الهداية»، ولابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ مختصر سَمَّاهُ باسم مختصر الزجاجي: «الجمال في النحو»، ولكن لم ينل حظاً من الشهرة.

وللنحوى الكبير أبى على الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ مختصر باسم الأوليات في

النحو، ولعاصره على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ مختصر باسم الإيجاز فى النحو، ولابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ مختصر باسم اللمع فى النحو أكثر الأسلاف من شرحه، ولابن بابشاذ نحوى مصر فى القرن الخامس مختصر فى النحو سماه المقدمة وكانت فى عشرة أبواب، ولعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ مختصر سماه الجمل، وللتبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ مقدمة اختصر فيها النحو اختصاراً حسناً، وللزحشرى المتوفى سنة ٥٣٨ مختصر مجمل فى النحو اختصره من كتابه المفصل، وسماه الأنموذج، شرحه الأسلاف مراراً، طبع فى القاهرة وإستانبول بالقرن الماضى. ولعاصره الجوالقى البغدادى مختصر موجز فى النحو. ولابن برى المصرى المتوفى سنة ٥٨٢ مقدمة فى النحو نقلها عنه عيسى الجزولى وأشاعها فى المغرب والأندلس، وللمطرزى الإيرانى المتوفى سنة ٦١٠ مقدمة فى النحو ومختصر باسم المصباح، ولعبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٦٢٨ قُبسة العجلان فى النحو، وللشلوبى الأندلسى المتوفى سنة ٦٤٥ مختصر فى النحو باسم التوطئة. ومن أئمة النحو المصرين فى القرن السابع الهجرى ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ وله مختصر فى النحو باسم مقدمة وجيزة، وله متن أكثر سعة وتفصيلاً سماه الكافية، عدَّ بروكلمان له نحو سبعين شرحاً، وللإمام النحوى المشهور ابن مالك الأندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ عُدَّ الحافظ وعمدة الالفاظ فى مبادئ النحو، ولابن أبى الربيع الإشبلى المتوفى سنة ٦٨٨ الملخص فى النحو، وللبضاوى المتوفى سنة ٧١٦ مختصر فى النحو باسم لب اللباب فى علم الإعراب.

ولعلَّ مختصراً فى النحو لم ينل من الشيوع والشهرة ما نالته المقدمة الأجرومية فى مبادئ علم العربية وتشتهر باسم متن الأجرومية لمؤلفها ابن أجروم المغربى المتوفى سنة ٧٢٣ للهجرة، وظلت لهذا المتن أو المختصر فى تعليم الناشئة النحو الخطوة الكبرى فى جميع بلدان العالم العربى من الخليج إلى المحيط، واهتم به علماء النحو فى كل مكان ووضعوا له شروحاً شتى، وهو لا يكاد يتجاوز عشرين صحيفة من القطع المتوسط. ونعرض أبوابه لتضح للقارئ هذه الصورة الطريفة من صور مختصرات النحو ومتونه الكثيرة، وهى تجرى على هذه الشاكلة: باب الإعراب - باب معرفة علامات الإعراب - باب الأفعال - باب مرفوعات الأسماء - الفاعل - نائب الفاعل

- المبتدأ والخبر - العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر - النعت - العطف - التوكيد -  
البدل - المفعول به - المصدر - ظرف المكان وظرف الزمان - التمييز - الحال -  
الاستثناء - باب لا - المنادى - المفعول من أجله - المفعول معه - مخفوضات  
الاسماء.

وواضح أن ابن أجروم حذف من النحو في مختصره أبواباً فرعية كثيرة، وأنه اقتصر  
على أبوابه الأساسية التي تكفى الناشئة في تعرفهم على مقومات النطق السديد  
بالعربية. وعلى نحو ما أقبل على هذا المختصر نحائنا وطلابهم في الحقب الماضية أقبل  
المستشرقون على طبعه ونشره، فطبع بروما في أواخر القرن السادس عشر، وسرعان  
ما ترجم إلى اللاتينية في برسلاو، وطبع مع تلك الترجمة في ليدن وغيرها. وترجم إلى  
الفرنسية وطبع مع تلك الترجمة في باريس والجزائر، وطبع في كمبردج بإنجلترا وفي  
ألمانيا. وإنما أطلنا في عرض هذا المختصر بعض الشيء لندلّ على أنه مع إيجازه  
في تلخيص النحو ظلّ وسيلة قيّمة في بيان مقومات العربية وأوضاعها الإعرابية  
لأننا نشأنا في البلدان العربية على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم فحسب، بل  
أيضاً للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصياغة العربية وخصائصها  
النحوية.

ونرى أبا حيان أستاذ ابن أجروم الذي عاش بعده نحو عشرين عاماً والذي اشتهر  
بتأليفه أضخم كتب النحو المتأخرة حجماً، ونقصد كما مر بنا كتابه: «ارتشاف  
الضرب» الذي لا يزال مخطوطاً، وهو في ستة مجلدات كبار، يحاول بدوره أن يضع في  
النحو مختصراً للناشئة، سمّاه: «اللمحة البدرية في علم العربية» وهو في نحو عشرين  
صحيفة. وكان يعاصره ابن هشام المصري المتوفى سنة ٧٦١ وله موسوعة نحوية  
سمّاه: «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» ألفها على منهج مبتكر لم يسبقه إليه  
سابق، إذ ورّعها على قسمين كبيرين: قسم أفرده للحروف والأدوات موضحاً  
وظائفها واستخدامها في الصيغ والتراكيب، وقسماً أفرده للجملة وأبوابها المتنوعة  
الكثيرة، وألّف للمتخصصين أيضاً كتابه «أوضح المسالك». وبجانب ذلك ألف  
للناشئة ثلاثة مختصرات: مختصراً موجزاً شديد الإيجاز هو «الإعراب عن قواعد

الإعراب» ومختصراً متوسط الإيجاز هو «قَطْر النداء» ومختصراً أوسع منه هو «شذور الذهب». فمن أراد الوقوف على القواعد الأساسية اكتفى بالمختصر الأول، وإذا أراد التوسع قليلاً درس المختصر الثانى، فإن أراد التوسع أكثر من ذلك عكف على المختصر الثالث، وحاول أن يفقهه ويفهمه فهماً حسناً. وكانوا يدرسون فى الأزهر الشريف إلى عهد قريب للطلاب متن الأجرومية فى السنة الأولى بالقسم الابتدائى، وفى السنة الثانية كانوا يدرسون لهم مختصراً أوسع قليلاً هو المقدمة الأزهرية فى علم العربية للشيخ خالد الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ للهجرة، وكانوا يدرسون لهم فى السنة الثالثة «قطر النداء» لابن هشام، وهو أوسع منها جميعاً، وفى السنة الرابعة كانوا يدرسون لهم متن الألفية. وبذلك كانت تُحْتَم دراسة النحو فى الأزهر الشريف بتلك الطريقة المثل التى لا يتوزع النحو فيها على سنوات التعليم كما يحدث فى مدارسنا، بحيث تنسى الناشئة فى السنوات المقبلة ما درست فى السنوات الماضية ولا ترتسم فى أذهانهم صورة النحو متكاملة أبداً. وقد ظلّ علماء النحو فى الفترة العثمانية يعنون بوضع المختصرات والملخصات فى النحو وللشيخ الشعراوى المتصوّف مختصر فى النحو لطيف سماه: «لباب الإعراب المانع من اللحن فى السّنة والكتاب».

ولعل فى كل ما قدمت ما يوضح المنهج أو المسلك الذى اتبعه الأسلاف فى تيسير النحو على الناشئة وتعليمه لها تعليماً يسّره ويرفع العقاب والصعاب منه، فقد دأبوا منذ القرن الثانى الهجرى إلى العصر الحديث يضعون فى النحو مختصرات ومتوناً موجزة يستخلصون فيها من مطولاته قواعده الأساسية، ويصّفونها - أو قل يقطّرونها - فى صيغ مجملة أشبه ما تكون بقوانين مركزة، كى تستظهرها الناشئة وتدرسها دراسة تتيح لها استيعاب أوضاع العربية ومقومات صياغاتها وتمثلها تمثلاً بيّناً.

## ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة

ظَلَّتْ مطوّلات كتب النحو تزخر بسيول من نظرية العامل والمعمولات وما يُطَوَّى فيها من كثرة التقديرات والتأويلات وكثرة التعليقات والأقيسة والتأريين الافتراضية. ولا غنى طويلاً مع دولة الموحدين في المغرب والأندلس - وكانت ظاهرية المذهب - حتى نجد قاضي قضاتها ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة يثور على النحو والنحاة ثورة عفيفة، وهى ثورة استوحى فيها المذهب الظاهرى فى الفقه وما دعا إليه من التمسك بحرفية النصّ فى الكتاب الكريم والسنة النبوية دون تأويل فيهما، وأيضاً مادعا إليه هذا المذهب من إلغاء العلل والأقيسة فى مسائل الشريعة.

وكانت الدولة - وخاصة أميرها يعقوب بن يوسف - قد تشدّدت فى التمسك بالمذهب الظاهرى ورفض كتب الفقه الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى وما تحمل من فروع لا تكاد تُحصى أو تستقصى، وبالع يّعقوب فى ذلك حتى لنجده يأمر بحرق كل ما عدا كتب المذهب الظاهرى فى الفقه. وعلى ضوء من هذه الثورة الحادة ألّف قاضي قضاته ابن مضاء كتاب الرد على النحاة الذى نشرته سنة ١٩٤٧ وفيه يهاجم بقوة نظرية العوامل والمعمولات فى النحو داعياً إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية ومن علل وأقيسة احتمالية وتمازين افتراضية. ولا يهمننا مقصده من تطبيق المذهب الظاهرى فى الفقه على النحو ومباحثه وقواعده، وإنما همّنا ما أدّى إليه هذا التطبيق من تيسير للنحو وتبسيط، أجمله فى قوله بسطوره الأولى من مؤلفه: «قصدي فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحويّ عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه». وبدأ بنظرية العوامل والمعمولات بيتغى أن ينقضها نقضاً، هى وكل ما جرّت إليه من عوامل لفظية ومعنوية ومن معمولات مذكورة ومضمرة محذوفة. ولكى يدلّ على فساد تلك النظرية أورد ما ترتب عليها فى الصيغة العربية من عوامل محذوفة إما لعلم المخاطب بها كما يقول النحاة فى

مثل : « مَنْ جاء ؟ » فيقال « زيد » ويقدرّون أن أصل الجواب : جاء زيد . وإما لمجرد الافتراض كتقدير النحاة في مثل « الكتاب قرأته » أن الكتاب مفعول به لفعل محذوف ، وأصل الجملة : « قرأت الكتاب قرأته » . وإما لما هو أبعد من ذلك في الافتراض والتخيل إذ يقدرّون في مثل : « يا عبد الله » أن المنادى مفعول به لفعل محذوف والتقدير : « أدعو عبد الله » وهو افتراض أشدّ عتاً من الافتراض في الجملة السالفة .

ويبين ابن مضاء فساد كل هذه التقديرات وما تجرّ إليه من زيادة ألفاظ على الذكر الحكيم حين يفترض النحاة في صيغته عوامل محذوفة ، إذ يزيدون عليه ما ليس منه دون حجة أو دليل . وسرعان ما نفذ من ذلك إلى إلغاء ما تصوّره النحاة من متعلق للجارّ والمجرور حين يقعان أخباراً أو صلوات أو صفات أو أحوالاً في مثل : « القلم على المكتب - رأيت مَنْ في الغرفة - التقيت بطالب في الفصل - قابلت عليّاً في المكتبة » إذ يقدرّون متعلقات محذوفة في هذه الجمل ، وهي على الترتيب : « مستقر - استقر - كائن - كائن » ويقول ابن مضاء : إن هذا كله تمحل لأن الكلام تامّ بدونه ولا يحتاج إليه ، وحرى أن نرفضه ونرفض معه نظرية العامل التي تمدنا بمثل هذه التقديرات الافتراضية التي لا تمرّ بذهن المتكلم . ومتعلق الظرف كمتعلق الجارّ والمجرور في تصور هذه التقديرات المتخيلة ، حين يقع خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً في مثل : « الكتاب فوق المكتب - رأيت ما عنده - أراي كتاباً لديه - كلمت عليّاً أمام رفاقه » .

ويتحول ابن مضاء من نقض فكرة العوامل المحذوفة إلى نقض فكرة المعمولات المحذوفة ويختار لبيان ذلك الضمائر المستترة وما يذكره النحاة في مثل « زيد قام » من أن في فعل « قام » الماضي ضميراً مستتراً ، وأنكر هذا الضمير وقال : إن « قام » مثل « قائم » في نحو « زيد قائم » لا تشتمل على ضمير مستتر بل هي تدل عليه بمادتها كما تدل عليه « قائم » تماماً وكما تدل عليه الأفعال المضارعة : « أقوم - تقوم - تقوم » . وينفذ ابن مضاء من ذلك إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل : قاما - قاموا - قمن ، ليست ضمائر ولا فواعل كما زعم النحاة : وإنما هي علامات أو إشارات - كما قال

المازى - تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التانيث في مثل : «قامت». وكما أن هذه التاء تذكر مع الفعل إذا تقدّم الفاعل وكان مؤنثاً مجازياً فيقال مثلاً : «الشمس أشرقت» وإذا تأخر هذا الفاعل عن الفعل جاز أن تذكر التاء وأن تحذف فيقال : «أشرقت الشمس - أشرق الشمس» كذلك صنع العرب بأدوات التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً، فقد يذكرونها وقد يحذفونها، وأثبت ذلك النحاة وسموها لغة «أكلوني البراغيث» وهى لغة طمىء وبلحارث بن كعب وأزد شنوءة، فيقولون «قاموا الزيدون» ويقول غيرهم : «قام الزيدون» ولا يقولون جميعاً إلّا : «الزيدون قاموا». وفى ذلك ما يشهد - كما يذكر ابن مضاء - بأن العرب تعامل أدوات التثنية والجمع معاملة تاء التانيث الساكنة، فلا تعدّها ضمائر - على الأقل فى لغة «أكلوني البراغيث» - بل تعدّها أدوات دالة على التثنية والجمع بنفس دلالة التاء الساكنة على التانيث.

ولكى يقيم ابن مضاء الدليل القاطع على فساد نظرية العوامل والمعمولات عرض بابين من أبواب النحويين كيف أدّت نظرية العوامل والمعمولات فيها إلى رفض بعض أساليب العرب الصحيحة ووضع أساليب جديدة لا يعرفها العرب ولا تعرفها الستهم. وأول البابين باب التنازع فقد روى الرواة عن شعرائهم أنهم قد يسلطون عاملين على معمول واحد فيقولون مثلاً : «أقبل وجلس إخوتك». وينكر النحاة البصريون والكوفيون هذا الأسلوب لأنه لا يصحّ فى رأيهم أن يتسلّط عاملان على معمول واحد أو بعبارة أخرى لا يصح أن يتسلط مؤثران على أثر واحد، واختار البصريون أن يعملوا العامل الثانى فى الصيغة المارة ويضمروا فى العامل الأول فيقولون : «أقبلوا وجلس إخوتك» واختار الكوفيون أن يعملوا العامل الأول ويضمروا فى العامل الثانى فيقولون : «أقبل وجلسوا إخوتك». وبذلك رفضوا معاً الصيغة العربية الصحيحة للعبارة، ووضعوا مكانها صيغتين جديدتين لا تعرفها العربية. ولم يكتفوا فى باب التنازع بعرض مثل هاتين الصيغتين، فقد مضوا يطبقون التنازع على بابى ظن وأعلم مسيغين أن يقال : «ظننت وظنانى شاخصاً الزيدنين شاخصين» وكذلك أن يقال : «أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدنين العمرين منطلقين»



والصيفتان لم يلفظ بهما العرب، إنما لفظ بهما النحاة مستلهمين نظرية العوامل والمعمولات التي وضعوها. ويقول ابن مضاء أنه ينبغي أن ينحوها عن قواعد النحو وأبوابه، حتى لا يرفضوا من أجلها أساليب عربية سليمة ويضعوا مكانها أساليب عربية سقيمة.

وبالباب الثاني الذي رأى ابن مضاء أن يبين به كيف دفعت نظرية العوامل والمعمولات النحاة إلى فتح أبواب حرى بها أن تحذف هي وما جلبت من أساليب لا تعرفها العربية باب الاشتغال، إذ وزع النحاة الصيغ فيه إلى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه الرفع أو النصب وما يجوز فيه الأمران مقدّرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها في الكلام مثل: «الكتاب قرأته» - «الكتاب قرأت صفحاته». إذ يقدران الجملتين هكذا: «قرأت الكتاب قرأته» - «قرأت الكتاب قرأت صفحاته». وذكر ابن مضاء أنه لا داعي لكل هذه التقديرات وما يطوى فيها من أقسام قائلاً: «إن الاسم المتقدم وهو «الكتاب» في المثالين السابقين إذا عاد عليه ضمير منصوب كما في المثال الأول نصب، أو متصل بمنصوب كما في المثال الثاني نصب أيضاً. أما إذا عاد عليه ضمير رفع في مثل: «أزيد قرأ كتابه» فإنه يرفع على الابتداء. وإذن لا داعي لفتح هذا الباب في النحو، فضلاً عما جلب إليه النحاة من صيغ لم ينطق بها العرب ولا دارت في ألسنتهم مثل: «أزيدا لم يضربه إلا هو» - «أخوك ظناها منطلقين» - «أنت عبد الله ضربته» فإن هذه الصيغ وما يماثلها في الباب ينبغي أن تنحى عن النحو، بل ينبغي أن ينحى الباب كله».

ويضيف ابن مضاء إلى باب الاشتغال والتنازع الجديرين بالحذف من النحو ما زعمه النحاة من نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية بأن مصدرية مضمرة وجوباً في مثل: «لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه» - «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ومعضون فيقدرون «أن المحذوفة» مع الفعل التالى للفاء والواو بمصدر ويصنعون نفس الصنيع بالفعلين الأولين في الجملتين بحيث تصبحان هكذا: «لا يكون شتم من عمرو لزيد فيأذيه» - «لا يكون منك أكل للسمك وشرب اللبن». ويقول ابن مضاء إن هذا تعسف في التأويل إذ المتكلم لا يقصد إليه، إنما يقصد في الجملة الأولى إلى أن

شتم عمرو لزيد يتسبب عنه إيذاؤه، والشتم بذلك من أنواع الإيذاء: ولو أن المتكلم رفع الفعل لأصبح المعنى مغايراً لذلك إذ يصير المراد: «فهو يؤذيه» أى أن عادته إيذاؤه. ولو أنه جزم الفعل عاطفاً له على ما قبله لأصبح المعنى أيضاً مغايراً، إذ يصير المراد أن الشتم يؤذيه. ويقف ابن مضاء عند الصيغة الثانية: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ويقول إن المتكلم إذا نصب الفعل الثانى كان المعنى: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإن رفعه كان قد نهى المخاطب عن أكل السمك وأوجب له شرب اللبن، وإن جزم انصبَّ النهى على الفعلين معاً. وابن مضاء بذلك كله يريد أن يثبت أن نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية لا يرجع إلى أنه معمول لأن مضمرة وجوباً، وإنما يرجع إلى المعنى الذى يريده المتكلم وكذلك الشأن إن رفع المضارع أو جزم مع الأدوات ولم ينصب. وإذن فحركات الإعراب لا يراد بها الدلالة على عوامل محذوفة كما يزعم النحاة وإنما يراد بها دائماً الدلالة على معان فى نفس المتكلم. وفى ذلك ما يؤكد دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، إذ تضع حجاباً على الدلالات الحقيقية لحركات الإعراب، فلا نفهمها فهماً دقيقاً، فضلاً عن أنها تخطئ صيغاً عربية قوية كما رأينا فى باب التنازع وتجلب فيه وفى باب الاشتغال صيغاً لم ينطق بها عربى، مما يحتم تنحيتهما عن النحو وقواعده، حتى لا تدخل الضيم على العربية وصيغها المحيكة القويمة.

وعلى هذا النحو يوضح ابن مضاء - على ضوء مذهب الظاهرية المتمسك بظاهر النصوص - ما ينبغى من إلغاء نظرية العوامل والمعمولات فى النحو لكثرة تأويلاتها وتقديراتها فى الصيغ والعبارات، ولأنها تحرفها عن وجوها الظاهرة الصحيحة، ويمضى فيوجب - مستضيئاً بالمذهب الظاهرى - إلغاء العلل من النحو كما ألغاهما الظاهرية فى الفقه. ويلاحظ أن فى النحو عللاً أولى وثانية وثالثة، ويرتضى إبقاء العلل الأولى التعليمية التى تفيد الحكم النحوى ويرفض ما عداها، ويمثل للعللة الأولى بقول النحاة: إن كل فاعل مرفوع، وهى علّة توضح أن حكم الفاعل الرفع، ولا بأس بها، بل لعلها ضرورية، غير أن النحاة لا يكتفون بها، بل يأتون بعلّة ثانية لبيان السبب فى رفع الفاعل فيقولون: إنه رُفِعَ للفرق بينه وبين المفعول. ولا يكتفون بهذه

العلة الثانية إذ يأتون بعلة ثالثة لبيان السبب في أن الفاعل رُفِع ولم ينصب وكان ينبغي أن يُعكس الحكم الإعرابي فينصب الفاعل ويرفع المفعول، حيثُ يُدَلُّون بالعلة الثالثة قائلين إن الفاعل رُفِع لأنه قليل ونُصب المفعول لأنه كثير، ولما كان الرفع ثقيلًا والنصب خفيفًا أعطى الثقيل للقليل وأعطى الخفيف للكثير، ليتم التوازن. وواضح أن العلة الأولى التي تصوّر الحكم النحوى هي العلة التي يحتاجها متعلّم النحو حتى يقف على الحكم الإعرابي للفاعل، أما العلتان الثانية والثالثة ففرضيتان تقومان على مطلق الظن والتخمين ولا ضرورة لهما في تعلم النحو، بل هما تزيد لا جدوى منه ولا فائدة تنفع في النطق بالعربية. وابن مضاء محقّ كل الحق في ثورته على هذه العلل الثواني والثالث ودعوته إلى إلغائها جملة من كتب النحو لأنها لا تفيد سوى التخيل والفرض العقلي البعيد دون أى تصحيح للنطق وما يتصل بالنطق. ومع ذلك تجادل فيها النحاة طويلا وألفوا فيها كتبًا مستقلة، وليس وراءها أى نفع أو طائل نحوى.

وبجانب دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثالث من النحو دعا - مستضيئًا أيضًا بالمذهب الظاهري - إلى إلغاء القياس، وطبيعى أن يلغيه الظاهرية في فقههم لأنهم لا يعتدّون إلّا بالنصوص، ولأنه يتكوّن من أصل وفرع وعلة وحكم، وهم يردّون العلل وقياس الفروع على الأصول. ويطبق ذلك ابن مضاء على النحو، ويبين فساد فيه ضارياً لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة، وبدأ منها بقياسهم إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لشبهه به دون أخويه: الماضي والأمر، وبذلك جعلوا الاسم أصلاً في الإعراب والفعل المضارع فرعاً له فيه، وقالوا إنها فرعية اكتسبها المضارع لعلتين: أولاً أنها يكون شائعاً ويتخصص مثل الاسم فإن كلمة «رجل» فيه تصدق على جميع الرجال، فإذا قلت «الرجل» اختصّ الاسم بعد أن كان شائعاً. وبالمثل الفعل المضارع فإن كلمة «يذهب» تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت «سوف يذهب» اختصّ الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعاً. والعلة الثانية التي ذكرها النحاة لشبه المضارع بالاسم أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الاسم، فتقول: «إن زيدا ليقوم» كما تقول: «إن زيدا لقائم». وبهاتين العلتين - في رأى النحاة - أخذ المضارع حكم الاسم في الإعراب. وواضح

ما في العلتين من تمحل، ولذلك رفضهما ابن مضاء وقال: إن إعراب المضارع أصل فيه مثله في ذلك مثل الاسم. وحسبنا حكمه الإعرابي، ولا داعي لهذا القياس الفاسد. على أنه يعود إلى تعليل النحاة لإعراب الاسم وزعمهم أن الإعراب أصل فيه لأنه يكون على صيغة واحدة، وتختلف أحواله، إذ يكون تارة فاعلا وتارة ثانية مفعولاً وتارة ثالثة مضافاً إليه، فأعرب - أو كان الإعراب فيه أصلاً - لبيان هذه الأحوال. ويراجعهم ابن مضاء فيما زعموا من اختلاف أحوال الاسم وأن ذلك علة أصالته في الإعراب قائلاً: إن هذه العلة التي جعلوا بمقتضاها الإعراب أصلاً في الاسم موجودة بوضوح في الفعل المضارع لأنه يأتي منفياً وموجباً ومنهياً عنه ومأموراً به وشرطاً ومشروطاً ومغبراً به ومستفهماً عنه، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة الاسم، وبعبارة أخرى أصالته في الإعراب كأصالة الاسم. وبذلك هدم ابن مضاء فرعيته للاسم في إعرابه وقياسه عليه، وأولى من ذلك - في رأيه - أن نقول إن الفعل المضارع يُعرب إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد، ويكفي هذا الحكم الإعرابي في المضارع ولا حاجة لفرض قياس له في الإعراب أو الإتيان بعلة لا تثبت عند التمهيص، فكل ذلك تمحل وتزيد لا تدعو إليه أى حاجة في تصور الحكم الإعرابي وسلامته.

وعلى نحو ما دعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقيسة والجلل في النحو دعا إلى إلغاء التمارين غير العملية التي يفترضها النحاة افتراضاً دون أن تفيد أى فائدة في النطق بالعربية، وضرب لها مثلاً قول النحاة - على سبيل التدريب - أبين من البيع على مثال فُعل. فقد يقول شخص «بوع» محتجاً لقوله بأن الياء سكنت وضُم ما قبلها ففُلبت واواً قياساً على قلب العرب لها واواً في مثل «موقن - موسر» إذ أصلهما «ميقن - ميسر» من «أيقن - أيسر». وقد يقول شخص آخر بل الصيغة «بيع» محتجاً بأن الياء سكنت وضُم ما قبلها ففُلبت الضمة كسرة قياساً على قلب العرب للضمة كسرة في مثل: «بيض - عين - غيد» في جمع «بيضاء - عيناء - غيداء». ويذكر ابن مضاء حججاً أو عللاً تالية لكل من القولين، فأما من أبدلوا الياء واواً فقالوا: إن «بوع» مفرد وقياسه على مثل «موسر» أولى من قياسه على جمعه وهو «مياسير» وأيضاً فإن

الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس كما في «ميعاد» فأصلها «موعد» فأبدلوا الثاني للأول ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو. وأما من أبدلوا الضمة كسرة فقالوا إن العرب صنعوا ذلك في مثل «بيض». وأيضاً قد يتبع الأول الثاني في مثل «امرؤ» وفي مثل «ادخل» فإن ألف الوصل في فعل الأمر تَضَمَّ إِتْبَاعًا لعين الفعل. وابن مضاء يحرر كل ذلك ليصور بوضوح كيف أن التمارين غير العملية في النحو تُلتَمَس لها علل وحجج لا تفيد أى فائدة سوى مجرد التمرين على صيغ لم يستعملها العرب ولا نطقوا بها، وحرى أن تحذف من النحو هي وكل ما طوى فيها من أقيسة وعلل افتراضية.

وواضح أن ثورة ابن مضاء على النحو ومطولاته تفتح الأبواب على مصاريعها لتصفيته من شوائب التقديرات للعوامل والمعمولات المضمرة والمحذوفة ومن شوائب التعليقات الثواني والثالث وشوائب الأقيسة والتمارين غير العملية. وبذلك مهد ابن مضاء لتخليص النحو من صعباته وتعقيداته، غير أن خالفه من النحاة في زمنه وبعد زمنه صَسَّمُوا آذانهم عن دعوته، وظلُّوا يؤلِّفون مطولاتهم النحوية الضخمة حاملة ما لا يكاد يحصى من مسائل النحو العويصة وعُقَدَه العسرة مما كان ينفق فيه النحاة المتخصصون من الشباب وشيوخهم حياتهم باذلين كل ما يستطيعون من وقت وجهد في فهمها وإساعتها، لما استقر في عقولهم جميعاً من أنهم يعيشون للنحو ويعيشون به، أما الناشئة فقد رأى أئمة النحاة أن ييسروا لها النحو عن طريق ما وصفناه من وضع المختصرات والمتون.

## تيسير النحو التعليمى حديثاً

### ١

## محاولات حديثة

ظَلَّتْ مختصرات النحو ومتونه تُدرَّسُ للناشئة في العصر الحديث، وأخذ الشعور يزداد بحاجتها إلى كتاب عصرى في النحو، وكان ممن شعروا بذلك رفاة الطهطاوى أبو الفكر المصرى الحديث (١٨٠١ - ١٨٧٣) وكان قد أتم دراسته الأزهرية وعُيِّنَ إماماً لأوّل بعثة ذهبت في عهد محمد على إلى باريس، فأكبَّ على الفرنسية يدرسها حتى أتقنها. وعاد إلى مصر، وكانت صحيفة الوقائع المصرية تكتب بالتركية فحوّلها إلى العربية، وأنشأ مدرسة الألسن، وقاد حركة الترجمة إلى العربية للقوانين الفرنسية ولبعض الروايات الأدبية، وألّف في الفلسفة الغربية كتاباً. وباختصار وضع رفاة أسس النهضة الفكرية المصرية الحديثة ونفخ في روحها بكل ما أوق من قوّة. وهذته بصيرته النافذة إلى أن الناشئة محتاجة في تعلّمها النحو إلى كتاب مبسّط، فألّف لها كتاباً سَمَّاهُ: «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» استضاء فيه بمتون النحو وخاصة بمتن الآجرومية الذى بلغ من إعجابه به أن نظم على غرارهِ أرجوزة تجمع قواعد النحو في إيجاز سَمَّاهَا جمال الآجرومية. وهو في التحفة يقتصر على أبواب النحو الأساسية منحياً عنها الأبواب الفرعية، ورأى أن يدخل على الكتاب فكرة الجداول المعروفة في كتب النحو الخاصة باللغة الفرنسية، واتسع فيها، حتى ليكاد يكون لكل باب من أبواب النحو جدول خاص به يعرض فيه صيغه المختلفة.

وأنشئت - فيما بعد - مدرسة دار العلوم لغرض تخريج معلمين عرفوا الثقافة الأزهرية والثقافة الحديثة حتى يستطيعوا النهوض نهوضاً حسناً بتعليم العربية للناشئة، ولم يلبث أحد خريجيها النابيين وهو حفى ناصف أن ألّف مع بعض رفاقه كتاباً مبسّطاً في النحو لتلاميذ المدارس الثانوية باسم قواعد اللغة العربية في نحو مائة صفحة

والحقوا به قواعد البلاغة. وهو أكثر تفصيلاً في عرض أبواب النحو من كتاب رفاة الطهطاوى، وبه طائفة غير قليلة من أبواب النحو الفرعية. وتجدد الشعور في العقد الثالث من القرن الحاضر بأن الناشئة في حاجة أكثر إلى التبسيط والتيسير، وانبرى للمهمة على الجارم ومصطفى أمين، فأخضعا النحو للأساليب التربوية الحديثة في كتابها: «النحو الواضح» وفيه يُفْتَحُ الباب وتُذَكَّر الأمثلة الموضحة له وتتبعها بحث تحليلي تعقبه القاعدة أو القواعد المستنبطة منه ثم تمرينات تدريبية. وربما كان أهم ما يوجّه إلى هذا الكتاب من نقد أنه وزّع أبواب النحو على سنوات التعليم، فتقطعت بذلك أوصاله، وكان حريّاً أن يسير على منهج القدماء في عرض النحو جملةً بصورة موجزة، وتوسع تدريجاً مع السنين حتى تتمثله الناشئة تمثلاً واضحاً.

## ٢

## كتاب إحياء النحو

في يناير سنة ١٩٣٧ نشر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه «إحياء النحو» وهو يلتقي فيه بثورة ابن مضاء على نظرية العامل في النحو والدعوة بقوة إلى إلغائها، يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة.. وتخلص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندى خير كثير، وغاية تقصّد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آماداً، وكاد يصدّ الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوّة على الأداء ومزية في التصوير». ويلتقى الأستاذ إبراهيم مصطفى أيضاً في كتابه بابن مضاء في تكراره القول بأن النحاة بالتزامهم نظرية العامل أضاعوا العناية بمعانى الكلام ودلالاته. ومربّنا كيف أن ابن مضاء صوّر ذلك في نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية وأن الفعل بعدهما ينصب للدلالة على معنى، لا بسبب عامل مضمّر أو مقدر هو «أن المصدرية» وبالمثل يُرْفَعُ وَيُجَزَمُ للدلالة على معانٍ أخرى. فليس مدار حركات الإعراب العامل أو العوامل، وإنما مدارها الدلالة على المعانى المختلفة في نفس المتكلم.

وحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى - بعد إلغائه لنظرية العامل في النحو - أن يضع له بناءً جديدًا، أقامه على حذف الفتحة من علامات الإعراب والإبقاء فقط على الضمة والكسرة، أما الضمة فقال إنها علم الإسناد، وجمع تحت لوائها المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان، واعترضه المنادى المضموم في مثل «يا زيد» فقال إن الضمة فيه ليست علامة إسناد، وعُلِّل لها بأن المنادى المضموم حُرِّم التنوين الدال على التنكير؛ ولذلك ضُمَّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم. وفي هذا التعليل نظر من وجهين، وذلك أن الأعلام جميعها - ما عدا الممنوعة من الصرف - ممنونة ولا نستطيع أن نقول إن تنوينها يدل على التنكير، أما أن المنادى ضُمَّ فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم فهو مجرد فرض. واعترضه أيضًا في أن الضمة علم الإسناد اسم إن لأنه منصوب مع أنه مسند إليه وجقَّه الرفع على الأصل الذي قرَّره، وحاول التخلص من ذلك بأن اسم إن جاء مرفوعًا على لسان جمهور القراء في آية سورة طه: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وعُطِفَ عليه بالرفع في آية سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. أما الآية الأولى فخرَّج الأخفش «إن» فيها على أنها ليست «إن» المؤكدة، بل هي حرف جواب بمعنى نعم<sup>(١)</sup>، ومن الشواهد على ذلك أن أعرابيا قال لابن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له ابن الزبير: إن وراكبها. وقرأ حفص - كما في المصاحف المصرية - ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وحينئذ تكون إن مهملة عن العمل، وقرأ الآية أبو عمرو بن العلاء: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾. وبذلك كله لا تشهد الآية لرفع اسم إن كما يقول صاحب إحياء النحو، ومعروف أن قاعدتها العامة المطردة في آلاف الأمثلة من القرآن الكريم والشعر أنها تنصب اسمها التالي لها، ولم يقل أحد من النحاة أنه يرفع في بعض لغات العرب البتة. وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى شاهدًا لرفعه من الحديث، ومعروف أن الحديث لا يحتاج به في القواعد لأن كثيرين من حملته كانوا أعاجم؛ ولذلك لم يحتاج به سيويه ولا غيره من نحاة البصرة والكوفة. أما العطف على اسم إن بالرفع في آية

(١) مع الهوامع (تحقيق د. عبدالعال سالم - طبع الكويت) ١٨٠/٢.



سورة المائدة فخرجه النحاة على أنه من عطف الجمل وأعربوا (الصائبون) مبتدأ خبره محذوف تقديره «كذلك» ومن النحاة من عطف (الصائبون) على إن واسمها لأن موضعها معاً الابتداء. على كل حال لا يبقى لصاحب إحياء النحو من افتراضه أن اسم إن مرفوع أو يجوز العطف عليه بالرفع شيء يستند إليه، وتظل قاعدته في أن الضمة علم الإسناد منقوضة بباب إن وباب المنادى جميعاً.

وعلاوة الإعراب الثانية عند صاحب إحياء النحو الكسرة، ويجعلها علم الإضافة، وتضم باين: باب الإضافة المعهودة في مثل «كتاب زيد» وباب حروف الجر أو بعبارة أخرى حروف الإضافة، مثل من وعن واللام وفي وما إلى ذلك. وتسمية حروف الجر بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألوف، وما أظنه ييسر في النحو شيئاً. وأخرج صاحب الكتاب الفتحة من علامات الإعراب، فهي إما مرفوعة، وإما مضافة. وبذلك أصبح لا يُعَرَّبُ إلّا المضموم أو المضاف بما يشمل المجرور. وما عدا هذين القسمين يكون منصوباً ولا تفتح له أبواب لبيان أنواعه فقد ألغاهما الكتاب جميعاً، فلم يعد هناك مفعول به ولا مفعول مطلق ولا مفعول فيه ولا مفعول لأجله ولا مفعول معه ولا استثناء ولا حال ولا تمييز. وواضح أن هذا الإلغاء يُضَيِّع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصوّرها لأساليبها.

ويعقد الكتاب فصلاً للعلامات الفرعية في إعراب الأسماء الخمسة في مثل: «أبوك - أباك - أهلك» وجمع المذكر السالم في مثل: «الزيدون - الزيدون» ويذهب الكتاب إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ليست علامات فرعية للإعراب، إنما هي مدّ وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات لها، والإعراب إنما هو بتلك الحركات الممدودة وإلى ذلك ذهب المازني والزجاج قديماً<sup>(١)</sup>، وطبق الكتاب ذلك على جمع المذكر السالم، فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة لها والياء إشباع للكسرة السابقة لها أيضاً في حالتي النصب والجر. ويعرض لرأى النحاة في أن الفتحة تنوب

عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ويقول إنها لم تنب عنها، وإنما أعرب بالفتحة لأنه حرم التنوين، فأشبهه المضاف إلى ياء المتكلم. وهو تعليل واضح التكلف. ويترتب عليه وعلى ما قيل في المنادى المضموم أن الاسم حين يحرم من التنوين يضم تارة كما في المنادى ويفتح تارة كما في الممنوع من الصرف!. ويعترف الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن الثني يخرج بعلاماته الفرعية عما رأينا من تعليله لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة، ويفترض فيه الشذوذ. ولم يعرض لنيابة الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وأكبر الظن أنه يفترض فيه أيضاً الشذوذ. ولعل في هذين البابين الشاذين ما يدل بوضوح على ضعف تصوراته وتعليلاته للعلامات الفرعية.

ويفتح الأستاذ إبراهيم مصطفى فصلاً للدراسة التوابع ويبدأ فيه بالحديث عن العطف، ويذهب إلى أنه ينبغي أن يخرج من باب التوابع لأنه ليس مثل النعت والتوكيد والبدل مكمل لما قبله ولا كالمكمل. وأرى أنه لا داعي لإخراجه من باب التوابع لأنه فعلاً تابع لما قبله في إعرابه. وإذا كان قد أخرجه من باب التوابع فإنه أدخل مكانه باباً جديداً هو باب الخبر، إذ جعله تابعاً للمبتدأ، ولاحظ اعتراضاً قوياً يرد عليه، وهو أن الخبر في باب كان منصوب دائماً، وأجاب إجابة غير دقيقة، وكان يستطيع أن يأخذ برأى الكوفيين في أن خبر كان ليس خبراً في الحقيقة، إنما هو حال، ولاحظ أيضاً اعتراضاً ثانياً ربما كان أهم من سابقه هو أن اسم «إن» منصوب وخبرها مرفوع فلا يمكن أن يعرب تابعاً لاسمها، وتمحّل بما ذكره سابقاً من أن الاسم في باب «إن» قد يأتي مرفوعاً، ومربّ بناً آنفاً أنه رأى واضح البطلان. ويفرد حديثاً للنافية للجنس ويقول إن الاسم بعدها منصوب فلا يحتاج إعراباً، ويعلل حرمانه من التنوين باستغراق النفي، مما يعطى اسم «لا» ضرباً من التعريف يمنع تنوينه؛ إذ التنوين علم التنكير!. ويتحدث عن باب الاشتغال، ويقول إن الاسم السابق للفعل إذا كان متحدثاً عنه رفع، وإذا كان الفعل هو المتحدث عنه نُصب، ومربّ بنا أن ابن مضاء وضع للباب قاعدة لعلها أوضح هي أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو متصل بمنصوب مثل «الكتاب قرأته» - الكتاب قرأت صفحاته نُصب، وإلا رُفع لأنه في مكان رفع. ويعرض للمفعول معه، ويقول أنه يتعين فيه النصب إذا قصدت المعية

نصاً مثل : « استوى الماء والخشبة ».

وينهى الأستاذ إبراهيم مصطفى الكتاب بفصل واسع عن الممنوع من الصرف، ويقول إن الأعلام في الباب مُنعت من التنوين لخلوها من معاني التنكير، وهو مجرد اقتراض، لأن سواها من الأعلام وهى الكثرة منونة، ولم يقل أحد بأنه يدخل في معانيها التنكير. ويذهب إلى أن الصفة في آخر ومثل ثلاث ورُبَاع مُنعت من الصرف لما تحمل من نية التعريف ! ويقول إن الصفة في مثل غضبان مذكر غضبى لا تنون لزيادة الألف والنون في الكلمة، إذ التنوين نون أخرى، وهى علة لا تطرد لأن ندمانا مذكر ندمانة ينون مع زيادة الألف والنون فيه، ولذلك اشترط الصرفيون في منع صرف الصفة حين تكون على وزن فعلا أن يكون مؤنثها على وزن فعلى كغضبان وغضبى وسكران وسكرى، فإن كانت توثت بالتاء كندمان وندمانة صُرُفت. وعن نفس هذا القوس في التعليل المبهم ذهابه إلى أن أكبر وأصغر منعتا من الصرف لمصاحبتها من، وكأن ذلك نوع من التعريف، وبالمثل مُنعت صيغة متهى الجموع من الصرف لما فيها من معنى التعريف !

وعلى هذه الشاكلة حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء يسره على الناشئة إذ جمعه في بايين : باب للضمّة وأنها علم الإسناد، وباب للكسرة وأنها علم الإضافة. وقد تأثرت اللجان والمجامع - فيما بعد - بهذه الفكرة أو بجوانب منها، كما سنرى عما قليل. وكان لموقفه من العلامات الفرعية في الإعراب ومحاولة إلغائها أثر فيمن جاءوا بعده، وإن خالفوه في التوجيه. وقد أجلنا مباحث الكتاب، وهى في أغلب الأمر لا تضيف تيسيرات إلى النحو، إنما تضيف تعليقات وافتراضات جديدة. وقد رأينا ابن مضاء يدعو إلى إلغاء نظائرها عند القدماء، وهو محق، لأنها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو، وهى دراسة الظواهر النحوية الطبيعية للصيغ العربية واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخوض في علل لا تنفع في تصحيح نطق ولا تفيد في تقويم لسان.

## مقترحات<sup>(١)</sup> لجنة وزارة المعارف

في سنة ١٩٣٨ تألفت لجنة في وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة وتيسيرها على الناشئة، وقد شكّلت من كبار الأساتذة في الأدب والنحو بكلية الآداب ودار العلوم ومن بعض القائمين على تعليم العربية في الوزارة، وتوالت اجتماعاتها، وقُدِّمت تقريراً بمقترحاتها، ونعرض فيما يلي ما يخصّ النحو والصرف من هذه المقترحات

بدأت اللجنة في مقترحاتها بباب الإعراب فرأت وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري في مثل: «الفتى - الداعى - كتابي» فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المقصور مثل «الفتى» يُعرب بحركات مقدرة على آخره يمنع من ظهورها التعذر، ولا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المنقوص مثل «الداعى» تقدّر فيه حركتا الرفع والجرّ، ويقال: منع من ظهورهما الثقل، وأيضاً لا داعى لأن يذكر لهم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل: كتابي تقدّر فيه الحركات الثلاث، ويقال: منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن في ذلك كلّ مشقة يتحمّلها التلميذ دون فائدة تعود عليه في ضبط كلمة أو تصحيح نطق. وكذلك يجب الاستغناء أيضاً عن الإعراب المحلى في الأسماء المبنية، فلا داعى لأن يذكر للناشئة أن الاسم المبنى مثل: هذا في قولنا: «هذا كتاب» مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع، ولا داعى لأن يذكر لهم أن هذا في قولنا: «يا هذا» منادى مبنى على ضمّ مقدّر منع من ظهوره حركة البناء الأصلية في محل نصب. فكل ذلك عناء لا طائل وراءه. ولكل ما تقدم رأت اللجنة الاستغناء عن الإعرابين: التقديري في المفردات وكذلك المحلى في الجمل.

(١) انظر هذه المقترحات في تيسير تعليم اللغة العربية في سجل ندوة الجزائر لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية (طبع القاهرة) ص ٩٢.

وكانت كتب النحو قد درجت على أن تجعل علامات الإعراب قسمين : أصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والجزم، وفرعية وهي نوعان : نوع تنوب فيه الفتحة عن الكسرة أو العكس، ونوع تنوب فيه حروف العلة عن الحركات. أما النوع الأول فيدخل فيه بابان : باب المنوع من الصرف الذى تنوب فيه الفتحة عن الكسرة والباب الثانى باب جمع المؤنث السالم الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة. وأما النوع الذى تنوب فيه حروف العلة عن الحركات فيشمل ثلاثة أبواب : باب المثني، وباب جمع المذكر السالم وباب الأسماء الخمسة. ورأت اللجنة الاستغناء عن القول فى النوع الأول بنباية حركة عن حركة، وكذلك الاستغناء عن القول فى النوع الثانى بنباية ألف المثني وواو جمع المذكر السالم عن الضمة ونباية الياء فيهما عن الفتحة والكسرة. وأخذت اللجنة برأى الأستاذ إبراهيم مصطفى الذى مرّ بنا فى علامات الأسماء الخمسة فى مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وهو أنها تُرفع بضمة ممدودة تولدت منها الواو وتنصب بفتحة ممدودة تولدت منها الألف، وتجر بكسرة ممدودة تولدت منها الياء. وكان حرياً باللجنة أن تجعل علامات الإعراب فى تلك الأسماء كعلامات المثني وجمع المذكر السالم، فالواو علامة الرفع والألف علامة النصب والياء علامة الكسرة، وكلها علامات أصلية. وضمت اللجنة فى حديثها عن العلامات الفرعية الاسم المنقوص مثل «الداعى» فى حالة النصب إذ يقال مثلاً : «رأيت الداعى» بفتح الياء، وكأنما غاب عنها أن هذا الفتح ليس نباية عن شيء.

ووقفت اللجنة عند ألقاب الإعراب وهى الرفع والنصب والجزم وألقاب البناء وهى الضمّ والفتح والكسر والسكون، فمثل «زيد» يتناوبه الرفع والنصب والجزم ويجزم المضارع فى مثل : «لم يقم» ومثل «حيث» ظرف مبنى على الضم و«أين» ظرف مبنى على الفتح و«أمس» ظرف مبنى على الكسر و«هذا» اسم مبنى على السكون. وهى تفرقة أراد بها النحاة الدقة فى التفرقة بين حركات الاسم المعرب الذى يتداوله الرفع والنصب والجزم وحركات الاسم المبنى الذى يلزم حالة واحدة من الحركة دون تنوين كما نرى فى «حيث - أين - أمس - هذا». ورأت اللجنة تخفيفاً على الناشئة الاستغناء عن ألقاب الإعراب والاكتفاء بألقاب البناء وتعميمها فى تلقيب المعربات. وفى رأى أنه كان ينبغى الإبقاء على ألقاب الإعراب بجانب ألقاب البناء

لتمييز الناشئة بين مجموعتين من الحركات، إحداهما تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها في مثل: «جاء زيد - رأيت زيدا - التقيت بزید» والثانية تلزم صورة واحدة غير منونة كما في «حيث - أين - أمس - هذا»

وأخذت اللجنة بفكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى القائلة بأنه ينبغي اختصار أبواب النحو، وجعلتها ثلاثة أبواب: هي باب الإسناد ويشمل المبتدأ والفاعل ونائبه واسم كان واسم إن، وباب الإضافة، وباب التكملة ويشمل المنصوبات مع إلغاء أبوابها جميعاً. وانتهت اللجنة إلى فكرة أن الجملة العربية تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة، وتردّت في تسمية الجزأين بين تسميتهما مسنداً إليه ومسنداً كما يسميهما علماء البلاغة أو تسميتهما المحدث عنه والحديث أو تسميتهما الموضوع والمحمول كما يسميهما علماء المنطق، واختارت التسمية الأخيرة لإيجازها. والموضوع بذلك يشمل المبتدأ واسم «كان» واسم «إن» والفاعل ونائبه والمحمول يشمل خبر المبتدأ وخبر «كان» وأخواتها وخبر «إن» وأخواتها. وذكرت اللجنة أن الموضوع مضموم دائماً إلا أن يلي «إن» أو إحدى أخواتها فيفتح. والمحمول هو الركن الثانى من ركنى الجملة. ويكون اسماً فيضم إلا إذا وقع مع «كان» أو إحدى أخواتها فيفتح، ويفتح أيضاً حين يكون ظرفاً. ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة (الجر) أو جملة. ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول. والترتيب بين الموضوع والمحمول لا يلزم صورة معينة من التقديم والتأخير، ويغلب أن يتأخر الموضوع إذا كان المحمول فعلاً في مثل «قام زيد» وكذلك إذا كان الموضوع نكرة في مثل: «فوق المكتب كتاب». وينبغي دائماً المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع أو بعبارة أخرى في التذكير والتأنيث. أما في العدد فإذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد موافقة للموضوع مثل «الرجال قاموا» وإذا كان المحمول متقدماً لم تلحقه مثل: «قام الرجال». وعلامات العدد في المحمول هي واو الجماعة كما في المثال السابق ونون الإناث في مثل: «الطالبات انصرفن». وألف التثنية للإناث والذكور جميعاً في مثل: «هما قامتا - هما قاما». وكذلك تاء الوحدة في مثل «هند قامت». ونصّت اللجنة على أن الضمائر في الأمثلة السالفة إنما هي إشارات للعدد، كما قال المازنى لا ضمائر، ومرّبنا عند ابن مضاء

أخذ هذا الرأي. ولم تعرض اللجنة لباب «كاد» وأخواتها ومعروف أنه يليها موضوع جليتها وهو دائماً مرفوع، وعرضت لباب «ظن» ورأت ردّه إلى باب المفعول به، وسنرى فيما بعد أنه رأى سديد.

ومرّ بنا أن ابن مضاء على هدى ما انتهى إليه من وجوب حذف التقديرات للعوامل والمعمولات رأى حذف ما قرره النحاة من تقدير متعلقات للمجرورات حين تقع أخباراً أو صلوات أو صفات أو أحوالاً في مثل «زيد في الدار - رأيت الذي في الدار - أفدت من مجلس في الدار - رأى زيد الهلال في السماء» إذ يتوالى تقدير متعلقات الجارّ والمجرور على هذا الترتيب: «زيد مستقر في الدار - رأيت الذي استقر في الدار - أفدت من مجلس كائن في الدار - رأى زيد الهلال كائناً في السماء». ويرفض ابن مضاء كل هذه التقديرات والمتعلقات كما أسلفنا، ويجعل الجار والمجرور حسب موقعه من هذه العبارات خبراً في الجملة الأولى وصلة في الثانية وصفة في الثالثة وحالاً في الرابعة. ومثل ذلك تماماً متعلّق الظرف في مثل: «الكتاب فوق المكتب - قرأت الكتاب الذي فوق المكتب - أفدت من كتاب عندك - رأيت الكتاب عندك» فهو ملغى مثله في ذلك مثل المتعلقات العامة السابقة للمجرورات. وبهذه الفكرة أخذت اللجنة فقررت إلغاء المتعلق العام للمجرورات والظروف. أما المتعلقات الخاصة للمجرورات في مثل - «أنا واثق بك» فهي موجودة معها ولا يقدر لها متعلق، وكذلك الشأن في المتعلقات الخاصة للظروف مثل «جاء يوم السبت».

ورأينا - فيما أسلفنا - أن ابن مضاء ألغى الضمير المستتر جوازاً في مثل: «زيد قام» ووجوباً في مثل: «أقوم - نقوم - تقوم» وقال: «إن الفعل يدلّ على هذا الضمير بمادته كما يدلّ عليه اسم الفاعل في مثل: «قائم» وبالمثل ألغى الضمائر المتصلة البارزة الدالة على العدد في مثل: «قاما - قاموا - قمن» كما مرّ بنا آنفاً. وبكل ذلك أخذت اللجنة، وزادت عليه ضمائر الرفع البارزة المختصة بالماضي في مثل: «قمت - قمت - قمت». وهي زيادة مفهومة من كلام ابن مضاء، واللجنة بذلك تلتقي به في هذه الفكرة التقاء تاماً. وهي - في رأبي - تحدث اضطراباً في باب

الفعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل وأفعال لا فواعل لها، مما يحدث بلبلة في أذهان الناشئة، ومن هنا كنت أرى أن يظل النحو التعليمي معتدا بفكرة الضمائر المستترة والمتصلة البارزة وإعرابها فواعل، أخذًا بقانون الاطراد في وضع القواعد، حتى لا تحدث فيها خلخلة ولبلة.

وتلتقى اللجنة مع فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى التي تجعل المنصوبات جميعاً نوعاً واحداً في الكلام منصوباً وقد سمّته التكملة، وقالت: «كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكمها أنها مفتوحة أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقه بحرف إضافة (جرّ)». فكل ما عدا الموضوع والمحمول والمضاف إليه والمجرور يسمى تكملة. وتقول اللجنة: «وتجىء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبیان العلة، ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبیان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع، وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة، دون أن نضيع غرضاً». وإحدى اثنتين إما كانت اللجنة حريصة على الأغراض التي ذكرتها وهي على الترتيب أغراض: «المفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول به، والحال والتمييز» وإذن كان ينبغي أن تبقى على الأبواب التي تدرسها في كتاب النحو التعليمي مضافة إليها باب المفعول معه وبيان غرضه وهو المصاحبة، وكذلك الاستثناء. وإما كانت اللجنة غير حريصة على تصوّر الناشئة تصوّراً حسناً لتلك الأغراض، وإذن يفوت عليها استعمالها الدقيق لصيغها المتعددة ووظائفها المتنوعة، وهو المقصد الأساسي لكتاب النحو التعليمي، إذ الغاية منه أن تقف الناشئة على صيغ العربية وتبين الفروق في استخدامها تبيناً قوياً. وقد ألحقت اللجنة بالتكملة باب التوابع لأنها تكمل ما قبلها وتتبعه.

وتفتح اللجنة باباً جديداً في كتاب النحو تسميه باب الأساليب، وتقول: «في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم» وتقول إنه ينبغي أن توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها». وتذكر اللجنة من أنواع هذه العبارات باب التعجب في مثل: «ما أجمل زيداً - أجمل يزيد» وتقول إنه يكفي أن تبين الناشئة معنى



الجملتين واستعمالهما مع القياس عليهما. أما إعرابهما فيقال: «ما أجمل» صيغة تعجب والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح. و«أجمل» صيغة تعجب أيضاً والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة. ومعروف أن النحاة يعربون: «ما أجمل» ما أداة تعجب مبتدأ وأجمل فعل ماض فاعله ضمير يعود على ما و«زيداً» مفعول به منصوب، كأنك تقول: ما الذى جملّه؟ تعجبا، وليس فى إعراب الصيغة أى صعوبة. وأعرّب الكوفيون: «أجمل بزيد»: أجمل فعل أمر والفاعل أنت والجارّ والمجرور متعلق بالفعل، كأنك تقول: اعتدّ بجمال زيد. وليس فى إعراب الصيغة على هذا النحو أى صعوبة. وذكرت اللجنة من الأساليب الصعبة التخرّيج والإعراب فى رأيها بابا التحذير والإغراء فى مثل «النار - إياك والنار - النار النار» تحذيراً ومثل: «الصبر - المذاكرة» إغراء. ومعروف أن النحاة يقدرّون كلمات التحذير مفعولات محذوفة الفعل كأنك قلت: احذر النار - أحذرْك والنار - احذر النار النار» وكذلك الحكم فى الإغراء كأنك قلت: «الزم الصبر - الزم المذاكرة». وليس فى إعراب هذه الصيغ وتخرّيجها أى صعوبة، وكل ما هناك أنه لا داعى حقاً ليفتح بابان لهما فى النحو التعليمى، بل يكفى أن يلحقا بباب المفعول به وصورة حين يحذف فعله.

وكل ما قدمنا يتصل بآراء اللجنة فى النحو، أما الصرف فأشارت إلى أن أكثر مسائله تدرّج فى فقه اللغة ولا يحتاج إليها البادئ فى العربية بل قد لا يصل إليها فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تنتهى إلى هيئتها فى النطق. ورأت اللجنة أن يُخَفَّفَ عن الناشئة عناء هذا كله وأن يُقْتَصَرَ فى تعليم العربية على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتصريف الفعل ومعرفة مجرده ومزيده وصحيحه ومعتلّه ولازمه ومتعدّيه ومبنيّه ومعربه وطريقة صوغ المبنى للمجهول منه مع بيان مشتقاته ومصدره وأمثله وطرق استعماله، وعلى تقسيمات الاسم إلى مذكر ومؤنث مع بيان علامات التانيث وإلى صحيح الآخر ومعتلّه وإلى مفرد ومثنى وجمع مع بيان طريقة التثنية للمقصور والممدود وبيان طريقة الجمع جمعاً سالماً مذكراً ومؤنثاً ومع أمثلة من جمع التكسير. وتدرس الناشئة أيضاً تقسيم الاسم إلى منكر ومعرف مع بيان أنواع المعارف كما تدرس الاسم المصغر: الثلاثى والرابعى فقط والمنسوب إليه مع

ملاحظة أكثر أحكام النسب دوراً في الكلام وكذلك المعرب والمبنى، مع بيان أنواع الإعراب ومع بيان المبنيات وهي أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط. ووضعت اللجنة جداول لإحصاء ما يدرس في الصرف والنحو جميعاً، واتسع فيها باب الأساليب التي تُعرضُ صيغها دون إعرابها وتخريجها نحويّاً، فشملت بجانب التعجب والتحذير والإغراء أبواب الاستفهام بالنفي والتوكيد والقسم والتفضيل ونعم وبش والنداء والاستثناء والاختصاص. وفي رأبي أن تحليلها جميعاً أو إعرابها النحوي يسير على نحو ما صورنا ذلك آنفاً في أبواب التعجب والتحذير والإغراء. وأضيف في الجداول باب كبير للجملتين اشتمل على صياغة الشرط وجوابه والقسم وجوابه، كما اشتمل على الجملة الفرعية حين تكون محمولاً أو تكملة أو نعتاً أو صلة. وبذلك انتهى التقرير وانتهت مقترحاته.

## قرارات<sup>(١)</sup> مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥

أرسلت وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) نسخاً من التقرير السالف إلى مجمع اللغة العربية في شهر يولية سنة ١٩٣٨ طالبة إلى أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه. وفي شهر فبراير سنة ١٩٤٢ أصدر وزير المعارف قراراً عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف، فشكل المجمع لجنة الأصول فيه لدراسة التقرير وما تضمن من مقترحات لتيسير النحو والصرف التعليميين. وتدارست اللجنة المقترحات، وفي مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥ درس المجمع تلك المقترحات وأصدر قراراته فيها على أساسين: أولاً: أن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة، وثانياً: أن كل رأى يؤدى إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه. وفيما يلي موجز لتلك القرارات:

يبقى التقسيم القديم للكلمة، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف، ويُتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو، وقد نصّ الجدول الملحق بمقترحات لجنة وزارة المعارف على إبقاء هذا التقسيم كما أسلفنا. واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك في الأسماء المبنية، غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعاً، فيقال في إعراب «مَنْ» في مثل: «جاء مَنْ سافر»: «من» اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، ويقول في إعراب: «جاء الفتى والقاضى» اسمان مسند إليهما محلها الرفع.

وافترق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية في الإعراب والعلامات الفرعية، فليس هناك حركة تنوب عن أخت لها في الممنوع من الصرف

(١) انظر هذه القرارات في تيسير تعليم اللغة العربية السابق ص ١١٢.

وجمع المؤنث السالم، وأيضاً ليس هناك حرف ينوب عن حركة كما في المثنى وجمع المذكر السالم. وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة لا تعرب بحركات ممدودة كما قالت لجنة الوزارة متأثرة برأى الاستاذ إبراهيم مصطفى في إعرابها كما مر بنا، بل تعرب بالواو والألف والياء في مثل : «أبوك - أباك - أبيك» وهي إضافة سديدة. وتأسيساً على ذلك يقال في الممنوع من الصرف إنه مجرور بالفتحة، وفي جمع المؤنث السالم إنه منصوب بالكسرة، وفي المثنى إنه مرفوع بالألف حين يكون في موضع رفع ويقال في جمع المذكر السالم في نفس الموضع إنه مرفوع بالواو، وينصب المثنى وجمع المذكر السالم - ويُجرَّان - بالياء. وبالمثل الأسماء الخمسة ترفع بالواو مباشرة لا نيابة عن الضمة وتنصب بالألف لا نيابة عن الفتحة وتجر بالياء لا نيابة عن الكسرة، فقد ألغيت فكرة نيابة حرف عن حركة وكذلك نيابة حركة عن حركة وأصبحت علامات الإعراب متساوية في الأصالة.

وكانت لجنة الوزارة قد لاحظت إسراف النحاة في جعلهم لحركات الإعراب ألقاب الرفع والنصب والجر والجزم ولحركات البناء ألقاب الضم والفتح والكسر والسكون، فرأت تخفيفاً على الناشئة الاكتفاء بألقاب البناء بحيث يعم استخدامها في ألقاب الإعراب. واتفق المجمع مع اللجنة في أساس الفكرة غير أنه رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب وإلغاء ألقاب البناء. ويلاحظ أن النحاة في تمرين الناشئة يجمعون بين النوعين من الألقاب في العربيات والمبنيات فيقولون مثلاً في زيد من قولنا «زيد قائم» : زيد مبتدأ مرفوع (والرفع من ألقاب الإعراب) غير أنهم يكملون إعراب زيد بقولهم : وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (والضم من ألقاب البناء) وبالمثل يقولون في المبنيات مثل : «الآن» : ظرف مبنى على الفتح في محل نصب. وفي رأبي أنه لا ضرورة لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعل التفرقة بين المجموعتين من الألقاب ضرورة للناشئة كي يميزوا بين ألقاب الإعراب المنونة وألقاب البناء التي يتمتع تنوينها في الكلام.

واتفق المجمع مع اللجنة في أن الجملة تتألف من جزأين أساسيين ومن تكملة تُذكر حين يحتاج إليها، غير أن اللجنة سمّت الجزأين الأساسيين، كما أسلفنا،

الموضوع والمحمول مصطلحي المنطقة وسماهما المجمع المسند إليه والمسند مصطلحي علماء البلاغة. وهى تسمية يصعب على الناشئة تصوّرها، وخاصة أن المسند إليه يتنوع بين مبتدأ واسم لكان واسم لإن وفاعل ونائب فاعل. وأيهما أسهل في تصور الناشئ أن يقال له إن الاسم المرفوع في أوّل الكلام مبتدأ لأنه فعلاً يبتدئ الكلام والاسم المرفوع بعد الفعل فاعل لأنه فعلاً هو الفاعل للفعل أو يقال إن الاسمين جميعاً مسند إليه؟ ويلاحظ أن اسم «إن» - الداخلة تحت لواء المسند إليه - منصوب وليس مرفوعاً، وكان يستطيع النحاة أن يسمّوه مبتدأ منصوباً، ولكنهم فرّوا من ذلك إلى تسميته اسم إن ليميز الناشئة وغيرهم بين المبتدأ المرفوع وحين تدخل عليه إن وأخواتها فتنبه. وبالمثل يتنوع المسند فهو قد يكون اسماً مرفوعاً تالياً لمبتدأ أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو حينئذ يسمى خبراً وقد يكون جملة فعلية مثل «زيد قام أخوه». وهذه الأنواع في المسند إليه والمسند لا يستطيع الناشئ أن يفهمها إلا بعرضها عليه مفصلة، أما حين توجّز وتختصر في مصطلحي مسند إليه ومسند فإنها تغمض عليه وتنبه صورها وصياغاتها المختلفة.

وكاد المجمع يتفق مع اللجنة في أن المتعلق العام للظرف والجار والمجرور لا يقدر دائماً، ومرّبنا أن ابن مضاء أشار إلى ذلك في حديثه عن متعلق الجار والمجرور وقد منع كل صور التقدير، وكأنما اللجنة صدرت في ذلك كله عن رأيه، وأوشك المجمع أن يعتدّ برأى اللجنة في ذلك فقال: يجب إرشاد المبتدئين إلى أن هذا المتعلق محذوف وإن كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره. وكان ينبغي أن يعمّم عدم تقديره لهم في مثل: «زيد في الدار» و«زيد عندك» بحيث يقال «في الدار» مسند لزيد وأيضاً «عندك» ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والمجرور والظرف متعلقاً عاماً محذوفاً.

ومرّبنا أن اللجنة اتفقت مع ابن مضاء في إلغاء ضمائر الرفع المتصلة المستترة جوازاً أو وجوباً، وقد اعتبرت اللجنة ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل «قمت» حروف إشارة لا ضمائر، وأخذت برأى ابن مضاء في أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أو حروف عدد، مثلها في الدلالة عليه مثل التاء الساكنة في الدلالة على التأنيث. واتفق المجمع مع اللجنة في كل ذلك، وأوضح كيف

يعرب الفعل مع الضمائر، ففي مثل «قمت» يقال: صيغة الماضي المتكلم. و«قمت» صيغة أمر للمخاطب ولا تقم صيغة نهي للمخاطب، وأقوم مضارع للمتكلم، وقاموا ماضى الغائبين، ويقومان مضارع الغائبين، وتقومين مضارع المخاطبة، ويقمن مضارع الغائبات، ويقال فى إعراب: «أنا قمت»: أنا مسند إليه، وقمت صيغة لماضى المتكلم مسند، ويقال فى إعراب «المحمدون قاموا»: المحمدون مسند إليه مرفوع بالواو، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند، وهكذا. ورتب المجمع على ذلك إلغاء النص على العائد فى مثل: «الذى اجتهد يكافأ» فيقال فى إعرابه: «الذى اسم موصول مسند إليه و«اجتهد» ماضى الغائب صلة و«يكافأ» صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند.

وأرى أنه كان حرياً بآبن مضاء واللجنة والمجمع ألا يقرروا هذه القاعدة التى تلغى الضمائر المستترة وتُحِيل ضمائر الرفع المتصلة البارزة فى مثل «قمت» حروف إشارة كما تحيل ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة حروف عدد أو علامات عدد؛ لأن ذلك من شأنه أن يخلخل قاعدة الفاعل؛ إذ تارة يكون للفعل فاعل فى مثل «زيد سافر إخوته» وتارة لا يكون له فاعل فى مثل: «زيد سافر»، والأصل فى قواعد العلوم أن تكون مطردة. على أن من يتأمل فى ضمائر الرفع المتصلة البارزة مع الماضى يرى أنها مقطوعة من ضمائر منفصلة مقابلة لها، فمثلاً «ت» من قمت للمخاطب و«ت» من قمت و«تُم» من قمتم و«تُن» من قمتن و«تُما» من قمتما. كل هذه الضمائر مقطوعة على الترتيب من أنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتم لجماعة الذكور وأنتن لجماعة الإناث وأنتما للمثنى. ونستطيع أن نلاحظ أيضاً أن مضارع المتكلم مثل أقوم يبدأ بالهمزة الموجودة فى الضمير أنا بينما مضارع المتكلمين مثل نقوم يبدأ بالنون الموجودة فى الضمير المنفصل «نحن» وأيضاً مضارع المخاطب مثل «تقوم» يبدأ بالتاء الموجودة فى الضمير المنفصل «أنت». ولعل فى ذلك ما يدل على أن النحاة كانوا فى منتهى الدقة العلمية حين عدّوا التاء فى مثل «قمت» ضمير رفع متصل بارز فاعلاً، وكذلك حين ذهبوا إلى أن مضارع المتكلم فى مثل «أقوم» يحمل ضمير رفع مستتر وجوباً على أساس أنها جميعاً ضمائر لا حروف. ولذلك كنت أرى الإبقاء فى النحو التعليمى على فكرة الضمائر المستترة جوازاً ووجوباً والضمائر المتصلة البارزة وأن لا تعد الأولى لا أصل لها

ولا حقيقة وقد رأينا في وضوح أن مثل « أقوم - نقوم - تقوم » مقتطعة من ضمائر مثل أخواتها الضمائر البارزة في مثل قمت وغيرها، وينبغي أن تُعرب الضمائر فيها جميعاً فواعل كما أعربها النحاة.

واتفق المجمع مع اللجنة في أن كل ما يُذكر في الجملة سوى الجزأين الأساسيين المسند إليه والمسند يسمى تكملة، وهى منصوبة دائماً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف جر. وكان المجمع أكثر دقة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدّها تكملة لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً. وأيضاً فإنه نظر في صور التكملة من المفعولات والحال والتمييز والاستثناء ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل. أما بقية التكملات من المفعول لأجله والمفعول المطلق والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء فرأى أن يكتفى بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة. ففي إعراب المفعول لأجله في مثل: « قمت إجلالاً لك » يقال: قمت صيغة ماضى المتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب. وفي إعراب مثل « ضربته ضرباً شديداً » يقال: ضرباً تكملة مصدرية للفعل وشديداً وصف مكمل لضرباً. وكأنا فات المجمع أنه أخرج الوصف أو النعت مع التوابع من التكملة، فكان ينبغي أن يكتفى في إعراب « شديداً » بأنها وصف لضرباً دون ذكر كلمة مكمل. وفي إعراب مثل: « سرت والنيل » يقال النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة، وفي إعراب مثل: جاء زيد ركباً » يقال: ركباً تكملة لزيد مبينة للحال. وفي إعراب مثل: شربت اللبن ساخناً » يقال: ساخناً تكملة للمفعول به مبينة للحال. وفي إعراب مثل: « اشتريت عشرين كتاباً » يقال: كتاباً تكملة مميزة للمفعول به. وفي حالة الاستثناء التام مع إلا وخلا وعدا وحاشا وما خلا وما عدا وما حاشا في مثل: « جاء القوم إلا زيدا » يعرب زيدا تكملة للمستثنى منه منصوباً. وإذا كانت أداة الاستثناء غير وسوى كانتا منصوبتين وجر ما بعدهما بالإضافة أما الاستثناء المفرغ فهو قصر لاستثناء، وتتبع القواعد العامة في تحليله وإعرابه.

ومن يقرن هذا الإعراب الجديد في كل تلك الصيغ إلى إعراب النحاة يجد إعرابهم أوجز وأخصر إذ يتوالى في الصيغ السابقة على هذا النمط: إجلالاً. مفعول لأجله.

ضرباً مفعول مطلق. شديداً نعت منصوب. النيل مفعول معه. راكباً حال. ساخناً حال. كتاباً مفعول به. زيذاً مستثنى منصوب. وكان اقترح المجمع في قسم التكملة إنما يلغى أبوابها فحسب، ولا يلغى الدلالة على وظيفتها. وإلغاء أبوابها من شأنه أن يُسَدَّل عليها ضرباً من الإيهام في أذهان الناشئة، ولذلك كنت أرى إعادة هذه الأبواب. ونفس ذلك أشرت إليه في نقدي لمصطلحي المسند إليه والمسند، وأنه ينبغي أن تعود أبواب الأنواع المتدرجة فيهما، فيعود باب المبتدأ والخبر وباب كان وأخواتها إلا إذا عددناها مع الكوفيين أفعالا تامة وخبرها حالا وباب إن وأخواتها وباب الفاعل وباب نائب الفاعل. وبذلك نبقي على بناء النحو وأبوابه الأساسية حتى تتمثل الناشئة الوظائف الإعرابية للكلمات في الصياغة العربية. واتفق المجمع مع اللجنة في أفراد قسم للأساليب والتراكيب التي يصعب إعرابها وتخريجها وقد جمع المجمع فيه : التوكيد - القسم - التعجب - التفضيل - نعم وبش - النداء - الاستغاثة - التذبة - الاختصاص - التحذير - الإغراء. وتحليل هذه الصيغ الإعرابي سهل يسير.

ووافق المجمع اللجنة على ما ذكرته في الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق، كأن يقول الصرفيون في «قال» أصلها «قَوْل» و«خاف» أصلها «خَوْف» و«يقول» أصلها «يَقُول» بسكون القاف وضم الواو، ومثلاً «مرمى» أصلها «مرموى». وبحقَّ عَرَضُ مثل ذلك كله على الناشئة وأخذها بمعرفته عناء دون طائل. ورأى المجمع كما رأت اللجنة أن يُدرَس في الصرف ما عدا ذلك على نحو ما يتضح في الجداول المرفقة بقرارات المجمع، فيدرس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وتقسيات الاسم إلى مذكر ومؤنث، وصحيح الآخر ومعتله، ومفرد ومثنى وجمع ومقصور وممدود، ومنكر ومعرف مع بيان أنواع المعارف والتصغير (للأسم الثلاثي والرباعي فقط) والنسب وأحكامه الأكثر دوراً والمعرب والمبني والمبنيات وتصريف الأفعال وتقسياتها إلى مجردة ومزيدة وصحيحة ومعتلة واتصال الفعل بما يدل على نوعه أو عدده وبنائه للمجهول وتعديده ولزومه ومبنيه ومعربه والمشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان. واعتدَّ المجمع بإدخال اللجنة النصفة المشبهة وصيغها في اسم الفاعل. والنحاة يفرّدونها عنه، وهم محقّون لاختلاف صيغها عن صيغ اسم الفاعل اختلافاً بيّناً.



واتفق المجمع واللجنة فيما وراء ذلك من أحكام الجملة. وتتوالى الأبواب في جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكملة والتوابع وأحكام العدد والتراكيب آنفة الذكر. ويلى ذلك الجملتان في الشرط وجوابه والقسم وجوابه ثم الجملة الفرعية مسندة وتكملة ونعتاً وصلة. وواضح أنه أهمل في جداول المجمع ومن قبله جداول اللجنة : الجملة المضاف إليها والمفسرة والمعرضة، والأخيرة مهمة جداً لشيوعها في الكتابات المعاصرة، ويحسن عرضها على الناشئة.

وطلب المجمع إلى وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو للناشئة على أساس قراراته في التيسير، وتُعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها. وفي سنة ١٩٤٩ قُدِّم هذا الطلب إلى الوزارة، واستجابت له بعد الثورة، وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر، وسرعان ما عمّت الشكوى منه. وأكثرها يعود إلى ما ذكرنا في التعليق على القرارات من أنها أفرطت في إجمالها لأبواب النحو، فانبهت صيغها على الناشئة، ولم تستطع أن تستوعبها وتمثلها تمثلاً دقيقاً.

ومن الحق أنه إذا كان التيسير الكلى للنحو لم يحظ بالنجاح فإن قرارات منه لقيت اهتماماً منذ أقرها المجمع، وأول ما يلقانا من ذلك قرارات المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧ إذ كان بين لجانه لجنة للغة والقواعد، وقد أكد المؤتمر حاجة القواعد إلى التيسير ووضع منهاجاً مفصلاً لتعليم النحو في المدارس الابتدائية والثانوية قُدِّم له بقواعد عامة مقتبسة من قرارات المجمع اللغوي ومقترحات وزارة التربية والتعليم، هي : عدم التعرض للإعراب التقديرى في المفردات والإعراب المحلى في المفردات والجمل، وكذلك عدم التعرض لذكر أن هناك علامات فرعية للإعراب نائبة عن العلامات الأصلية. والقاعدتان مقبولتان غير أن المؤتمر أضاف إليهما الأخذ بفكرة إلغاء الضمائر المستترة في الأفعال وسبق أن نقدناها. وذكر المؤتمر أنه لا يقال في المضاف إليه مضاف إليه فحسب، بل يقال إنه مجرور بالإضافة، وواضح ما في هذا من تحكم. وقرر المؤتمر أن يقال في إعراب اسم كان إنه مبتدأ مرفوع، وهو في الواقع ليس مبتدأ إذ يسبق جملة فعل كان وأخواتها. وقرر المؤتمر أيضاً أن لا يعنى بالتعاريف وأن يقتصر في الإعراب على وظيفة الكلمة في الجملة وحكمها الإعرابي من غير تأويل.

وحين انعقد المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية بدمشق سنة ١٩٥٦ كان من بين لجانه لجنة للغة العربية، فعُينت بدراسة مقترحات وزارة التربية والتعليم في التيسير وقرارات المجمع اللغوي، ورأت أن تلك القرارات والمقترحات أصل صالح يحقق لكثير من أغراض التيسير المطلوب، وآثرت مصطلح المجمع الخاص بتسمية جزأى الجملة باسم المسند إليه والمسند، واقترحت أن يضاف موضوع التمرين على الميزان الصرفي. ثم رأت أن الاقتراحات في التيسير موجزة وأن من الواجب تأليف كتاب يفصل مسائلها ليكون مرجعاً في أيدي المعلمين. ولما عرضت اللجنة المذكورة توصياتها على المؤتمر قرر أنها لا تزال في حاجة إلى الدراسة المفصلة، وقرر تأجيلها إلى مؤتمر مقبل.

وكان مجمع اللغة العربية قد أرسل بقراراته في شأن تيسير تعليم العربية في المناهج الدراسية للناشئة إلى كل من : مجمع اللغة العربية بدمشق والمجمع العلمي العراقي ليبيدا رأيهما فيها. أما مجمع اللغة العربية بدمشق فكتب ديباجة طويلة لرأيه تضمنت توصيته باستغلال علم المعاني في قواعد النحو، حتى تقف الناشئة على ما يتناوب الصيغ العربية أحياناً من اختلاف في المعنى. وأرى أن ذلك إن لم يُستغل بحذر شديد ضاعف مثونة النحو على الناشئة، وربما تحوّل إلى عوائق في التيسير والتبسيط المطلوبين. وتوصية ثانية هي الاختصار في النحو على ما يتيح القراءة السليمة دون تحليل وتحليل، ومن قديم أوصى ابن مضاء برفع العلل النحوية من النحو وإخلائه منها إخلاء تاماً. وتوصية ثالثة هي العناية ببحث الأصوات، ولم توضح التوصية مدى ذلك في النحو وحدوده. هذه هي أهم توصيات المجمع الدمشقي المتصلة بمادة النحو. ورأى ضرورة الإبقاء على الإعرابين : التقديرى والمحلى، وتوقف بإزاء إلغاء علامات الإعراب الفرعية متشككاً في قربها من أفهام الناشئة. ومرّبنا تفصيل القول في هذا الإلغاء وأنه لا داعى لأن يقال مثلاً في الممنوع من الصرف حين يُجرّ إنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف بل يقال فقط إنه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وبالمثل في المثني المرفوع في نحو «أقبل الزيدان» لا يقال : الزيدان فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني، بل يقال إنه مرفوع بالألف فحسب

لأنه مثنى . ورأى المجمع الدمشقي أيضا العدول عن تسمية ركني الجملة باسم المسند إليه والمسند والإبقاء على المصطلحات القديمة : المبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها وخبرها واسم إن وأخواتها وخبرها والفاعل ونائب الفاعل . وبالمثل رأى العدول عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحات الخاصة بأنواعها أى إلى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه والاستثناء والحال والتمييز . وبذلك لم يكدر يرضى مجمع اللغة العربية بدمشق شيئاً من قرارات التيسير التي قدّمها إليه مجمع اللغة العربية لتبين رأيه .

وكتب المجمع العلمى العراقى ديباجة لمناقشة القرارات ضمنها طائفة من التوصيات بدوره ، أهمها : عدّ القرآن الكريم والحديث النبوى وكلام الصدر الأوّل أهمّ المصادر فى اقتباس الأمثلة والشواهد النحوية . ومعروف أن النحاة اعتدوا بالقرآن الكريم منذ أوّل الأمر ، أما الحديث فتوقفوا فيه لأنه مع الزمن أصبح أكثر رواته من الأعاجم ، ومع ذلك عاد النحاة إلى اقتباس الشواهد النحوية منه بكثرة منذ القرن السادس الهجرى . ووصية ثانية هى الاعتداد فى القواعد بما جاء فى الذكر الحكيم من صيغ ، تخالف الشائع أحياناً . ووصية ثالثة هى الجمع بين الأدوات من نوع واحد حين يختلف أثرها الإعرابى كأدوات النفى . ووصية رابعة هى الوصل بين علم النحو وعلم المعانى فى بيان وجوه الذكر والحذف لعناصر الجملة ، وكذلك وجوه التقديم والتأخير . هذه هى أهمّ الوصايا ومعها ما اتفق فيه المجمع العلمى مع مجمع اللغة العربية وما اختلف فيه معه . وأهمّ وجوه الخلاف الالتزام بإبقاء علامات الإعراب والإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء بأن الكلمة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة أو منصوبة لا تظهر عليها الفتحة أو مجرورة لا تظهر عليها الكسرة . ويظل الإعراب المحلى فى المبنيات كما هو وتظلّ معه ألقاب البناء من ضم وفتح وكسر وسكون . واتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن تسمية ركني الجملة بالمسند إليه والمسند والعودة إلى المبتدأ والخبر وبقية أبواب المرفوعات ، وأيضاً اتفق المجمع العراقى مع مجمع دمشق فى العدول عن مصطلح التكملة والعودة إلى مصطلحات المفاعيل : المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله . والمفعول معه والحال والتمييز مع الإبقاء على الاستثناء وأحكامه ومراعاة أنه أسلوب

خاص. وكان الأركان الأساسية لقرارات مجمع اللغة العربية لم تلق قبولاً عند المجمع العراقي، مثله في ذلك مثل المجمع الدمشقي. وحاول المجمع العراقي أن يستبقي باب التنازع والاشتغال بوضع صيغة جديدة لهما ومرّبنا نقد ابن مضاء للباين ورأيه في وجوب إلغائهما دون تردّد. وعاد المجمع العراقي إلى ضرورة تقدير المتعلق العام للظرف والجارّ والمجرور مع التغاضي عنها في المرحلة التعليمية الأولى، ومرّبنا وجوب إلغاء هذا المتعلق في قرارات المجمع وعند ابن مضاء، وهي وجهة نظر سديدة. وعاد المجمع العراقي أيضاً إلى استبقاء مصطلحات الضمائر واستبقاء مصطلح الضمير المستتر. وكذلك استبقى المجمع العراقي الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، واقترح للصفة المشبهة اسم الصفة الثابتة. ولا داعي لتغيير المصطلحات، لأن تغييرها لا يفيد تيسيراً، وقد يمسّ قيل: لا مشاحة في الاصطلاح. ورأى المجمع العراقي أن لا مانع بل من الواجب أن يدرس للناشئة الميزان الصرفي، وفي رأيي أن في ذلك مشقة على الناشئة لا داعي أن يتحملوها لأنها قليلة الغناء. واتفق المجمع مع مجمع اللغة العربية في ترك التصغير لغير الثلاثي والرباعي، أما النسب فرأى العودة إلى التوسّع في درس قواعده. ورأى أن تُعدّ الأفعال التي جاءت على صيغة المبني للمجهول مثل عُني وزُهِى أفعالاً مبنية للمعلوم، فما بعدها فواعل وليس نائباً عن فواعل. ورأى أيضاً أن تعرض صيغة التعجب على أنها أسلوب متميز وتوضح صيغتها: «ما أجمله - أجمل به» وتضاف إليها صيغ التعجب السماعية مثل: لله درّه عالماً. وبإله شجاعاً. ورأى المجمع أخيراً أن يُعدّ اسم المصدر مصدرًا جاريًا على غير الأوزان القياسية. ووضح أن كل ما اقترحه المجمع العراقي من جديد إنما هو جزئيات لا تزيد تيسير النحو شيئاً ذا خطر، ويمكن أن يقال بصفة عامة إن مجمع العراق كمجمع دمشق لم يرتض الأركان والعمد الأساسية في قرارات تيسير النحو التي عرضها عليه مجمع القاهرة.

## أسس لتيسير النحو وتبسيطه

في سنة ١٩٧٧ قدّمتُ إلى مجمع اللغة العربية مشروعًا لتيسير النحو أقمته على أربعة أسس : ثلاثة منها كنت اقترحتها في مدخل كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء حين نشرته سنة ١٩٤٧ وهى تصنيف النحو تصنيفًا جديدًا ينسّق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله، وإلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى فى المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية، وأن لا تُعرّب كلمة فى الصيغ والجمل ما دام إعرابها لا يفيد أى فائدة فى صحة النطق وسلامته، وأضفت إلى هذه الأسس أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية. وقد ناقشت لجنة الأصول بالمجمع هذا المشروع لتيسير النحو، وأقرّ مؤتمر المجمع سنة ١٩٧٩ الشطر الأكبر منه وأجمله فيما يلى :

### (١) إعادة تنسيق أبواب النحو

كان أوّل ما وقفت عنده فى تنسيق أبواب النحو نقل التوابع : النعت والعطف والتوكيد والبدل من باب الجمل كما صنع ابن مالك وغيره إلى باب الاسم المفرد وتقسيّماته حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن المتبوع فى مثل : « جاء زيد الشاعر - جاء زيد وعمرو - جاء زيد وعمرو كلاهما - جاء الشاعر زيد » لا يكون مع توابعه جملاً مفيدة تامة، وبذلك يزول من نفوسهم إلى غير رجعة الخلط بين النعت مثلاً والخبر، وكذلك بينه وبين الحال، فلكلّ وظيفة معينة يفترق بها مفارق بيّنة.

وانتقلت إلى تنسيق أبواب المرفوعات، وهى تبدأ بباب المبتدأ والخبر، وسيظل قائماً، غير أن النحاة يفرّعون منه سبعة أبواب هى أبواب كان وأخواتها، وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، وظنّ وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وأعلم وأخواتها مما ينصب ثلاثة

مفاعيل. ويتبغى حذف تلك الأبواب ما عدا باب «إن» وأخواتها وباب «لا» النافية للجنس. أما باب «كان» وأخواتها فقد أراح الناشئة منه الكوفيون إذ أعربوا كان وأخواتها مثل «أمسى وأصبح ومازال» أفعالاً تامة لاناقصة، وما بعدها فواعل والمنصوبات أحوالاً. وتأخذ كتب النحو التعليمى الآن بإعراب البصريين الذاهبين إلى أن المرفوعات بعدها أسماء لها والمنصوبات أخبار، وإعراب الكوفيين أدق من الناحية التربوية إذ لا تنقسم الأفعال بسبب كان وأخواتها إلى أفعال تامة تليها فواعل مثل: «قام» وأفعال ناقصة لا يليها فواعل. بل تطرد قاعدة الفعل والفاعل دون استثناء صورى. ولم يوافق المجمع على إلغاء هذا الباب محتجاً بأن الخبر بعد كان وأخواتها قد يكون ثابتاً مثل: «كان الله غفوراً رحيمًا» والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل: «كان زيد واقفاً» وأيضاً فإن خبر كان وأخواتها قد يكون معرفة مثل: كان الواقف زيدا» والأصل في الحال أن تكون نكرة. غير أن الحال قد تأتى ثابتة مثل: «وخلق الإنسان ضعيفاً» ومثل: «أنزل إليكم الكتاب مفصلاً» وأيضاً قد تأتى الحال معرفة مثل: «جاء زيد وحده - صنع ذلك جهده». وقيل أيضاً الأصل في الحال أن تكون مشتقة وقد يأتى خبر كان جامداً مثل: «كان زيد أسداً» ويصدق ذلك نفسه على الحال في مثل: «جاء زيد أسداً». وواضح أن إعراب الكوفيين لكان وأخواتها يسقط الخلل الداخلة على الفعل في تقسيمه إلى ناقص لا فاعل له وتام يليه فاعل، كما يسقط دراسة باب من أبواب النحو تشغل به الناشئة دون حاجة، إذ ندمج أمثلته في باب الحال.

ومثل هذا الباب في وجوب حذفه من كتب النحو التعليمى باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، فإن ليس المقيس عليها الباب من أخوات كان، ولم يعد ما بعدها يعرب اسماً لها والمنصوب خبراً، بل أصبح المرفوع يعرب فاعلاً والمنصوب حالاً. وإذا أنعمنا النظر في صيغة: «ما زيد مسافراً» في لغة الحجازيين ورجعنا إلى إعراب الكوفيين لها وجدناهم لا يأخذون بإعراب البصريين القائل بأن المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبر، بل يعربون المرفوع مبتدأ والمنصوب بعدها خبراً<sup>(١)</sup> بنزع الباء

الخافضة له، كما تشهد لذلك أمثلة «ما» الكثيرة التي يأتي بعدها المنصوب مجروراً بباء زائدة، فيقال: «ما زيد بمسافر». وبذلك نتخلص من الخلل الذي يحدثه البصريون في قاعدة الخبر وأنه دائماً مرفوع بإعرابهم المنصوب بعد ما في لغة الحجازيين خبراً منصوباً. أما «لا» فلم يأت بعدها اسم مرفوع ثم اسم منصوب إلا في مثال قديم واحد، ولذلك أنكر بعض<sup>(١)</sup> أثمة النحاة أن يأتي اسم منصوب بعد المرفوع التالي لها وحثّموا أن يكون مرفوعاً خبراً للمبتدأ السابق له. وواضح أنه ينبغي حذف إعرابها الشاذ - الذي لا تؤيده العربية نفسها - من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغي حذف إعراب «لات» في مثل: (ولات حين مناص) إذ يزعم النحاة البصريون أن اسمها محذوف والتقدير ولات الحين حين مناص، ولم تأت في العربية إلا مع ظرف منصوب كما في الآية الكريمة، وإذن يكتفى في إعرابها بأنها لنفى الظرف ويعرب ما بعدها ظرفاً منصوباً ويلغى إعرابها القديم. ولم يرتض المجمع إلغاء هذا الباب: باب ما ولا ولات المشبهات بليس، مع ملاحظة أن كتب الناشئة لا تُعنى به الآن، وهي محقّة في ذلك.

واقترحتُ حذف باب كاد وأخواتها ومعروف أنه يليها اسم مرفوع ثم مضارع مقترن بأن أوبدونها مثل: «كاد زيد يقوم - كاد زيد أن يقوم» والبصريون يعربون المرفوع اسماً لكاد وجملة المضارع خبراً ذاهبين إلى أن أصل جملتها هي وأخواتها مبتدأ وخبر مثل كان وأخواتها، وفاتهم أننا لو حذفنا «كاد» من الصيغة الثانية لم تستقم إذ تصبح «زيد أن يقوم» وخبر المبتدأ لا يكون أبداً اسم معنى إذ «أن وما بعدها» في تأويل مصدر تقديره «القيام» ولا يصح أن يقال «زيد القيام». وأكبر الظن أن ذلك ما جعل سيبويه يعدُّ من قديم كاد وأخواتها أفعالاً متعدية، وما بعدها فواعل مرفوعة وجملة المضارع التالي لها مفعولاً به، فإذا قلت: «كاد زيد يقوم - عسى زيد يقوم» كان معنى الجملة قارب زيد القيام ومثل كاد وعسى بقية أفعال المقاربة والرجاء. وردد القول في مثل: «كاد زيد أن يقوم - عسى زيد أن يقوم» فيما أن نعرب المصدر الأول مفعولاً به، وبذلك يكون الفعل متعدياً، وإما نجعل كاد وعسى فعلين لازمين، وجملة

(١) المغني لابن هشام (بمراجعة سعيد الأفغان) ص ٢٦٤ والمجموع ١١٩/٢.

أن والمضارع بعدها مؤولة بمصدر مجرور كأنك قلت : قَرَبَ زيد من القيام . وأولى أن نأخذ بإعراب المصدر المؤول مفعولا به ، حتى يطرد إعراب جملة المضارع مع « أن » وبدونها مفعولا به لكاد وأخواتها . وهو إعراب شديد ، غير أن المجمع لم ير الأخذ به وقرر الاستمرار مع إعراب البصريين للصيغة ، وهو إعراب يؤدي إلى ثلثة منطقيات إذ نعرب « كاد زيد أن يقوم » : زيد اسم لها مرفوع وأن يقوم خبر وخبريته - كما أسلفنا - لا تتجه ولا يمكن أن تقتنع الناشئة بها ، مما يرجح حذف الباب - كما ذهب - وردّه إلى باب المفعول به حين لا يتعدّد .

وقد أبقيت باب إن وأخواتها وباب « لا » النافية للجنس ، إذ ينصب مبتدأ بعد « إن » ويسمى اسمها كما يبنى على الفتح بعد « لا » النافية للجنس في مثل : « لا كتاب في الغرفة » ويعرب أيضًا اسمًا للـ . أما باب « ظن » وأخواتها فقد أنكر بعض<sup>(١)</sup> أئمة النحو ما ذهب إليه البصريون في هذا الباب من أن المفعولين بعدها في مثل « ظن زيد عمرًا مسافرًا » أصلهما مبتدأ وخبر ، وبذلك أراح الناشئة من الباب ومن كل ما اتصل به من أحكام ، وطبيعي أن ترد أمثله إلى باب المفعول المتعدد . ومعروف أن باب أعلم وأخواتها مؤسس على باب « ظن » ، فيقال : « علم زيد عمرًا مسافرًا » ، و« أعلم زيد عليًا عمرًا مسافرًا » وفي تقدير نحاة البصرة أن المفعولين الثاني والثالث مع أعلم أصلهما مبتدأ وخبر شأنهما في صيغة « علم » السابقة لهما . وقد سقط هذا القول في « علم » فحري أن يسقط أيضًا في « أعلم » وأخواتها وأن يحذف بابها في كتب الناشئة ، وأقرني المجمع في هذا الحذف لباب ظن وأعلم . وأبقيت بعد ذلك باب الفاعل ونائبه .

وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأى ابن مضاء في وجوب حذفه ، إذ جاء عن العرب مثل : « قام وقعد إخوتك » . ورفض النحاة أن يتسلط عاملان أو فعلاّن على معمول واحد : فاعل أو غير فاعل ، حتى لا يجتمع مؤثران على أثر واحد في رأيهم ، وافترض البصريون في الصيغة المذكورة أن يقال : « قاموا وقعد إخوتك » وافترض الكوفيون أن يقال : « قام وقعدوا إخوتك » . والصيغتان لم تردا عن العرب ، ولذلك

(١) انظر المجمع ٢ / ٢٢٢ .



رأى ابن مضاء إلغاء هذا الباب لسبب طبيعي وهو أن ما جمع النحاة من أمثلة فيه صنعوها صناعة وافترضوها افتراضاً. وينبغي أن يحذف الباب من كتب الناشئة. وبالمثل ألغى ابن مضاء باب الاشتغال وتوزيع النحاة لصيغه بين ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح فيه النصب أو الرفع وما يجوز فيه الوجهان. وقد لاحظ فيه ما لاحظ على باب التنازع من أن النحاة افترضوا فيه كثيراً من الصيغ لم ترد عن العرب، ثم ذهبوا يعقدونه تعقيداً شديداً، والمسألة - في رأيه - أهون من ذلك بكثير لأن الكلمة السابقة فيه للجملة الفعلية إما مرفوعة في مثل «الكتاب إن وجدته فأطلعني عليه» وهي حينئذ مبتدأ وترفع حتماً، وإما منصوبة في مثل: «هلا الكتاب قرأته» والكتاب حينئذ مفعول به ولا يجوز إعرابها مبتدأ مرفوعاً لأن هلا لا يليها جملة اسمية إنما تليها جملة فعلية. وقد تكون الكلمة السابقة للفعل سالحة لأن تنصب مفعولاً به، أو ترفع مبتدأ مثل: «الكتاب قرأته». وإذن فجملة المبتدأ تردّ إلى باب المبتدأ وجملة المفعول به تردّ إلى بابها. والجملة الثالثة هي المستخدمة في الباب والجملتان الأولى والثانية من افتراضات النحاة، ولذلك كان ابن مضاء محقاً حين رأى حذف هذا الباب، وينبغي إعفاء الناشئة منه. ووافقني مؤتمر المجمع على إلغاء هذا الباب والاكتفاء في التنازع بصوره التي وردت في الفصحى سواء تسلط فيها فعلاً على فاعل أو مفعول به مع الإشارة إلى المحذوف مع العامل الأوّل بأنه استغنى عنه لدلالة السياق عليه كما صرح بذلك سيويه، وفي ذلك ما يؤذن بإلغاء الباب. وواضح أن المشروع الذي قدمته للمجمع يحذف حتى الآن من النحو الميسر سبعة أبواب هي أبواب كان وأخواتها وما ولا ولات العاملات عمل ليس، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها، والتنازع، والاشتغال.

وما يوضح أن محاولة تنسيق أبواب النحو تنسيقاً جديداً تعفى الناشئة من أبواب عسرة فيه تنسيق باب التمييز، وعادة يعرض النحاة فيه تمييز المقادير كيلا ووزنا ومساحة في مثل: «قدح قمحاً - كيلو قمحاً - فدان أرضاً» كما يعرضون تمييز النسبة في مثل: «زيد كريم خلقاً» يقولون أصل التعبير «زيد كريم خلقه» ومثل «طاب زيد نفساً» يقولون أصل التعبير «طابت نفس زيد» ومثل قوله عز وجل: «وفجرنا

الأرض عيوناً» والأولى أن تُعرب عيوناً في الآية الكريمة بدلاً، لا تميزاً. والناشئة تجد عسراً في تصوّر تمييز النسبة، وهو ما جعلني أنسق باب التمييز تنسيقاً يحصر صيغته في العربية على هذا النمط:

١ - بعد أسماء المقادير وما يشبهها كما ذكرنا آنفاً ومثل: «قراءة القرآن جهراً شفاءً» ومثل: «أنت ملء الصدر مودة».

٢ - بعد الفعل اللازم مثل: «طاب محمد نفساً - كرم خلقاً - عظم مكانة».

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل: «زيد فصيح لساناً - رقيق شعوراً - حميد خلقاً».

٤ - بعد اسم التفضيل مثل: «زيد أبلغ من عمرو شعراً - أكثر ذكاءً - أعلى مقاماً».

٥ - بعد فعل التعجب مثل «ما أحسن الحديقة منظراً» ومثل «أحسن بالحديقة منظراً». وإذا أعربنا الصيغة الأخيرة فعل أمر والفاعل أنت كما أعربها القراء وبعض أئمة النحو لم نعد في حاجة إلى فتح باب لإعراب صيغ التعجب. ومعروف أن البصريين يعربون هذه الصيغة إعراباً معقّداً إذ يذكرون أن «أحسن» فعل ماض جاء على صيغة الأمر.

٦ - بعد أفعال المدح والذم مثل «نعم الشاعر زيد» وإذا أعربنا «زيد» بدلاً من الشاعر كما أعربها ابن كيسان ولم نعربها مبتدأً مخصوصاً بالمدح وما قبلها خبر مقدم لم نعد أيضاً في حاجة إلى فتح باب لإعراب هذه الأفعال.

٧ - بعد كنايات العدد: كم - كأي - كذا. وكم تكون استفهامية وتميزها مفرد منصوب، إلا إذا جرّت بالباء فيجوز في تمييزها النصب أو الجرّ بالإضافة مثل: بكم قرشاً (قرش) اشتريت الكتاب؟ وتكون خبرية وتميزها سواء أكان مفرداً أو جمعاً مجروراً بالإضافة مثل كم كتاب (كُتب) قرأتُ أي قرأتُ كتباً كثيرة. وكأيّ حكم تمييزها حكم «تمييزكم» الخبرية وهو دائماً مفرد مجرور بمن وتميز «كذا» مثل تمييز «كم» الاستفهامية مفرد منصوب.

٨ - بعد الضمير المبهم في صيغة الاختصاص مثل: «نحن - أبناء النيل - أوفياء» والتمييز في هذه الصيغة دائماً معرفة ولا ضمير في ذلك إذ أجاز الكوفيون تعريف التمييز.

٩ - بعد صيغ محفوظة مثل «لله درّه فارساً» و«كفى بالله شهيداً» و«ياله عملاً».

وواضح أن من شأن عرض التمييز - بهذا التنسيق الجديد - أن يلغى ستة أبواب كانت تُفتح فيه لبيان إعراب صيغها، وهى أبواب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكنائيات العدد: كم وكأين وكذا وصيغة الاختصاص إذ لم تعد تُعرَّب مفعولاً به لفعل محذوف كما كان يُعرَّبها النحاة بل هى تمييز وتبين للضمير أو الضمائر قبلها. وطبعاً تُعرَضُ الصفة المشبهة واسم التفضيل في باب المشتقات لبيان صيغهما لا لبيان إعرابهما فهو مبين بغاية الوضوح في باب التمييز.

وإذا ضممتنا الأبواب الستة المحذوفة في باب التمييز إلى الأبواب السبعة السابقة يصبح المحذوف من النحو في هذا التنسيق الجديد لأبوابه ثلاثة عشر باباً. وينبغى أن يُحذف أيضاً باب التحذير في مثل «النار - إياك والنار» أى احذرهما، وكذلك باب الإغراء في مثل: «الشجاعة - المذاكرة» أى الزمهما. وواضح أن الصيغتين ينبغى إدماجهما في باب المفعول به حين يُحذف فعله، فلا داعى لأن يُفرد لهما بابان مستقلان. وبالمثل ينبغى حذف أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة، أما الترخيم فلأنه حذف الحرف الأخير في العلم المنادى مثل: «ياجعف» بدلاً من «ياجعفر» وهى صيغة ماتت في العربية فلا داعى لأن يُعقد لها بابٌ في تعليم الناشئة. وللإستغاثة التابعة للمنادى صيغ معينة هى: «يازيد للمظلوم - يايزيد لعمرو - يايزيدا لعمرو». وللنحاة في هذه الصيغ إعراب معقد لا داعى أن يُزجَّ به في تعليم الناشئة، بل يكفى أن تذكر في النداء بعقبه صيغ الإستغاثة دون إعرابها. وبالمثل صيغ الندبة في مثل: «واعلى - واعلياً - واعلياه» تُلحق كالإستغاثة وصيغها بالنداء دون محاولة لعرض إعرابها.

ونذكر فيما يلى نتائج هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو.

١ - لا تزال الأبواب الأساسية للنحو في هذا التنسيق الجديد قائمة، وهى:

باب المبتدأ والخبر - باب إن وأخواتها ومعها لا النافية للجنس - باب الفاعل - باب نائبه - باب المفعول به - باب المفعول المطلق - باب المفعول فيه - باب المفعول

لأجله - باب المفعول معه - باب الاستثناء - باب الحال - باب التمييز - باب العدد - باب حروف الجر - باب الإضافة - باب إعمال المصادر والمشتقات - باب النعت - باب التوكيد - باب العطف - باب البدل - باب النداء - باب أسماء الأفعال - باب ما لا ينصرف - باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه - باب نون التوكيد. وهي ٢٥ باباً أساسياً.

٢ - حذفت من النحو في هذا التنسيق الجديد مجموعة من الأبواب الفرعية، وهي :

باب كان وأخواتها - باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس - باب كاد وأخواتها - باب ظن وأخواتها - باب أعلم وأخواتها - باب التنازع - باب الاشتغال - باب الصفة المشبهة - باب اسم التفضيل - باب التعجب - باب أفعال المدح والذم - باب كنايات العدد - باب الاختصاص - باب التحذير - باب الإغراء - باب الترخيم - باب الاستغاثة - باب الندبة. وهي ١٨ باباً فرعياً.

٣ - كثرة من الأبواب التي حذفت تيسيراً على الناشئة تعتمد على آراء الكوفيين وبعض البصريين كما سيتضح من المذكرات في القسم الثاني من الكتاب.

٤ - جميع صيغ الأبواب المحذوفة لم تخرج من النحو، بل لا تزال ماثلة فيه، وغاية الأمر أنها ردت إلى أبوابها الأساسية، لتعرض مع صيغها المختلفة.

٥ - لا يزال النحو في هذا التنسيق الجديد محافظاً على هيكله العام مع عرض الصيغ المتنوعة للعربية عرضاً تفصيلياً دقيقاً. وكل ما هناك أنه حذفت بعض أبوابه الفرعية أو بعض تفرعاتها طلباً لاستيعاب قواعده في صورة مبسطة تستطيع الناشئة أن تسيغها وتمثلها في يسر دون أن تنفق في النحو ما تنفق الآن من العناء الشاق.

(ب) إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

الأساس الثانى من أسس مشروع التيسير للنحو الذى قدمته إلى المجمع كنت قد استوحيت فى المدخل الذى وضعته بين يدى كتاب الرد على النحاة من اقتراحات

اللجنة الوزارية - كما مرّ بنا - وقرارات المجمع، وأقصد إلغاء الإعرابين التقديرى فى مثل : « الفتى - القاضى - كتابى » والمحلى فى المبنيات مثل : « هذا - ياهذا » . وكانت اللجنة الوزارية قد رأت الاستغناء التام عن الإعرابين التقديرى والمحلى، ورأى المجمع أن يسوّى فى مثل : « جاء الفتى - هذا زيد » بحيث يقال : الفتى فاعل محله الرفع : وهذا مبتدأ محله الرفع، ويكتفى بذلك . وهو اقتراح سديد . غير أن المجمع عاد فى سنة ١٩٧٩ حين ناقش مشروعى فى مؤتمره إلى الإبقاء على الإعراب التقديرى والمحلى دون تعليل بحيث قال فى مثل : « جاء القاضى » : القاضى فاعل مرفوع بضمّة مقدرة وفى مثل « جاء من سافر » : من فاعل محله الرفع، وهو فى ذلك يتابع قرار اتحاد المجامع العربية الذى مرّت الإشارة إليه . وفى رأى أن قراره فى مؤتمر سنة ١٩٤٥ كان أكثر دقةً وأدخل فى التيسير على الناشئة، حتى يكون هناك مصطلح واحد لإعراب الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية . وأخذت فى المشروع الذى قدمته باقتراح اللجنة الوزارية إلغاء الإعراب المحلى فى الجمل، فيكفى أن يقال : هذه الجملة خبر أو نعت أو مفعول به أو حال أو صلة دون محاولة لبيان محلها من الإعراب .

#### ١ - لا تقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور

تتمّة لإلغاء هذا الإعراب التقديرى أخذت برأى ابن مضاء واللجنة الوزارية والمجمع فى إلغاء المتعلق العام للظرف والجار والمجرور فى مثل : « زيد عندك - زيد فى الدار » إذ يقدر النحاة أن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر ولا داعى لهذا التقدير، فهما أنفسهما الخبر، وكذلك إذا وقعا نعتاً أو حالاً .

#### ٢ - لا تقدير لعمل أن المصدرية فى المضارع

وبالمثل أخذت برأى ابن مضاء القائل بأن المضارع بعد فاء السببية وواو المعية منصوب ولا داعى لتقدير أنه منصوب بأن مضمرة وجوبا، وعمّمت ذلك فى أخواتها، وهى لام التعليل ولام الجحود وكى وحتى وإذن وأو التى بمعنى إلى أو إلا،

فجميعها يأتي المضارع بعدها منصوباً ولا حاجة إلى تقدير نصبه بأن مضمرة جوازا أو وجوبا.

### ٣ - لا تقدير لعلامات فرعية في الإعراب

وأخذت بقرار المجمع كاملاً في إلغاء تقدير النياية في العلامات الفرعية للإعراب في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف وفي الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم، ومراً بنا تفصيل ذلك، وهو قرار سديد.

### ٤ - ألقاب الإعراب والبناء

كانت اللجنة الوزارية اقترحت أن توحد ألقاب الإعراب والبناء واكتفت - كما أسلفنا - بألقاب البناء وهي الضم والفتح والكسر والسكون، وقرر المجمع في مؤتمريه سنة ١٩٤٥ سنة ١٩٧٩ الاكتفاء بألقاب الإعراب، وهي الرفع والنصب والجرّ والجزم. ومن الصعب أن يقال في المبنيات إنها مجزومة مثل المضارع، وهوتارة يكون مجزوماً بالسكون وتارة يكون مرفوعاً أو منصوباً، فالسكون فيه عارض غير ثابت، بينما السكون في الأسماء المبنية ثابت، والمتحرك منها لا تتغير حركته مثل : «حيث - الآن - أميس».

### (ج) الإعراب لصحة النطق

الأساس الثالث الذي كنت اقترحته في مدخل كتاب الرد على النحاة ابتغاء تيسير النحو للناشئة هو أن لا تُعرب كلمة في كتبهم النحوية مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء وأدوات الشرط وكما الاستفهامية والخبرية ولا سيما وأن المخففة من الثقيلة. فأما باب الاستثناء فيذكرون من أدواته : «ما خلا - ما عدا - ما حاشا - غير - سوى» ولهم في إعراب «ما خلا وأختيها» مقترنة بما إعراباً معقداً غاية التعقيد. وقد اقترحت أن تُعرب جميعاً أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وأخذ مؤتمر المجمع باقتراحى. أما «غير» في مثل : «جاء القوم غير زيد - ما جاء القوم غير زيد» فقرر المجمع أنها أداة استثناء

منصوبة مضاقة ومثلها سوى. وأولى من ذلك ما ذكرته في مشروعى أخذاً برأى أبى على الفارسي من أن «غير» في المثالين المذكورين تُعَرَّب حالاً، ورجح هذا الرأى ابن مالك. ومعروف أن «غير» في المثال الثانى «ما جاء القوم غير زيد» يجوز فيها الرفع ويعربها النحاة حيثنذ بدلاً، وأعربها الفارسي نعتاً، وكذلك إذا جاءت مجرورة في مثل: «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم». ووضح أن رأى أبى على الفارسي في إعراب غير، ومثلها «سوى» أدق من رأى النحاة.

ومعروف أن باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة في الإعراب، وهى قسمان حروف، وأقصد إن ولو، وأسماء وهى: «مَنْ - ما - مهما - أى - أين - أنى - حيثما - متى - إذا - كيف» والنحاة مثلاً يعربون «مَنْ» فى مثل: «من يقيم أقم معه» مبتداً ويختلفون فى الخبر هل هو فعل الشرط أو جواب الشرط أوهما معاً، وكل ذلك لا يفيد «مَنْ» شيئاً فى سداد النطق وصحته، ولذلك ينبغى أن يكتفى بأنها أداة شرط يليها فعلاً: فعل الشرط وفعل الجواب ويجزمان إذا كانا مضارعين. ومثلها أخواتها، ولا حاجة مطلقاً إلى إعرابها جميعاً. وبالمثل ينبغى حذف إعراب كم الاستفهامية والخبرية، إذ لا يفيد الناشئة أى شىء من تعليمهم أنها فى مثل: «كم طالباً حضر» مبتداً وفى مثل: «كم كتاباً قرأت» مفعول به وفى مثل «كم نظرةً نظرت» مفعول مطلق وفى مثل: «كم يوماً جئت» ظرف زمان، كل ذلك لا غناء فيه. ومثل كم الاستفهامية فى كل ذلك كم الخبرية، ولذلك ينبغى حذف إعراب كم من كتاب النحو التعليمى.

وما أبعد النحاة فى تأويله وتقدير إعرابه «لاسيما» فى مثل «قرأت الكتب لا سيما كتاب الرياضة» والعجيب أن الاسم التالى لها يجوز فيه الرفع والنصب والجر، ومع كل مرة يكثر من التأويل والتقدير دون حاجة تتصل بالنطق، إذ الاسم التالى لها يمكن أن ينطق مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فقيم الإعراب إذن؟. وبذلك أخذ المجمع إذ قال إن مابعد ما يجوز رفعه ونصبه وجره، ملغياً بذلك إعرابها كما اقترحت. وما ينبغى حذفه إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة فى مثل قوله تعالى: «أفلا يروون أن لا يرجع إليهم قولاً» فقد رأى البصريون المضارع مرفوعاً بعد «أن» فقالوا

إنها ليست «أن» المصدرية الناصبة للمضارع وإنما هي مخففة من «أن الثقيلة» ولما لم يجدوا اسمها المنصوب قالوا إنه ضمير شأن محذوف. وهو بُعد في التأويل، وأولى من ذلك وأوضح أن يقال إنها في الآية الكريمة أداة ربط مثلها مثل «أن» في قوله تعالى : ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلأكل﴾ وهو قول الكوفيين في الآية وقال البصريون بل «أن» فيها مفسرة.

#### (د) وضع تعريفات وضوابط دقيقة

والأسس الثلاثة السابقة هي الأسس التي كنت اقترحتها لتيسير النحو في مدخل كتاب الرد على النحاة، وحين قدّمت مشروع هذا التيسير إلى المجمع أضفت إليها أساساً رابعاً هو وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، حتى تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب فهماً دقيقاً. وبدأت بالمفعول المطلق وأوضحت أن التعريف الذي وضعه له ابن هشام في كتابه : «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لا يضمّ صورته الكثيرة، إذ يكون مؤكداً في مثل : «قرأ قراءة» ومبيناً للنوع في مثل : «قرأ قراءة المتقن للعربية» ومبيناً للعدد في مثل : «قرأ قراءتين»، وتنوب عنه الصفة في مثل : «علمه كثيراً» والضمير في مثل : «علمه تعليماً لم يعلمه أحد» واسم الإشارة السابق للمصدر في مثل : «علمه ذلك العلم» ومرادفه في مثل : «جلس قعوداً» وآلته في مثل : «ضربه عصاً» وعدده في مثل «سجد أربع سجعات» وكل وبعض حين يضافان إلى المصدر في مثل : «علمه كل العلم أو بعض العلم». ولذلك اقترحت له ضابطاً أو تعريفاً جديداً يضمّ كل تلك الصور على هذا النحو : «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين».

وذكر ابن هشام والنحاة للمفعول معه ضابطاً يداخله غير قليل من الإبهام، وعادة يسوق النحاة فيه للاسم بعد الواو في الباب خمس حالات : وجوب العطف على ما قبله في مثل : «اشترك زيد وعمرو» ورجحانه في مثل : «جاء زيد وعمرو» ورجحان المفعولية في مثل : «قمت ومحمداً» لأن العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميراً منفصلاً. وجوب أن يكون مفعولاً معه في مثل : «سرت والجامعة». وامتناع



المفعولية والعطف جميعاً في مثل : « شربت ماءً وطعاماً » إذ يقدرّون لكلمة « طعاماً » فعلاً محذوفاً تقديره : « أكلت » . وأوضحت أن أربع حالات من هذه الخمس افترضها النحاة ، ومثلوا لها ، ومعروف أن الحالتين الأوليين من باب العطف ولا صلة لهما بباب المفعول معه ، وكذلك الحالة الثالثة يمنعها النحاة فلا داعي لافتراضها ، وبالمثل الحالة الخامسة التي تمتنع فيها المفعولية والعطف . أما الحالة الرابعة فهي فعلاً حال المفعول معه ، والواو فيها كأنها تحل محل ظرف مكان كما في المثال السالف : « سرت والجامعة » كأنك قلت : سرت أمام الجامعة أو محل ظرف زمان في مثل : « سافرت وطلوع الفجر » كأنك قلت : سرت زمن طلوع الفجر . ولذلك اقترحت للباب ضابطاً أو تعريفاً لهذه الصورة وحدها ، على هذا النحو : « المفعول معه : اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع » . وبذلك يتعين الباب وتعين صورته في مثل : « أقبل زيدٌ وغروب الشمس » .

وبالمثل ذكرت ضابط الحال عند ابن هشام وأوضحت شدة غموضه وأن ابن هشام وغيره من النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلاحظوا معنى الظرفية فيه ، فإنك إذا قلت : « جاء زيد غاضباً » كان الغضب صفة لزيد في وقت معين هو وقت مجيئه أو وقت الفعل ، فهي صفة مقيّدة بزمن معين ، ولذلك اقترحت للحال ضابطاً أو تعريفاً يحدده بدقة على هذا النحو : الحال : صفة لصاحبها مؤقتة نكرة منصوبة . فاهم ما يميز الحال أنه صفة مؤقتة كما في مثل : « لقيت زيدا مبتسماً » فابتسامه محدود بلقيه . ويوضح ضابط الحال بأنه صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة وتسبق جملة واو الحال المعروفة في مثل : « لقيت زيدا وكان فرحاً » كان معنى الجملة « بينما كان فرحاً » وقد تنبّه إلى ذلك سيبويه فقال : إن واو الحال معناها إذ . وتلك علامة واو الحال دائماً ، فهي مع جملتها تفيد معنى الزمان مثل واو المفعول معه آنف الذكر الدالة على الزمان في مثل : « استيقظت وصلاة الصبح » وهي علامة لا تتخلف في معنى واو الحال .

(هـ) حذف زوائد وعقد كثيرة

في مؤتمر المجمع اللغوى لسنة ١٩٨١ ألقى محاضرة عن « تيسير النحو » أضفت فيها إلى الأسس الأربعة التي ضمنتها مشروعى للتيسير آنف الذكر أساسين جديدين

هما : حذف الزوائد التي تعوق قليلاً أو كثيراً النفوذ إلى مانريد من تيسير النحو، وإدخال إضافات ضرورية لتحقيق هذا التيسير على الوجه الأكمل. أما الأساس الأول وهو حذف الزوائد فيقتضى حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال التي اقترحت حذفها من قديم اللجنة الوزارية السالفة، واقترحت بجانبها حذف الإبدال، وأرى الإبقاء على الضروري منه كإبدال اللام في آل الشمسية في مثل : «الضحى» وإبدال الدال الساكنة تاء في مثل «حمدت» والتاء طاء في مثل «أفرطت» والضاد طاء في مثل عرضت، فإن ذلك من شأنه أن يساعد الناشئة على صحة النطق بحروف الكلم.

وينبغي حذف الميزان الصرفي، لأنه يثول إلى صور من التعقيد لا تدعو إليها حاجة. وينبغي الاستغناء عن استظهار الشروط في صوغ فعل التعجب واسم التفضيل وشروط صاحب الحال وشروط إذن الناصبة للمضارع، فكل ذلك ينبغي أن يحذف من النحو اكتفاءً بالتمارين الموضحة له. كما ينبغي في دراسة التصغير التخفيف من صيغه المعقدة، ومحسن الاكتفاء بالثلاثي والرباعي منه كما جاء في قرارات مؤتمر المجمع لسنة ١٩٤٥، كما يحسن في النسب الاكتفاء بمجموعة من أمثله الشائعة. ودائماً ينبغي حذف الصيغ النادرة أو الشاذة، وهي كثيرة في النحو، من ذلك ما يقوله النحاة في تابع اسم لا النافية للجنس من أنه يجوز فيه الرفع والنصب. وأرى أن يكتفى بالنصب في النعت وبقية التوابع أخذاً في ذلك بالتبادر الظاهر.

وينبغي أن يُحذف إعراب اللغز المعروف : «لا حول ولا قوة إلا بالله» وهو لغز لا يزال يُعرض في كتب الناشئة، إذ يميز النحاة في إعراب الجملة خمسة أوجه. وإذا عرفنا أن اسمي «لا» الأولى و«لا» الثانية في الصيغة مبنيان على الفتح في لغتنا اليومية فضلاً عن لغتنا الأدبية عرفنا أن الناشئة في غنى عن معرفة أوجه الإعراب الأربعة المغايرة وأنه يتحتم حذف هذا اللغز المعقد من كتب النحو التعليمي.

وما ينبغي حذفه من هذه الكتب أيضاً جواز النصب بجانب الجر في نعت المضاف إلى المصدر في مثل «قراءة الكتاب الجيد مفيدة» والاكتفاء بالجر مراعاة للفظ المنعوت ولأن في النصب مباينة واضحة لظاهر اللفظ المنعوت.

ومن العقد في كتب النحو عمل المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام مثل : «قراءة كتاب الرياضة مفيدة - زيد مجيد القراءة كتاب الرياضة». وأكثر من ذلك شذوذاً إضافة المصدر إلى مفعوله وتأخر فاعله مثل : «قراءة كتاب الرياضة زيد حسنة». وأكثر مما ذكرت تعقيداً ولا يزال يُعرَضُ على الناشئة إعراب تابع المنادى وينبغي حذفه.

ومن الواجب أن تُحذف من النحو صيغة عمل اسم الفاعل واسم المفعول - إذا كانا مبتدئين - الرفع لفاعلٍ أو نائب فاعل على الترتيب وأنها سداً - كما يقول النحاة - مسدداً الخبر. وبتقرير هذه القاعدة يحدث خلل كبير في باب المبتدأ والخبر، إذ يكون لدينا مبتدآن : مبتدأ له خبر، وهو المبتدأ الشائع في العربية، ومبتدأ له مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغني عن الخبر، وتختل تبعاً لذلك قاعدة المطابقة بين المبتدأ وتكملة جملته أفراداً وتثنية وجمعاً.

وإني لعلّ يقين من أنه إذا حُذفت هذه الزوائد وما يماثلها من النحو أصبح تعليمه أكثر يسراً، وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقبات أو صعوبات. وطبعاً ستظل هذه الزوائد بكل تفاصيلها في كتب النحو المطولة، وسيظل المتخصصون في الدراسات النحوية يعكفون عليها، أما الناشئة فأجدر أن لا تُشغَل من النحو - كما قال الجاحظ - إلا بمقدار ما يؤديها إلى السلامة من الخطأ.

#### (و) استكمالات لنواقص ضرورية

إذا كنا أوضحنا أن بالنحو التعليمي زوائد لا حاجة للناشئة إليها وينبغي عدم التردد في حذفها منه فإننا نلاحظ في الوقت نفسه أن في هذه الكتب نواقص يجب أن يملأ فراغها باستكمالات ضرورية. وأول ما ينبغي استكمالها طائفة من القواعد تتصل بإتقان النطق لكلم العربية عن طريق معرفة مخارج حروفها وصفاتها والتشديد والتنوين وإبدال بعض الحروف فيها وإدغام الحروف بعضها في بعض، وكل ذلك يحمله علم التجويد الخاص بترتيل القرآن الكريم. وحرى أن يُعرَضَ على الناشئة منه ما يصحح نطقها للكلم في العربية وحروفها.

وأربعة أبواب لا بد أن تُعنى بها الناشئة أولها : باب إعمال المصدر والمشتقات حتى

تتنبه بوضوح إلى صورها في الكلام. وباب ثان ينبغي أن يُدرس في النحو التعليمي دراسة مفصلة، وهو باب الحروف، وهي متعددة تعدداً واسعاً. وباب ثالث ينبغي أن تفرد له صفحات في النحو التعليمي توضحه غاية التوضيح، وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، حتى ترسم في أذهان الناشئة الصياغة العربية ارتسائاً بيّناً. وباب رابع ينبغي أن يدرس للناشئة تفصيلاً وهو باب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية. وأيضاً ينبغي أن يضاف إلى كتاب النحو التعليمي بابان جديدان مهمان هما: باب الجملة الأساسية: الاسمية والفعلية، وباب أنواع الجمل وأنها تنقسم إلى مستقلة عما قبلها وخاضعة لما قبلها غير مستقلة عنه.

وينبغي الرجوع إلى كتب النحو القديمة والتأمل فيها تأملاً مستوعباً، حتى نضيف إلى كتاب النحو التعليمي كثيراً من الدقائق التي غابت عن واضعيه والتي نرى أن الناشئة في حاجة إلى معرفتها وتمثلها حتى تتضح لهم العبارة العربية بجميع مقوماتها وخصائصها الصرفية والنحوية.

## كتاب تجديد النحو

مرّت لي - كما أسلفت - ثلاث محاولات في تيسير النحو: محاولة في مدخل كتاب الرد على النحاة لابن مضاء سنة ١٩٤٧ ومحاولة ثانية في سنة ١٩٧٧ وافق مؤتمر المجمع في سنة ١٩٧٩ على الشطر الأكبر منها، ومحاولة ثالثة بسطت القول فيها بمحاضرة في مؤتمر المجمع عام ١٩٨١. وقد رأيت من واجبي أن أضع كتاباً تطبيقياً أصور فيه كيف يُصاغ النحو صياغة مبسّطة تذلل قواعده للناشئة، وترفع عنها كل ما يبهظها من صعوباته وتعقيداته العسرة. ولم ألبث أن أخذت في تأليف هذا الكتاب وسميته «تجديد النحو» مبتغيّاً به أن أسوّى صيغة مُثلى لتيسير النحو بحيث يستضاء بها في عَرْضه على الناشئة عرضاً متكاملًا على مرّ السنين، في صور متدرجة ما تزال تتسع، كما كان يصنع أسلافنا في مختصراتهم، من سنة إلى أخرى، حتى إذا أكملوا دراستهم تمّ تمثلهم تمثلاً دقيقاً لمقومات العربية وأوضاعها، بحيث يستطيعون التصرف في أساليبها وتراكيبها عن حذق وبصيرة.

والكتاب موزّع على مدخل وخمسة أقسام، أما المدخل فبسّطت فيه أسس تجديد النحو في الكتاب وهي ستة، ثلاثة منها قديمة كنت قد صوّرتها - كما مرّ بنا - في مدخل كتاب الرد على النحاة كما أسلفت وهي إعادة تصنيف أبواب النحو وتنسيقه، وتوحيد الإعرابين التقديرى والمحلى في المفردات والجمل في صيغة واحدة، مع إلغاء المتعلق العام للظرف والجارّ والمجرور وإلغاء عمل «أن» المصدرية في المضارع مقدرة، ثم إهمال الإعراب لأى كلمة لا يفيد إعرابها شيئاً في صحّة النطق وسداده. وأضفت في المحاولة الثانية إلى هذه الأسس - كما أسلفت - أساساً رابعاً هو وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو العسيرة تجمع صورها وترسمها رسماً بيّناً. وفي المحاولة الثالثة أضفت - كما ذكرت - أساسين جديدين هما حذف الزوائد الكثيرة في كتاب النحو التعليمى واستكمال نواقص ضرورية له. وقد فصلت في المدخل القول في هذه

الأسس جميعاً مع بيان ما عُيِّنَتْ به في الكتاب من ذكر دقائق مهمّة في تصاريف الكلم وفي التراكيب والأساليب.

والقسمان الأولان من الكتاب يعرضان عرضاً وافياً دقيقاً تصاريف الألفاظ في العربية وكل ما يتصل ببنيتها المفردة، والأقسام الثلاثة التالية تعرض أبواب النحو عرضاً مرتباً مبيناً يخفف مثونته على الناشئة ويجعله لهم مذكلاً ميسراً. والقسم الأول يتناول الكلمة ونطقها وأبنية الفعل والحروف، ووضعنا في فاتحة هذا القسم مقدّمة مقتبسة من علم التجويد لبيان بعض القواعد الضرورية لإتقان الناشئة النطق السليم بكلم العربية وحروفها.

وانتقلت من هذه المقدمة الخاصة بنطق الكلمة إلى تقسيمات الفعل، إذ ينقسم إلى صحيح ومعتل، ومتصرف وجامد، ومبني ومعرب، ولازم ومتعدّ، ومبني للمعلوم ومبني للمجهول. وأوضحت تصاريف الفعل بجميع صورته ماضياً ومضارعاً وأمرأً وصحیحاً ومعتلاً مع ضمائر الرفع المتصلة، وقرنت ذلك بجداول لتصرف الفعل السالم مع الضمائر وكذلك لتصرف الفعل المضعف والأجوف والناقص، ومع كل جدول بيان لتغيرات هذه الأفعال مع الضمائر يشرحها شرحاً وافياً. وأتبعته هذه الجداول بجدول لتصرف المضارع والأمر مع نون التوكيد وبيان ما يلحقها حينئذ من التغيرات. وأنهت هذا القسم الأول في الكتاب بعرض أنواع الحروف المتعددة تعدداً واسعاً، وأجلت حروف الزيادة لعرضها في أواخر الكتاب.

والقسم الثاني في الكتاب يعرض تقسيمات الاسم، وقد بدأتها بالحديث عن أبنيته وكيف أنها لا تقلّ عن ثلاثة أحرف إلا ما حُذِفَ حرف منه تخفيفاً مثل أب وأخ ويد ودم، وأخذت أعرض تقسيمات الاسم إلى نكرة ومعرفة، وإلى صحيح ومعتل ومقصود ومنقوص ومعدود، وإلى مذكر ومؤنث معنوي ولفظي. وذكرت علامات التأنيث اللفظي، وأوضحت أن تاء التأنيث اللفظي قد تخرج عن معناها للدلالة على معان أخرى. وذكرت بعد ذلك تأنيث الصفة وعلاماته. وعرضت تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى وجمع سالم: مذكر ومؤنث وجمع تكسير، وبيّنت قواعد المثنى والجمع المذكر وفرق ما بين نونيهما ونون الأفعال الخمسة. وعرضت جمع المؤنث السالم مبيناً

استعمالاته في غير الأسماء والصفات المؤنثة، كما عرضت جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. وذكرت تقسيم الاسم إلى اسم ذات واسم معنى وصفات وتشمل المشتقات. وأوضحت اسم الذات، وكذلك اسم المعنى وأنه ينقسم إلى مصدر وجامد، ومن الجامد أسماء الأعداد وأسماء المصادر. وفصلت القول في المصدر وصيغته وفي المصدر الميمي وأمثله والمصدر الصناعي وطريقة صوغه.

وتحدثت في تفصيل عن الصفات أو المشتقات، وبدأت باسم الفاعل، وأوضحت صيغ المضارع الثلاثي المقصور والمنقوص في مثل «يخشى - يدعو - يرمى» إذ يتحول اسم الفاعل منها إلى منقوص بالياء فيقال: «خاش - داع - رام» بإحلال التنوين محل الياء المحذوفة، بينما المضارع الثلاثي الأجوف في مثل: «يخاف - يهول - يميل» تنقلب ألفه وواؤه ويأؤه بعد ألف اسم الفاعل همزة، فيقال: «خائف - هائل - مائل». ونبهت إلى أن اسم الفاعل المذكور آنفاً من المضارع المقصور والمنقوص يحذف آخره وهو الياء إلا إذا دخلت عليه أداة التعريف فيقال: «باق - مغن - مستمل - الباقي - المغني - المستمل». وعرضت أسماء المبالغة واسم المفعول وقواعده مثل: «مدعو - مرمى - مبيع - مصطفى» ونبهت إلى أن صيغته وصيغة اسم الفاعل تتحدان في مثل «مختار - محتال». وذكرت الصفة المشبهة وصيغها المختلفة واسم التفضيل وطريقة صوغه ولم أذكر شروط فعله مكتفياً بأمثله. وبالمثل لم أذكر شروط صوغ فعل التعجب في أثناء عرضه بباب التمييز لنفس السبب. وذكرت اسم الزمان واسم المكان وطريقة صوغها، كما ذكرت اسم الآلة، ولم أتحدث عن أوزانه لأن المدار فيه على السماع، فتكفى أمثلة كثيرة له توضحه.

وعرضت إعراب الاسم وبناء وما يتصل بذلك من ألقاب للإعراب وأخرى للبناء ومربنا أن اللجنة الوزارية اقترحت الاكتفاء بألقاب البناء وأن مؤتمر المجمع في سنتي ١٩٤٥، ١٩٧٩ قرر الاكتفاء بألقاب الإعراب، وأرى من الخير الإبقاء على المجموعتين من الألقاب، حتى تميز الناشئة بدقة بين ألقاب الإعراب المبنية المتغيرة وألقاب البناء التي لا تتغير، ولا بأس أن يكتفى في الإعراب بشيء من الإيجاز فيقال مثلاً: مبتدأ مرفوع ولا داعي لأن نكمل العبارة بقولهم: «وعلاوة رفعه الضمة

الظاهرة» وبالمثل الألقاب الأخرى وبذلك أخذت في الكتاب. وأخذت بفكرة اللجنة الوزارية وقرار مؤتمر المجمع في أنه لا توجد علامات أصلية وفرعية في الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة والمنوع من الصرف مجرور بالفتحة، والأسماء الخمسة ترفع بالواو وكذلك جمع المذكر السالم بينما يرفع المثنى بالالف ولا نيابة في كل ذلك لحركة أو حرف عن حركة.

وكانت اللجنة الوزارية رأت الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى كما مرّ بنا، ورأى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٥ الإبقاء على الإعراب المحلى مع تخفيفه وتعميمه في الإعراب التقديرى، ونقض ذلك في مؤتمره سنة ١٩٧٩ وأخذت في الكتاب بقراره في المؤتمر الأوّل ففى مثل «جاء الفتى - جاء القاضى - جاء صديقى» يقال الفتى والقاضى وصديقى فواعل محلها الرفع كما يقال فى مثل : «أقبل من كلمنا» مَنْ فاعل محله الرفع. وعرضت بعد ذلك المبنيات وبدأت بالضمير وبيان أقسامه الكثيرة متصلة ومنفصلة مع بيان صورها بياناً مفصلاً دقيقاً، ونهت إلى استخدام نون الوقاية مع الأفعال والحروف حين تليها ياء المتكلم. وذكرت اسم الإشارة والاسم الموصول وألفاظهما واسم الاستفهام وحروفه واسم الشرط والظرف واسم الفعل وأسماء الأصوات وذكرت هنا فى قسم الصرف موضوعين مهمين : هما المضاف وغير المضاف، ثم المتبوع والتابع نعتاً أو عطفاً أو توكيداً أو بدلاً حتى يستقر فى أذهان الناشئة أن صيغة المضاف والمضاف إليه وكذلك صيغة المتبوع والتابع من باب المفردات لا من باب الجمل. وتحدثت عن التصغير مهماً قواعد المعقدة التى ذكرها النحاة فيه بعرض طائفة من أمثله الثلاثية والرباعية المستعملة. وبالمثل أهملت قواعد النسب المعقدة، واكتفيت بأمثلة توضح صوغها غاية التوضيح، إذ من أكبر الخطأ فرض قواعد فى النسب والتصغير جميعاً بأمثلة مصنوعة يصنعها النحاة، بل الصحيح الاكتفاء بالصيغ الطبيعية التى يؤيدها الاستعمال اللغوى.

وواضح أن هذين القسمين فى كتاب تجديد النحو يضمنان مسائل علم الصرف فى عناية بالغة إلاّ مارئى الاستغناء عنه، لأنه يخرج عن الغاية من تيسير النحو، وهو لا يعدو الإعلال والموازن الصرفية لأنها مما يصعب على الناشئة فهمه، وكيف



يفهمون في باب الإعلال أن أصل خاف خَوْف بكسر الواو، وأصل مبيع مبيع، وهما من أخف الأمثلة. ومن نفس الطراز الميزان الصرفي وتصور الصرفين فيه أن سفرجل مثلاً على وزن فعلل وأن رفاهية على وزن فعالية وأن اخشوشن على وزن افعوعل، ولذلك حذفنا من الكتاب هذا الباب وباب الإعلال.

والقسم الثالث من الكتاب يتناول المرفوعات، وبدأت الحديث فيها بباب المبتدأ والخبر وأوضحنا أن المبتدأ يكون اسم ذات واسم معنى واسماً صحيحاً ومعتلاً ومعرفة ونكرة مع مواضع مجيئه نكرة، كما يكون ضميراً منفصلاً ومتصلاً، وبينت أشكال الخبر وتطابقه مع المبتدأ، وفصلت القول في الرابط بين المبتدأ وجمله الخبر، وأنه قد يُربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجمله الخبرية بالفاء أو الواو، وعرضت في إيجاز لحذف المبتدأ والخبر وتقدم الخبر، وأجلت تفصيل القول فيهما لباين يعقدان في نهاية الكتاب. ولم أعقد مبحثاً لكان وأخواتها، إذ أخذت فيها برأى الكوفيين القائل إن المرفوع بعدها فاعل والمنصوب حال، وتبعاً لإلغاء باب كان وأخواتها ليس وغيرها ألغيت باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس إذ إن عمل ليس ألغى فينبغي أن يُلغى عمل ما قيس عليها، ومررنا أنه ألغى كلا منها بعض أئمة النحو. وذكرت باب إن وأخواتها بكل تفاصيله ونهت خاصة إلى استخدام لام الابتداء معها ودخول «ما» الكافة عليها وعلى أخواتها، وألغيت من الباب إعمال ليت مع ما الكافة مثلها مثل أخواتها وكذلك إعمال أن المخففة من الثقيلة، إذ اعتبرتها أداة ربط، فليست مخففة من أن الثقيلة وليس لها اسم ضمير شأن محذوف. وذكرت باب لا النافية للجنس وقواعدها وصيغها الشاذة في مثل قولهم: «لا أبالك» وأن خبرها يحذف كثيراً، ونهت إلى الفرق بينها وبين لا النافية للوحدة ولا المكررة، وألغيت إعراب لغز «لا حول ولا قوة إلا بالله» وإعراب لغز «لا سيما» لأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر فلم تعد هناك حاجة لإعرابها. وحذفت باب كاد وأخواتها آخذاً بإعراب سيبويه لها. ونقلتها إلى باب المفعول به، إذ هي - بإعرابها لها - فعل متعد إلى مفعول به. وبالمثل حذفت باب ظن وأخواتها آخذاً برأى السهيلي الأندلسي القائل بأن المفعولين بعدها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، كما مررنا، بل مثلها مثل وهب وأعطى

تنصب مفعولين، ولذلك نقلتها هي وأخواتها إلى باب المفعول به المتعدّد. ومثلها أعلم وأخواتها فقد ألغيت بأبهما ورددتهما إلى باب المفعول المتعدّد لأنها متفرعة من باب ظن، فحكمهما واحد.

وذكرت في هذا القسم الفاعل وقواعده وتأنيث الفعل معه وحذفه في صيغتي التنازع مثل: «جاء وجلس زيد» والفاعل محذوف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه. ولم يكتف النحاة بهذه الصيغة الطبيعية، بل أضافوا إليها صيغاً كثيرة افترضوها مكوّنين منها باب التنازع، وهي تُحيله إلى ما يشبه الألفاظ ولذلك اقترح ابن مضاء إلغاءه وأخذت برأيه في الكتاب. ونهت بوضوح إلى أن الفاعل إذا كان جمعاً لما لا يعقل أنث الفعل وأُفرد مثل: «غُنَّت البلبال - أزهرت الأشجار». وكنت قد ذكرت في مبحث النعت أنه يؤنث ويفرد مع جمع ما لا يعقل، وأيضاً فإن ضمير النصب يعود عليه مفرداً مؤنثاً مثل: «أزهار عطرة قطفتها». كما نهت إلى أن الفعل مع جمع التكسير لإنات أو لذكور يجوز تذكيره وتأنيثه مثل: «حضرت الطلاب - حضر الفواطم». وكل ذلك لا يذكر بدقة في النحو مع أنها أشياء مهمة في الصياغة العربية. ولعل في تلك التنبيهات والدقائق السالفة جميعاً ما يدل على قصور النحو التعليمي في إبلاغه للناشئة مقومات الصياغة العربية على الوجه الدقيق. وذكرت باب نائب الفاعل وصوغ الفعل المبني للمجهول ونيابة المفعول عن الفاعل وجواز بناء الأفعال اللازمة للمجهول وحلول الظرف والجار والمجرور والمصدر معها محل الفاعل وأن نائب الفاعل قد يكون جملة، وأن هناك أفعالاً لم تُروَ إلا بصيغة المبني للمجهول.

وبذلك تمّ القسم الثالث من الكتاب، ويتلوه في كتب النحو باب الاشتغال ومَرّت بنا دعوة ابن مضاء إلى حذفه، وبرأيه أخذنا في الكتاب، إذ بناء النحاة على صيغ من افتراضاتهم، وصيغته الأساسية الواردة مثل: «الكتاب قرأته» إما أن تكون لفظة «الكتاب» فيها مرفوعة مبتدأ وإما أن تكون منصوبة مفعولاً به، وهي بذلك إما أن تردّ إلى باب المبتدأ والخبر، وإما أن تردّ إلى باب المفعول به المحذوف فعلة بدلالة السياق عليه، ولا حاجة إذن إلى فتح باب الاشتغال في كتاب النحو التعليمي. وقد حذفت من أبواب النحو حتى الآن سبعة أبواب: باب كان وأخواتها أخذاً برأى

الكوفيين وباب ما ولا ولات أخذاً برأى الكوفيين في «ما» ورأى بعض أئمة النحاة في «لا» وكذلك في «لات» وباب كاد وأخواتها أخذاً برأى سيبويه وباب ظنّ وأخواتها أخذاً برأى السُّهيلي الأندلسي وباب أعلم وأخواتها المحمول على باب ظنّ وأخواتها وباب التنازع والاشتغال أخذاً برأى ابن مضاء. على أن جميع صيغ هذه الأبواب لم تلغ وإنما رُدَّت إلى أبوابها الأساسية في الكتاب.

ويعرض القسم الرابع المنصوبات بادئاً بالمفعول به، وبيان تقسيم الأفعال إلى متعدية ولازمة وأن المفعول به قد يكون واحداً مثل باب كاد وأخواتها وقد يكون مفعولين مثل باب ظنّ وأخواتها أو ثلاثة مفاعيل مثل باب أعلم وأخواتها مع إيضاح الترتيب بين الفاعل والمفعول به وأن المفعول به قد يكون ضميراً متصلًا منصوبًا، وقد يحذف أو يحذف فعله. ونهت إلى أن في الصيغ العربية مفعولات منصوبة حقها الجرّ وأخرى مجرورة لفظاً ومحلها النصب. ثم ذكرت المفعول المطلق مع ضابط أو تعريف يضم صيغه مع بيانها مفصلة. وفصلت القول في المفعول فيه أو في ظرفي الزمان والمكان مبيناً أن الظرف يكون متصرفاً أو غير متصرف ومعرباً أو مبنيّاً وأوضحت حكمه الإعرابي مبنيّاً وغير مبني مع ذكر ما ينوب عنه. وعرضت المفعول له منكرًا ومضافاً ومعرباً بالألف واللام كما عرضت المفعول معه مع ضابط أو تعريف يحده تحديداً دقيقاً. وذكرت بعده الاستثناء وأدواته: إلّا و«ما خلا-ما عدا-ما حاشا» مع ما وبدونها. وجميعها تعد أدوات استثناء وما بعدها مستثنى منصوب. أما غير وسوى فقد وضعتهما في باب الاستثناء تبعاً لجمهور النحاة مقررًا مع أبي على الفارسي أنها يعربان حالاً في المواضع التي ذكر النحاة أنها يعربان فيها مستثنى، وقد يكونان نعتاً أو مبتدأ أو فاعلاً. وتحدثت عن الحال مع ذكر ضابط أو تعريف لها يتطابق مع أمثلتها بدقة، وبينت صاحبها وتطابقها معه وعاملها وأقسامها ومجيئها غالباً نكرة ومتنقلة غير ثابتة ومشتقة مع تفصيل القول في الجملة حين تكون حالية.

وذكرت بعد ذلك التمييز وصيغه ونسقتها تنسيقاً جديداً سقطت على إثره الحاجة إلى فتح طائفة من الأبواب في كتاب النحو التعليمي؛ إذ بينت أنه يأتي بعد أسماء المقادير وما يشبهها وكذلك بعد الفعل اللازم وبعد الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

مر صوغهما في القسم الثاني الصرفي في الكتاب فلم تعد هناك حاجة إلى بيان كيف يصاغان في أثناء عرض صيغتيهما في باب التمييز ومثلها صيغة فعل التعجب وما يليها من التمييز، وقد أوضحت إعراب صيغته الدائرة على الألسنة وكذلك صيغته الأخرى: «أحسنَ بالسَّماءَ منظراً» آخذاً فيها برأى الفراء وابن كيسان وتبعهما الزجاج والزخشرى إذ جعلوا: «أحسنَ» فعل أمر على الحقيقة، ولم يجعلوه فعلاً ماضياً جاء على صيغة الأمر كما يذهب البصريون. ويإعراب هذه الصيغة الخاصة للتعجب والصيغة المتداولة: «ما أحسن السماء منظراً» في باب التمييز لم تعد هناك حاجة لفتح باب في كتاب النحو التعليمي لإعراب فعل التعجب. ويأتى التمييز بعد أفعال المدح والذم في مثل «نعم الصديق زيد شاعراً» وجمهور النحاة يعربون «زيد» مخصوصاً بالمدح مبتدأ مؤخراً والجملة قبلها خبر وشاعراً تمييز، وهى صورة معقدة من الإعراب، وقديما أعفانا منها ابن كيسان بإعراب «زيد» المخصوص بالمدح بدلاً من الصديق، وأخذت برأيه تسييراً على الناشئة. وعرضت في باب التمييز صيغ هذا الباب المختلفة بحيث لم تعد هناك حاجة لفتح باب خاص لإعراب صيغ المدح والذم. ويأتى التمييز بعد كم استفهامية وخبرية وكأين وكذا ومرّبنا إلغاء إعراب هذه الكلمات لأنه لا تدعو إليه حاجة في تصحيح النطق مع بيان حكم التمييز بعدها، وقد عرضتها جميعاً. وبذلك لم تعد هناك حاجة في كتاب النحو التعليمي أيضاً إلى فتح باب لإعراب كم وكأين وكذا. وأدخلت في باب التمييز صيغة الاختصاص ويكون عادة بعد الضمير المبهم في مثل «نحن أبناء النيل أوفياء» وواضح أن كلمة «أبناء النيل» تمييز غير أن النحاة يعربونها مفعولاً به لفعل محذوف فراراً من أن يكون التمييز معرفة والكوفيون وغيرهم يميزون تعريفه، فلا مانع إذن أن يكون تمييزاً ويلغى بابه في كتاب النحو التعليمي. وبذلك يُلغى تنسيقنا لباب التمييز ستة أبواب في كتاب النحو التعليمي هى أبواب إعراب الصفة المشبهة واسم التفضيل وفعل التعجب وأفعال المدح والذم وكم وكأين وكذا والاختصاص. وقد ألغينا مع تلك الأبواب من الكتاب باب التحذير في مثل «النار - إياك والنار» وباب الإغراء في مثل «العمل» ورَدَدْنَا صيغهما إلى باب المفعول به حين يحذف فعله.

وتناولت في الكتاب بعد ذلك باب النداء وأوضحت أقسامه مفرداً وغير مفرد وعلمها

ونكرة وإعرابهما. وعادة يلحق به النحاة ثلاثة أبواب: الترخيم والاستغاثة والندبة. والترخيم حذف الحرف الأخير في العلم المنادى، والصيغة أصبحت ميتة في العربية، ولذلك حُذف هذا الباب من الكتاب. وللإستغاثَة ثلاثة صور هي: «يا زَيْدُ لعمرو - يا لزيدٍ لعمرو - يا زيدا لعمرو» وللنحاة في هذه الصيغ إعراب عسير - يشق على الناشئة تصوره دون حاجة لأنها صيغ ثابتة، ولذلك رأيت إلغاء بابها وضمّها إلى باب النداء. وبالمثل رأيت إلغاء باب الندبة وضم صيغه الثلاث الثابتة وهي «وازيدُ - وازيدا - وازيداه» إلى باب النداء حتى أُعفى الناشئة من الإعراب المعقد لهذه الصيغ دون حاجة إليه في تصحيح النطق وسلامته. وبذلك نكون قد ألغينا من أبواب المنصوبات أحد عشر باباً ورددنا صيغها إلى أبوابها الأساسية حتى تتخلص الناشئة من كثرة الأبواب في كتاب النحو كثرة مفرطة تجهدّها جهداً شديداً. وإذا أضفناها إلى ما ألغيناه في أبواب المرفوعات تكون الناشئة قد تخلصت من ثمانية عشر باباً كانت ترهقها في تعلمها إرهاقاً شاقاً.

والباب الخامس بعنوان تكملات، وفيه عرضت صيغ الفعل الماضي والمضارع ودلالتهما الزمنية ونواصب المضارع مع إهمال ما قيل في بعضها من أنها ليست ناصبة وأن المضارع منصوب بعدها بأن مقدرة جوازاً أو وجوباً. وعرضت الأدوات الجازمة الاسمية وألغيت إعرابها كما مرّ في أسس الكتاب لأنه لا يصحح نطقاً، وعرضت المضارع المبني مع نون النسوة وكذلك هو والأمر مع نون التوكيد. وعرضت أيضاً العدد وأقسامه - بالتفصيل - وتمييزه، وبالمثل الممنوع من الصرف علماً وصفة. ونبهت إلى أن آخر جمع أخرى ممنوعة من الصرف، وكذلك صيغة أحاد ومَوْحِد إلى عَشَر ومَعَشَر وصيغة فَعْلَاء مثل ظرفاء وأَفْعَلَاء مثل أنبياء. وفصلت القول في عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، وكذلك في حروف الزيادة جارة وغير جارة. وعرضت بالتفصيل حذف عناصر الجملة في العربية مقرونة بعضها إلى بعض في ثلاث عشرة صيغة، وبالمثل صور التقديم والتأخير في عناصر الجملة. وختمت الكتاب ببيان الجملة الأساسية في العربية وأنها تنقسم إلى اسمية وفعلية مع بيان الفروق بينهما، وعادة لا تعنى كتب النحو التعليمي بتلك الجملة. ومضيت أعرض أنواع الجمل، وتركت تقسيم النحاة لها إلى جمل لها موضع وجمل لا موضع لها، إذ لم نعد نُعنى

بموضعها في الإعراب كما مرُّبنا في أسس وضع الكتاب، ولذلك قسمتها تقسيماً جديداً إلى جمل مستقلة وتشمل المستأنفة والحوارية والمعرضة والمفسرة والمعطوفة على إحدى تلك الجمل، وإلى جمل خاضعة وتشمل جملة الخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والحال والجملة التابعة: نعتاً أو عطفاً أو توكيداً أو بدلاً، وجملة الصلة، والجملة المضاف إليها، وجملة جواب الشرط وجملة جواب القسم، والجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة.

والكتاب - بذلك كله - يذلل النحو ويسره ويرفع منه ما يتجشمه دارسه من الجهد المضني الشاق في استيعابه وتبيين قواعده وأعاريبه، وذلك بتنسيقه تنسيقاً جديداً يجعله أخف مثونة وأقرب ثمرة، إذ يخلّيه من الإسراف في الأبواب والمصطلحات والقواعد الفرعية والشروط، ومن إعراب كل ما لا يفيد إعرابه صحة في النطق وسداده، وأيضاً من فضول توجيهات النحاة الكثيرة لبعض الصيغ واستحداث هيئات لصيغ لم ينطق بها العرب ولا خطرت لهم على بال نفوذاً إلى أعاريب معقدة. فضلاً عن أنها تفسد على الناشئة - في كثير من الأحيان - التصوّر السليم لصيغ العربية. وعنى الكتاب بالسعة في عرض تصارييف العربية وقصرَ عليها - كما أسلفت - القسمين الأولين منه، وهي لبنات البناء في الصياغة العربية، وإذا انهار فهم جوانب منها انهار فهم البناء كله.

وواضح مما سبق أن الكتاب حافظ محافظة شديدة على تصوير مقومات اللغة وأوضاع أبنيتها وصيغها في التصريف والإعراب، وهي محافظة أدت إلى إضافات ضرورية وفتح أبواب جديدة في الكتاب، كتلك الأبواب التي اقتبسها في أوّله من علم التجويد، ومثل باب الذكر والحذف والتقديم والتأخير، ومثل باب قسمة الجملة إلى اسمية وفعلية وباب الجمل المستقلة والخاضعة. وليس ذلك فحسب فقد أضيفت دقائق كثيرة في النحو توضح سنن العربية في الصياغة. ولكل ما قدمت سميت الكتاب «تجديد النحو» ولم أسمه تيسير النحو مع أن التيسير غايته، لأنه يصوغ النحو صياغة جديدة، فأردت أن يتطابق اسمه مع مضمونه. وإنّ لشديد الأمل في أن يصبح هذا الكتاب المبسّط للنحو مع المحافظة التامة على أصوله دون أي ترخص، علماً منصوباً

لمؤلفي النحو التعليمي بحيث تُستخلص منه صور متدرّجة تظلّ تتسع مع سنوات الناشئة في التعليم مصحوبة بالتمرين والدربة حتى تتكامل لها الإحاطة التامة بخصائص العربية وتتمثل صياغاتها تمثلاً قوياً.





## القسم الثاني

في تَخْلِيصِ النَّجْوِ التَّعْلِيمِيِّ مِنْ قَوَائِدِ وَأَبْوَابِهِ الْفَرَعِيَّةِ  
وَزَوَائِدِ الضَّارَةِ وَتَعْقِيدَاتِهِ الْعَسِرَةِ



## إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى

رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ الاستغناء عن الإعرابين التقديرى والمحلى فى تعليم الناشئة، فلا يقال فى مثل «الفتى» إنه معرب بحركات مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ولا فى مثل «القاضى» إن حركتى الرفع والجر مقدرتان فيه وأن الثقل منع من ظهورهما، ولا فى مثل «غلامى» إنه معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة، فإن فى ذلك مشقّة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها فى ضبط كلمة أو تصحيح إعراب. وكذلك الإعراب المحلى، فمثل: «هذا هدى» تعرب فيه «هذا» مبتدأ مبنيًا على السكون فى محل رفع، ومثل، «يا هذا» تعرب فيه «هذا» منادى مبنيًا على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلى فى محل نصب، وكذلك ياسيويه تُعرب فيه سيويه منادى مبنيًا على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلى فى محل نصب. وهذا ومثله - فى رأى اللجنة - عناء مضاعف وجهد يُبدّل لغير شىء. ورأت اللجنة أيضا الاستغناء عن الإعراب المحلى فى الجمل، ومعروف أنها تنقسم إلى جمل لا محل لها من الإعراب مثل الجملة الابتدائية أو المستأنفة أو المعارضة أو التفسيرية، وجمل لها محل من الإعراب مثل الجملة الواقعة خبرا والواقعة تابعة لمفرد والواقعة حالا والواقعة مفعولا به، فيكتفى فى الجملة المعارضة مثلاً بأنها اعتراضية ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، ويكتفى فى الجملة الخبرية بأنها خبر ولا يقال إنها فى محل رفع، وهكذا بقية الجمل.

وحين عُنى مجمع اللغة العربية بدراسة مشروع اللجنة السالفة واقتراحها إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى اتخذ القرار التالى: «يستغنى عن الصيغ المألوفة فى إعراب المبنيات وفى إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات (المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم) فيقال فى إعراب «مَنْ» فى قولك «جاء مَنْ أكرمنى»: من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع، وفى نحو جاء الفتى والقاضى اسمان مسند إليهما

محلها الرفع». وقد لاحظ المجمع في زيادة كلمة محله الرفع أو النصب أو الجر في المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم أن لا يضطرب التلميذ في النطق الصحيح لتابع هذه الأسماء في مثل جاء من أكرمني وأخوه وجاء الفتى المهذب.

ولما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الثقافي العربي الأول سنة ١٩٤٧ وضعت إحدى لجانه وهي اللجنة الخاصة باللغة والقواعد منهاجاً للنحو والإملاء كان من توجيهاته ما يلي :

لا يُتَعَرَّض للإشارة إلى الإعراب التقديرى ولا للإعراب المحلى في المفردات والجمل، وغاية ما يُعَرَّب التلاميذ من هذا الباب : أن من الكلمات ما يتغير آخره وأن منها ما لا يتغير آخره. وهو توجيه يتفق واقتراح لجنة وزارة المعارف السالف ذكره.

وعُني المجمع اللغوى في دمشق - كما مرّ بنا - بدراسة مشروع تيسير النحو في الصورة التي أقرها المجمع اللغوى في القاهرة ورأى أن الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى ولكن دون تعليل، فلا يقال : للثقل أو للتعذر أو لحركة المناسبة، فمثلاً « جاء الفتى » الفتى في الجملة فاعل مرفوع بضمّة مقدرة فحسب، دون حاجة إلى القول بأنه منع من ظهور الضمة التعذر.

وبالمثل عُني المجمع العلمى العراقى بدراسة المشروع آنف الذكر، ورأى الإبقاء على الإعراب التقديرى مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة العربية مثلاً مرفوعة لا تظهر عليها الضمة ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة، فيقال مثلاً في « جاء الفتى » كلمة الفتى فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة.

وعقد اتحاد المجامع ندوة في الجزائر سنة ١٩٧٦ وجاء في توصياتها : الإبقاء على الإعرابين التقديرى والمحلى دون تعليل. وهى توصية تتفق مع قرار مجمع اللغة العربية في دمشق السالف ذكره.

وأرى الأخذ بقرار مجمع اللغة العربية إذ ذهب - كما أسلفنا - إلى إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى وأن يقال في إعراب المبنى والمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم محله الرفع أو النصب أو الجر حسب مواقعه في الكلام.

ويتصل بإلغاء الإعراب التقديرى إلغاء باين هما :

#### (١) إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور

حين يقع الظرف والجار والمجرور خبراً في مثل «محمد عندك» و«محمد في المنزل» فإن كثيرين من النحاة المتأخرين يذهبون إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والمجرور بل الخبر كون أو متعلق عام محذوف والظرف والجار والمجرور متعلقان به، فمثل «محمد في البيت» يقدر الخبر محذوفاً، وتقديره «مستقر أو استقر» والجار والمجرور متعلقان به. وأولى أن نأخذ برأى الكوفيين القائلين بأنه لا متعلق ولا تقدير في الظرف والجار والمجرور كما ذكر عنهم ابن هشام ونقل ذلك الصبان عن جمهور البصريين وتابعهم. وذهب أبو على الفارسي وابن جني إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة كما نص السيوطي في كتابه «الهمع». ومرونا أن ابن مضاء ذهب إلى أنه لا يقدر للجار والمجرور متعلق عام، بل هما أنفسهما الخبر، ولا متعلق هناك ولا محذوف. وكل ذلك يحتم إلغاء هذا المتعلق في النحو التعليمي، إذ يقوم على تصور تقدير في الكلام لاحاجة إليه.

#### المراجع

الرد على النحاة (طبع دار المعارف) ص ٨٧.

المغني لابن هشام ص ٤٨٤.

الهمع ٢/٢٢.

الصبان على الأشموني ١/١٦٤.

#### (ب) إلغاء نصب المضارع بأن مضمرة أو مقدرة

ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازاً بأن مضمرة بعد لام التعليل تقول :  
جئت لأتعلم، وجئت لأن أتعلم. وينصب بعد أن مضمرة وجوباً في ستة مواضع  
هي :

بعد لام الجحود في مثل : ما كنت لأخالفك.

وبعد كي في مثل : جئت كي أنصحك.

وبعد حتى في مثل : ذاكر حتى تنجح .  
وبعد أو التي بمعنى إلى أو إلا في مثل : لأستسهلن الصعب أو أدرك المني -  
سأزورك أوتزورني .

وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل « اعمل فتنال ثمرة عملك » .  
وبعد واو المعية الواقعة بعد نفى أو طلب مثل « لانتنه عن خلق وتأت مثله » .  
وتصور أن المضارع في هذه المواضع جميعاً منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً فيه  
تكلف واضح ، وليست هناك ضرورة للإبقاء على هذا التصور ، وقد نص النحاة على  
أن الكوفيين لم يذهبوا هذا المذهب في نصب المضارع بعد هذه الأدوات ، فقد جعلوه  
منصوباً بعد لام الجحود وكذلك بعد لام التعليل وبعد كي متابعين في ذلك سيويه ،  
وبعد حتى وهو مذهب الكسائي والفراء وكذلك بعد أو في رأى الكسائي . أما بعد فاء  
السببية وواو المعية فجعله الكوفيون منصوباً على الخلاف . وقد حمل ابن مضاء - كما  
مر بنا - حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن  
مضمرة وجوباً كما قال البصريون ، وقال إنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان . ويكفى أن  
يقال إن المضارع ينصب بعد هاتين الأداتين ، وكذلك بعد الأدوات المارة جميعاً تيسيراً  
وتبسيطاً .

## المراجع

سيويه ٤٠٧/١ . المقتضب ٦/٢ .

وانظر في اختلافات الكوفيين والبصريين في نواصب المضارع بأن مضمرة  
بعد الأدوات المذكورة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف طبعة محيى الدين  
عبد الحميد ٣٢٣/٢ .

وكتاب : الرد على النحاة ص ١٢٣ وما بعدها .

وكتاب المغنى لابن هشام في عرضه هذه الأدوات بالجزء الأول .

والهمع للسيوطي ٩٧/٤ وما بعدها .

والتصريح على التوضيح ٢٣٥/٢ وما بعدها .

## إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية في الإعراب

جعل النحاة للإعراب علامات أصلية هي الرفع والنصب والجر والجزم،  
وعلامات فرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية، وهي قسمان :

١ - قسم تنوب فيه حركة عن حركة، ويجرى ذلك في بابين :

(أ) باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به

فإنه ينصب بالكسرة، مثل « رأيت المؤمنات » قالوا : إن الكسرة نائية عن الفتحة  
في المؤنثات ويعربون الكلمة هكذا : المؤنثات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن  
الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(ب) باب الممنوع من الصرف

فإنه يجر بالفتحة مثل « هذا كتاب أحمد » قالوا : إن الفتحة نائية عن الكسرة في  
أحمد ويعربون الكلمة هكذا : أحمد مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه  
ممنوع من الصرف.

٢ - وقسم ثان ينوب فيه الحرف عن الحركة، ويجرى في ثلاثة أبواب :

(١) باب الأسماء الخمسة

فإنها تُرفع بالواو نيابة عن الضمة في مثل « هذا أخوك » وتنصب بالالف نيابة عن  
الفتحة في مثل « رأيت أخاك » وتجرب بالياء نيابة عن الكسرة في مثل « هذا قلم أخيك ».

(ب) المثني وما ألحق به

فإنه يُرفع بالالف نيابة عن الضمة في مثل « جاء الزيدان » وينصب بالياء نيابة عن

الفتحة في مثل « رأيت الزيدَين » ويجر بالياء نيابة عن الكسرة في مثل « نظرت إلى الرجلَين ».

(ج) جمع المذكر السالم وما ألحق به

فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة في مثل « جاء المحمدون » وينصب بالياء نيابة عن الفتحة في مثل « لقيت المحمدين » ويجر بالياء نيابة عن الكسرة في مثل « محمد من الناجحين ».

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعته لتيسير النحو سنة ١٩٣٨ أن لاداعي لهذه النيابة سواء نيابة حركة عن حركة أو نيابة حرف عن حركة، بل كل أصل في موضعه. وبذلك ألغت اللجنة فكرة العلامات الفرعية في الإعراب، فجمع المؤنث السالم منصوب بالكسرة فحسب، وكذلك الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة. والمثنى مرفوع بالألف، وجمع المذكر السالم مرفوع بالواو، وهما يُنصَبان ويُجرَّان بالياء دون تعرض لنيابة عن حركة أصلية. وكانت اللجنة توقفت عن طَرْد (تعميم) ذلك في الأسماء الخمسة، وقالت إنها مرفوعة بضممة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسرة ممدودة.

وحين نظر المجمع في مشروع اللجنة وافق على هذا الاقتراح وعممه في الأسماء الخمسة، فقال إنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، وجعل ذلك كله أحد قراراته، وبالمثل أقر ذلك المؤتمر الثقافي العربي الأول. ولم يتعرض مجمع دمشق في وضوح للقرار، وأقره المجمع العلمي العراقي. وهو تيسير واضح على الناشئة، ينبغي الأخذ به.

وينبغي أن يشار بوضوح في المثنى وجمع المذكر السالم إلى أن النون في آخرهما بدل من التنوين في المفرد، حتى لا يقع في ظن الناشئة أنها آخر الكلمة. وأيضاً يحسن أن ينبه إلى أن النون فيهما تختلف عن النون في الأفعال الخمسة المثناة والمجموعة، فإن النون في تلك الأفعال المضارعة علامة الرفع، بخلاف نون المثنى وجمع المذكر السالم



فإنها بدل من التنوين في المفرد، ولذلك تحذف حين يضافان مثل « كتابا محمد - دارسو النحو ».

المراجع :

- كتب النحو المختلفة والجمع ٦٦/١ .
- التصريح على التوضيح ٥٩/١ .
- الصبيان على الأسمون ٦٢/١ وما بعدها .

## الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء

ذهب جمهور النحاة إلى التفرقة بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا، لكل منها ألقاباً خاصة ملاحظين أن الأولى تتغير والثانية لا يلحقها أى تغير، فمثلاً «خالد» تتغير منونة حسب مواقعها من الكلام فى مثل «هذا خالد - رأيت خالدًا - التقيت بخالد» أما المبني مثل «حيث - أين - أمس - مَنْ» فيلزم حالة واحدة من الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون. وقد يكون المضارع ساكنًا فى مثل «لم يلعب» ولكن سكونه لا يلبث أن يفارقه ويُنصب إذا دخلت عليه لن فى مثل «لن يلعب» وإذا لم يل «لن» ولا «لم» رُفع وقيل «يلعب». ولذلك فرقوا بين سكونه وسكون المبني الملازم له، فسموا سكونه جزئاً.

وحركات الإعراب هى الرفع والنصب والجر فى الأسماء والرفع والنصب والجر فى المضارع، تقول فى محمد مثلاً «القادم محمد» بالرفع «ورأيت محمدًا» بالنصب و«نظرت إلى محمد» بالجر، وتقول: «محمد يقوم» برفع المضارع و«لن يقوم» بنصبه و«لم يقم» بجزمه وبذلك تصبح حركات الإعراب فى الأفعال والأسماء معاً: الرفع والنصب والجر والجزم. أما حركات البناء فالضم فى مثل «حيث» والفتح فى مثل «أين» والكسر فى مثل هؤلاء» والسكون فى مثل «مَنْ». والبصريون - كما يقول النحاة - يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، ويوضح ذلك أنهم يجمعون بين مجموعتى الألقاب فى الإعراب فيقولون مثلاً مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وقد رأت لجنة وزارة التربية والتعليم فى مشروعها الذى وضعته سنة ١٩٣٨ أن يكون لكل حركة لقب واحد فى الإعراب والبناء وأن يكتفى بألقاب البناء فمثل «محمد - حيث» مضمومان ولا داعى للتفرقة بينهما فى لقب الحركة، وقد علقت

اللجنة المذكورة على هذه التفرقة بقولها : «دعت النحاة إليها الدقة بل الإفراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره».

وحيث درس مجمع اللغة العربية المشروع المشار إليه قرّر أن يُقْتَصَرَ على ألقاب الإعراب. ولم يتعرض المؤتمر الثقافي العربي الأول لهذه المسألة وكذلك لم يتعرض مجمع اللغة العربية في دمشق لها، أما المجمع العلمي العراقي فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء معا. ورأى اتحاد المجامع في سنة ١٩٧٦ اعتماد قرار المجمع اللغوي في القاهرة وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتى الإعراب والبناء.

ورأى لجنة وزارة المعارف أدق لأن تلقيب المبنى في مثل : «من» بأنه مجزوم تلقيب غير دقيق، بينما تلقيبه بأنه ساكن تلقيب دقيق لأن الأعراض إما حركة وإما سكون، والسكون نوع واحد والحركات ثلاث : ضم وفتح وكسر. وأرى من الخير أن يظل النحو الميسر يجمع بين الطائفتين من الألقاب تيسيرا على الناشئة وتفرقة بيّنة لهم بين الأسماء والفعل المضارع وبين الأسماء المبنية والفعالين : الماضى والأمر.

#### المراجع :

- سيبويه (طبعة مطبعة بولاق) ٢/١ ومابعدھا.
- المقتضب للمبرد (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة) ٤/١.
- الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٣/٢.
- الهمع للسيوطى ٦١/١.
- التصريح على التوضيح (طبع المطبعة الأزهرية) ٤٦/١ ومابعدھا.
- الصبان على الأشموني (طبع دار الكتب العربية الكبرى بالقاهرة) ٦١/١.

## إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر

يقسم النحاة المبتدأ قسمين : قسمًا له خبر، وهو القسم الشائع المطرد مثل : « زيد شاعر » وقسمًا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسمًا منسوبًا مثل : « أمسافر أخواك ؟ - أمقروء الكتابان ؟ - أكريم الرجلان ؟ - أمغربى أصدقاؤك ؟ ». واشترط النحاة البصريون في الوصف أن يتقدمه استفهام أو نفى بأى أدواتهما، فيقال فى الاستفهام مثلاً : « هل جالس صديقك ؟ - كيف مسافر صاحبك ؟ » وتعرب كيف حالاً. ويقال فى النفى : « ما قائم الزيدان » كما يقال : « غير قائم الزيدان » فغير مبتدأ مضاف إلى قائم ولما كان المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد صحَّ أن يغنى فاعل « قائم » عن خبر لفظة غير، ومثل ذلك « غير معروف الرجلان » فالرجلان نائب فاعل لمعروف سدَّ مسدَّ خبر غير.

وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر وأمثله من صنع النحاة استضاءوا فيها بأبيات مجهولة القائل، أما القرآن الكريم فلم يرد فيه شواهد تؤيد تلك القاعدة وكذلك لم ترد شواهد لشعراء جاهليين أو إسلاميين معروفين تؤيدها. والأبيات التى استشهد بها النحاة ولم يُعرَف ناظموها أربعة، هى :

خليلى ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من أقاطع  
وهم يعربون لفظ واف مبتدأ وأنتما فاعل له سدَّ مسدَّ الخبر. والبيت الثانى المجهول القائل على هذا النمط :

أمنجز أنتم وعدًا وثقتُ به أم اقتفيتم جميعًا نهج عُرُقوب<sup>(١)</sup>  
فمنجز مبتدأ و « أنتم » فى رأى النحاة فاعل سدَّ مسدَّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لمجهول ثالث هو :

(١) عُرُقوب : رجل يضرب به المثل فى إخلاف الوعد.

أَقَاطَنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوُوا ظَعْنًا    إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا

فقاطن مبتدأ و «قوم» فاعل سدّ مسدّ الخبر. والبيت الرابع :

غَيْرَ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللَّهُ    وَ لَا تَغْتَرَّرْ بِعَارِضِ سَلَمٍ

فغير مبتدأ مضاف إلى لاه، وعداك فاعل لاه سدّ مسدّ الخبر. وعلى شاكلة هذا البيت بيت لأبي نواس يتمثلون به هو قوله :

غَيْرَ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ    يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فغير مبتدأ مضاف إلى مأسوف، و «على زمن» جار ومجرور نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر. ومعروف أن أبا نواس شاعر عباسي لا يحتج بشعره على صحة القواعد النحوية. والأبيات التي استندوا إليها في وضع القاعدة لا يعرف ناظموها، وهي بذلك لا تصلح لأن تشتق منها قاعدة نحوية، وما بالنّا إذا كانت هذه القاعدة تحدث خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر، فهي أولاً تضيف إلى المبتدأ المطرد في اللغة مبتدأ جديدا لا يعتمد على نصوص وثيقة، وهي ثانياً تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر أفراداً وتثنية وجمعاً فالمبتدأ فيها دائماً مفرد ويليه فاعله أو نائبه - كما يزعمون - مثنى أو مجموعاً مثل : «ما قائم الزيدان أو الزيدون - ما معروف الرجلان أو الرجال». والصحيح أن يقال : «ما قائمان الزيدان - ما قائمون الزيدون - ما معروفان الرجلان - ما معروفون الرجال». والعبارات بذلك تتكوّن من خبر مقدّم ومبتدأ مؤخر. وبذلك لا نقسم المبتدأ قسمين : قسماً له خبر وقسماً له فاعل أو نائب فاعل، وفي الوقت نفسه لا تنقض قاعدة المطابقة أو المشاكلة بين المبتدأ والخبر أفراداً وتثنية وجمعاً لأبيات مجهولة القائل. ومن الواجب أن نلغى دون تردد هذه القاعدة في النحو التعليمي، حتى نخلي من خلل كبير أدخله النحاة على باب المبتدأ والخبر.

المراجع :

المغنى ص : ١٧١ ، ٦١٥ ، ٧٥٣ .

جمع الهوامع ٥/٢ وما بعدها.

الصبان على الأشمونى ١٥٦/١ وما بعدها.

## إلغاء باب «كان» الناسخة وأخواتها

لـ«كان» في اللغة استعمالان :

١ - استعمال يليها فيه مرفوع مكتفية به مثل : «قد كان الأمر» أى قد وقع الأمر . ويعرب الاسم المرفوع بعدها في هذا الاستعمال فاعلاً بإجماع النحاة ، وهى حيثنذ تامة .

٢ - واستعمال ثانٍ يليها فيه مرفوع ومنصوب مثل : «كان محمد مسافراً» . واختلف النحاة في إعراب هذين الاسمين . ونبدأ بسيبويه إذ نراه يعقد لكان وأخواتها باباً في الجزء الأول من كتابه ، وقد وضع له عنواناً على هذا النمط : «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول» . و«كان» بذلك عند سيبويه فعل متعدٍ يليه فاعل ومفعول . وفسر السيوطى في كتابه الهمع كلام سيبويه فى الباب بأن المرفوع عنده يشبه الفاعل والمنصوب يشبه المفعول . ونرى المبرد فى المقتضب يتابع سيبويه فيضع للباب عنواناً على هذا النحو : «هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول» . وعلق على ذلك السيوطى فى الهمع : بأن المبرد يسمى المرفوع بعد «كان» فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً .

ومن يتابع المبرد فى المقتضب يجده يعود فيسمى المرفوع اسماً لكان والمنصوب خبراً . وبذلك أخذ البصريون بعده مضيفين أن «كان» ناسخة لحكم المبتدأ والخبر ، وأنها ناقصة لأنها تدل على الزمان دون الحدث . وذكر السيوطى فى الهمع أن الفراء ذهب إلى أن المرفوع بعد «كان» رُفع لشبهه بالفاعل وأن المنصوب نصب لشبهه بالخال ، وذهب الكوفيون بعد الفراء إلى أن الاسم المرفوع بعد «كان» فاعل والاسم المنصوب حال ، وكذلك إعراب الاسمين بعد أخواتها .

وواضح أن الأخذ بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال متعدية لا تستقيم ودلالة

الفعل المتعدى الواقع على المفعول. ولذلك عدل البصريون بعد سيبويه والمبرد عن القول بهذه الفكرة آخذين بفكرة أن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة، والاسم المرفوع بعدها اسم لها والمنصوب خبرها. والواقع أنه ليس خبراً لها - إذا أخذنا أنفسنا بالدقة في الإعراب - إنما هو خبر للاسم المرفوع بعدها. ورأى الكوفيين أدق من الوجهة العلمية الخالصة لأن قاعدة «كان» عندهم مطردة، فهي دائماً تامة ويليهما فاعل مرفوع وقد يليها منصوب وحينئذ يعرب حالاً وبذلك لا توزع بين تامة وناقصة.

وقد يُعْتَرَض على رأى الكوفيين بأن الحال بعد «كان» قد تكون ثابتة في مثل : ﴿وكان الله غفورا رحيمًا﴾ والأصل في الحال أن تكون منتقلة غير ثابتة بحيث لا يتوقف عليها معنى الكلام. ويجاب على ذلك بأن انتقال الحال هو الأصل حقاً، ولكنها قد تأتى ثابتة تتوقف عليها دلالة الكلام ومعناه في أمثلة ومواضع نص عليها النحاة، وذلك :

- ١ - إذا كانت جامدة مثل : ﴿وهذا بعلى شيخاً - ولا تمش في الأرض مَرَحًا﴾ - هذا أخوك رجلاً - هو الحق صدقاً.
- ٢ - إذا كانت مؤكدة مثل : ﴿ولى مذبذباً - فتبسم ضاحكاً - ويوم يُبعث حياً - ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾.
- ٣ - إذا كانت متجددة مثل : (وخلق الإنسان ضعيفاً - أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) - وُلد قصيراً - خُلق أحول.
- ٤ - ولها أمثلة أخرى منها : ﴿فادخلوها خالدين - لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين - شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط﴾ وقال عدى بن الرُّعلاء :

إنما الميْتُ من يعيش كثيًّا كاسفاً بأله قليل الرجاء

وبذلك يسقط في وضوح هذا الاعتراض.

واعترض ثانياً أن المنصوب بعد كان قد يكون اسماً جامداً مثل : «كان محمد

أسدا» والأصل في الحال أن تكون مشتقة. ويحاج على ذلك بأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة حقا، ولكن النحاة نصوا على أنها تأتي جامدة في أحد عشر موضعا، هي :

١ - إذا كانت موصوفة مثل : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا - فتمثل لها بشرا سوياً﴾ .

٢ - إذا كانت دالة على عدد مثل : ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ - صام رمضان ثلاثين يوما .

٣ - إذا كانت دالة على تفضيل مثل : «هو علما أبرع منه أدبا - هو شاباً أجل من زيد شيخاً» .

٤ - إذا كانت نوعا لصاحبها مثل : «هذا مالك ذهبا - تلك أخلاقك مروءة» .

٥ - إذا كانت أصلا لصاحبها مثل : ﴿أَسْجَدَ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ - هذا خاتمك فضة .

٦ - إذا كانت فرعاً لصاحبها مثل : ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ - هذا أدبك قصصاً .

٧ - إذا كانت دالة على سعر مثل : «باع الأرض متراً بثلاثين جنيها» - باع القمح قدحاً بجنيه .

٨ - إذا كانت دالة على تشبيه مثل : «أقبل زيد أسدا - صاح زيد ثورا» .

٩ - إذا كانت دالة على ترتيب مثل : «ادخلوا طالبا أى مراراً - قرأت الكتاب بابا بابا أى مبوياً» .

١٠ - إذا كانت دالة على تقسيم مثل : «قسم الجائزة ثلاثاً - قسم المال أخماساً» .

١١ - إذا كانت دالة على مفاعلة مثل : «باع البيت يدا بيد أى مقابضة» . وأجاز قياسه بعض أئمة النحو، فيقال كلمته وجهى إلى وجهه أى مواجهة «وماشيته قدمى إلى قدمه - وجاورته بيتى إلى بيته» .



وبذلك يسقط هذا الاعتراض سقوطاً بيننا كسابقه.

واعترض ثالث هو أن الاسم المنصوب بعد «كان» قد يكون معرفة مثل : «كان المسافر محمداً» فكيف يعرب حالا، والأصل في الحال أن تكون نكرة. ويجاب على ذلك بأن مجيء الحال نكرة هو الأصل حقاً، ولكنها قد تأتى معرفة، كما نصّ السيوطي في كتابه الهمع إذ يقول في باب الحال :

«جوزيونس والبغداديون تعريف الحال مثل : جاء زيد الراكب قياساً على ما سُمع من ذلك. وورد عن العرب أحوال مقترنة بأداة التعريف كقولهم : مررت بهم الجماء الغفير (أى مجتمعين كثيرين) ومثل : فأرسل الإبل العراق (أى معتركة) ومثل : ادخلوا الأول فالأول (أى أولاً فثانياً). وقرأ في سورة المنافقين : ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ «بنصب الأذل على الحال». ووردت أيضاً أحوال مضافة مثل : تفرّقوا أيادي سباً (أى متبذدين) ومثل : طلبته جهدى وطاقتى ووحدى أى جاهداً ومطيقاً ومنفرداً. ومثل : رجع عودَه على بذئه أى عائداً». ومن ذلك : «كلمته فاهُ إلى فى» أى مشافهة - و«جاءوا قضّهم بقضّضهم» أى مجتمعين كثيرين.

وبذلك يسقط هذا الاعتراض بدوره كما سقط الاعتراضان السابقان، واعتراض رابع هو أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنه وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه في مثل : «كان زيد مسافراً». ويجاب على ذلك بأن مجيء الحال فضلة هو الأصل ولكنها قد تأتى عمدة لا يستغنى عنها الكلام أو العبارة كما فى أمثلتها الثابتة والجمادة المارّة وفى مثل : «دعوت الله سميعاً بصيراً». وبذلك يسقط هذا الاعتراض كما سقطت الاعتراضات السابقة.

وتبقى هناك شبهة، وربما هى التى دفعت البصريين إلى القول بأن «كان» وأخواتها أفعال ناسخة - وذلك أن هذه الأفعال يمكن الاستغناء عنها فى جملها وحينئذ يتحول الاسم المرفوع بعدها إلى مبتدأ والاسم المنصوب إلى خبر مرفوع، فمثل : «كان محمد مسافراً» إذا حذفت «كان» من العبارة أصبحت «محمد مسافر». وفات البصريين ما لاحظته بعض النحاة - كما جاء فى كتاب الهمع للسيوطي - من أن كل فعل لازم

يليه حال يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها - فعل ناقص، ومن الممكن أن يعرب ما بعده اسمًا له مرفوعًا والحال خبرًا مرفوعًا مثل :

جاء محمد يضحك - دمت العين باكية - سال الماء متدفقًا - صاح على مستغيثًا - مرق السهم نافذًا - بزغت الشمس منيرة - برقت السحابة مضيئة - ذهب زيد آسفًا - بكر عمرو نشيطًا - بكت هند محزونة - عاش زيد بائسًا - عذب الماء حلواً - انقاد عمرو راغمًا - عف الحسن زاهدًا - خرج خالد راضيًا - عاد زيد مبتهجًا - افتري عمرو كاذبًا - تأمل على مفكرًا - نظر زيد غاضبًا - اختفى عمرو متنكرًا - اكتفى عاصم قانعًا - توارى زيد فزعًا - نجح على متفوقًا - تعبد بكر ناسكًا - نشأ على منعمًا - ولّى عمرو نافرا - نهض زيد مصممًا - رحب عمار بأشًا - تهكم زيد ساخرًا - تهلل خالد مستبشرًا - انهمر المطر غزيرًا - هوى البيت ساقطًا - وجم عمرو مشدوها - أقدم خالد جسورًا - صمت زيد غييًا - تنفس المريض مستريحًا - دخل عمرو مرتاعًا - تريث زيد مستاءً - بادر خالد مسرعًا - سطعت الرائحة عطرة - برى عمر معافي - أصغى على منصتًا - تألم زيد صابرًا - صدر الأمر نافذًا - انصرف عمرو خائفًا - تضرع زيد مستغيثًا - سجّ الليل مدلهما - دوى الرعد مجلجلًا - زها زيد متعاطيًا - سكت عمرو مفحمًا - ابتهل على ضارعًا.

فلو حذف الفعل في هذه الجمل تحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر. ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة فيُعرب ما بعدها اسمًا للفعل والمنصوب خبرًا. وفي اللغة - كما رأينا - ما لا يكاد يحصى من هذه الأفعال اللازمة التي يليها فاعل مرفوع وحال منصوب وأحيانًا لا يليها الحال، بالضبط كما هو الشأن في كان وأخواتها. ولما كان البصريون يعربون المرفوع في الأمثلة السابقة للأفعال اللازمة ونظائرها فاعلا كما يعربون المنصوب حالاً فإنه يلزمهم أن يعمموا ذلك في «كان» وأخواتها أخذًا بقاعدة الاطراد في العلوم حتى لا يحدث في القاعدة العامة استثناء يؤدي إلى خلخلة فيها واضطراب..

وقد يقال إن «كان» تأتي فعلا لازما تاما بمعنى حدث أو وقع، وأن ذلك يتيح لنا أن نقول إذا وليها اسم منصوب إنها لاتزال فعلا لازما تاما، والمنصوب بعدها حال، فهل

نستطيع أن نعّم ذلك في أخواتها : « أصبح - أضحى - أمسى - ظل - بات - صار - ليس - مادام - مازال - مافتئ - ما انفك - ما برح » ؟ ونجيب على هذا السؤال بالإيجاب فإن من يرجع إلى باب كان في كتاب الهمع للسيوطي يجد النحاة نصوا على أن أخوات كان جميعا تأتي لازمة تامة أى مكتفية بفاعل مرفوع، إذ يقال : « أصبح فلان - أو أضحى - أو أمسى » إذا دخل في وقت الصباح، أو في وقت الضحى أو في وقت المساء، ومن ذلك قوله جلّ شأنه : ﴿ فسبحان الله حين تُمسّون وحين تصبحون ﴾ . ومعنى « ظل فلان » أنه أقام نهارا، ومعنى « بات » أنه أقام ليلا، ومعنى « صار » رجع ومنه قوله عزّ سلطانه : ﴿ ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ ومعنى « مادام » بقى ومنه قوله تعالى : ﴿ خالدين فيها مادامت السموات والأرض ﴾ ومعروف أن « ما » الداخلة على « دام » مصدرية ظرفية . ومعنى « مازال » بقى أو استمر، ومثلها : « مافتئ - ما انفك - ما برح » . وقد تكون « ليس » هى الفعل الوحيد من أخوات « كان » الذى يُظنّ أنه لايتأتى لازما تاما وقد ذكر السيوطى عن أبى على الفارسي أن القياس فيها مثل أخواتها يقتضى أن تأتي لازمة تامة . ولاتقف المسألة فيها عند حكم القياس وحده، فإن السماع يشهد له، إذ حكى سيبويه عن بعض العرب قوله : « ليس أحد » أى هنا، وروى السيوطى قول بعض الشعراء فى شطر له : « فأما الجود منك فليس جودٌ » وقول أحد الشعراء :

يُسْتَمُّ وَخِلْتُمْ أَنَّهُ لَيْسَ نَاصِرٌ فَبُوتُّمُ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلٍ  
ومعنى ذلك أن جميع أخوات « كان » يطرد فيها - مثلها - أنها تأتي لازمة تامة وأنه يصدق على المنصوبات بعدها - ماصدق على منصوب كان - من أنها أحوال منصوبة .

المراجع :

كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢١/١ ، ٤٧ .  
المقتضب للمبرد ٢٣٦/٣ وما بعدها و ٨٦/٤ وما بعدها .

مغنى اللبيب لابن هشام ص ٥١٣.

الهمع للسيوطى ٦٢/٢ وما بعدها. وانظر ٨٤/٢ وما بعدها و ١٨/٤ وما بعدها.

التصريح على التوضيح ١٩٠/١

الصبان على الأشموني ١٩٢/١ وما بعدها.

## إلغاء باب «ما» و«لا» و«لات» العاملات عمل ليس

### (١) صيغة «ما»

تدخل «ما» النافية على الجملة الاسمية فلا يحدث تغيير إعرابي فيها في لغة تميم إذ يقولون : «ما زيد قائم» ومنه في القرآن الكريم : ﴿وما محمد إلا رسول﴾ . أما في لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين فإن خبر الجملة الاسمية الداخلة عليها يصبح منصوبًا. واختلف البصريون والكوفيون في إعراب الاسمين بعدها حيثئذ، أما البصريون فذهبوا إلى إجرائها مجرى ليس، فيُعرب المرفوع بعدها اسمًا لها والمنصوب خبرًا لها كما في قوله تعالى ﴿ما هذا بشراً﴾ و﴿ما هن أمهاتهم﴾ . وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن «ما» في لغة الحجازيين والتهاميين والنجديين لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء محذوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالباً إلا ومعها الباء متصلة بالخبر كقوله جل شأنه : ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ وقول الفرزدق :  
لعمرك ما مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ      وَلَا مُنْسِيٌّ مَعْنٍ وَلَا مُتَسَيِّرٌ  
وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيين في كتب الناشئة تيسيراً عليهم في الفهم وتعميماً لحكم خبر «ما» هذه فلما أن يكون مجروراً فعلاً بباء زائدة أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير الباء محذوفة.

### المراجع :

سيبويه ٢٨/١ . المقتضب ١٨٨/٤ .

المغنى ص ٣٣٥ . الجمع ١١٠/٢ .

الصبيان على الأشموني ٢٠٠/١ .

## (ب) صيغة «لا»

تدخل «لا» النافية على الجملة الاسمية فيظل المبتدأ مرفوعاً وينصب الخبر، ولم تأت هذه الصورة إلا في بيتين: بيت لشاعر مجهول هو:

تعزُّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وَزَرَ مما قضى الله واقيا

وبيت للنابغة الجعدي إن صحت نسبته إليه هو قوله:

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

واختلف النحاة في إعمالها، فقال قوم: عملت في البيتين عمل ليس. وقال الأخفش الأوسط: لا تعمل ألبته، وكأنه أنكر البيتين. وقال الزجاج: إنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به، وكأنه بدوره أنكر البيتين. وقال أبو حيان: إن إعمال لا لم يرد صريحاً منه إلا البيت الأول، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد.

وإذن فينبغي أن نستغنى عن هذه الصيغة من صيغ النواسخ لسبب مهم وهو أن إعمالها لا يطرد في اللغة، كما لاحظ ذلك الأخفش الأوسط وغيره من النحاة.

## المراجع:

سيبويه ٣٥٧/١.

المقتضب للمبرد ٣٨٢/٤.

المغنى ص ٢٦٤.

الهمع ١١٩/٢.

الصبان على الأسموني ٢٠٤/١.

## (ج) صيغة «لات»

تدخل «لات» على الحين ومرادفه. ولها مثال واحد في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس في لفظ الحين خاصة واسمها محذوف والتقدير: ولات الحين حين مناصٍ. وقرئت الآية

برفع حين. وإذن فالمحذوف الخبر أى ولات حين مناص لهم. وقيل تعمل أيضاً في مرادف الحين مثل أوان. وساعة. وذهب نحاة آخرون إلى أنها تعمل عمل إن والخبر بعدها محذوف كما في الآية والتقدير ﴿ولات حين مناص﴾ لهم. وذهب الأخفش الأوسط وأبو حيان إلى أنها لا تعمل شيئاً، والظرف بعدها منصوب كما في الآية الكريمة: ﴿ولات حين مناص﴾. وإذا جاء مرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. وأرى الاقتصار على حالة نصب كما في الآية الكريمة وأن ما بعدها منصوب على الظرفية، وأنها أداة نفى خاصة بالظروف.

وبذلك كله نكون قد حذفنا من النحو التعليمي صيغ «ما» و«لا» و«لات» الناسخات تيسيراً وتبسيطاً.

المراجع :

المغنى ص ٢٨١.

الهمع ١٢١/٢

الصبان على الأسمون ٢٠٥/١.

## إلغاء باب «كاد» وأخواتها

أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع : أفعال مقارنة هي كاد، كرب، أوشك، مثل «كاد زيد يقوم» وأفعال رجاء هي عسى، حَرَى، اخلولق، مثل : «عسى زيد أن يقوم»، وأفعال شروع أهمها : شرع، جعل، أخذ، طفق، أنشأ. وسميت جميعاً أفعال مقارنة من باب التغليب. ويل أفعال الرجاء والمقاربة دائماً اسم مرفوع ثم مضارع وقد يقترن بأن المصدرية كما في المثال الثاني بخلاف أفعال الشروع فإن المضارع معها لا يقترن بأن. وذهب الجمهور إلى أنها تعمل جميعاً عمل كان فالرفوع بعدها اسمها والفعل المضارع التالى للاسم المرفوع في مثل «عسى محمد يقوم» و«عسى محمد أن يقوم» خبرها. وهذا الرأى محل نظر لما يأتى :

أولاً : ذكر سيبويه أن قولك عسيت أن تفعل، مثل قولك قاربت أن تفعل أى قاربت ذاك الفعل. وهذا يفيد أن بعد عسى فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة من كلامه، وقال : «اخلولقت السماء أن تمطر» أى لأن تمطر. وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد «اخلولقت» مجروراً بجاراً محذوف كما فهم النحاة أيضاً. وإذن فهو يريد القول بأن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة والرجاء إما مفعول لها على أنها متعدية بمعنى قارب وإما مجرور بحرف جرّ على أنها أفعال لازمة بمعنى قرب. وذكر صيغة عسى في مثل «عسى أن يفعلوا» وقال : إنها مثل «دنا أن يفعلوا..» فإن ما بعد دنا في المثال مصدر مؤول بفاعل مرفوع. وقال : من العرب من يقول «عسى يفعل» يشبهها بكاد يفعل، فيفعل في موضع الاسم المنصوب أى أنها مفعول به. فراه سواء مع عسى ومع كاد. بمعنى أنه يليهما - وبالمثل كرب وأوشك وحَرَى واخلولق - فاعل وجمله في محل نصب مفعول به، ثم يقول : ومثل ذلك «جعل يقول» و«أخذ يقول».

ثانياً : تابع المبرد سيبويه في أن مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة والرجاء لا بدّ لها



من فاعل يقول : لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل فهو لا يراها أفعلاً ناقصة تجرى مجرى « كان » كما زعم البصريون المتأخرون . وتابع سيبويه أيضاً في إن جملة المضارع بعد كاد وعسى مفعول به ، يقول : إذا سبقت المضارع أن المصدرية كان المصدر المؤول مفعولاً به في مثل : « كاد زيد أن يقوم » . ويذكر المبرد الصيغة « عسى أن يقوم زيد » ويرى - مثل سيبويه - أن المصدر فاعل .

ثالثاً : يذكر ابن هشام في المغنى في باب عسى أربعة أقوال في إعراب « عسى زيد أن يقوم » القول الأول : أنها فعل متعدّد بمعنى قارب معنى وعملاً أو فعل قاصر ( لازم ) بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً ، يقول : وهذا مذهب سيبويه والمبرد . وقد لخصناه آنفاً . والقول الثاني : قول جمهور البصريين وهو أن المرفوع بعدها اسمها والمصدر المؤول بعدها خبرها . والقول الثالث : أنها فعل قاصر ( لازم ) بمنزلة قرب وأن والفعل بدل اشتغال من الفاعل في مثل « عسى زيد أن يقوم » أى عسى قيام زيد أو قرب ، وهو مذهب الكوفيين في الباب . والقول الرابع أنها فعل ناقص فالمرفوع اسمها وأن والفعل بدل اشتغال كما يقول الكوفيون وأن هذا البديل سدّ مسدّ الخبر .

وواضح أن القول الرابع ملفّق من فكرة النقص أو القول بأن هذه الأفعال ناقصة وقول الكوفيين إن « أن والفعل » بدل اشتغال في مثل كاد زيد أن يقوم أى قرب قيامه . وهذا التلقيق البين يجعلنا نرفض هذا القول وكان من الممكن أن نأخذ برأى الكوفيين أن الاسم المرفوع فاعل و« أن والفعل » يدل اشتغال لولا أنه لا يمكن أن يؤخذ به في مثل « عسى زيد يقوم » فلا يمكن أن نجعل يقوم بدلاً من زيد . وإذن فنحن نستبعده ، ويبقى قولان في إعراب أفعال المقاربة : قول الجمهور وقول سيبويه والمبرد ، وواضح أن قول الجمهور لا يمكن الأخذ به في مثل « عسى زيد أن يقوم » و« كاد زيد أن يقوم » لأن « أن والفعل » في تأويل مصدر والمصدر لا يكون خبراً عن الذات فلا يقال « زيد القيام » أو « عسى زيد القيام » . وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة . فلم يبق أمامنا إلا أن نأخذ بقول سيبويه والمبرد ، وهو أن كاد وأخواتها إما أن تعد أفعلاً متعدية فبعدها فاعل ومفعول وإما أن تعد أفعلاً قاصرة أو لازمة ،

فبعدها فاعل مرفوع ومصدر مؤول حذف معه حرف الجر توسعاً. والأولى أن نعرب مابعدھا فاعلاً ومفعولاً به.

وأما أفعال الشروع مثل «أخذ محمد يقرأ» فهي بمنزلة «عسى» في رأى سيبويه مثل «عسى زيد يقرأ» وما دمنّا قد أعربنا الجملة الفعلية «يقرأ» مع عسى في محل نصب مفعولاً به كذلك نعرب ما بعد هذه الأفعال مفعولاً به، طرداً للقاعدة في الباب وتعميماً لها. وبذلك نكون قد حذفنا من النحو التعليمى باب أفعال المقاربة وإعرابه وأدجنناه في باب المفعول به المتعدد في مثل «أهديت زيدا كتاباً».

المراجع :

- كتاب سيبويه ٤٧٧/١.
- المقتضب للمبرد ٦٨/٣.
- مغنى اللبيب ١٦٢/١.
- الهمع للسيوطى ١٣١/٢.
- التصريح على التوضيح ٢٠٣/١.
- الصبان على الأشمونى ٢٠٧/١.

## إلغاءات في باب إن وأخواتها

(١) إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة

معروف أن من الحروف المصدرية أن الساكنة النون الناصبة للمضارع مثل : «أطمع أن يغفر لي ربّي». ووجد جمهور نحاة البصرة في الذكر الحكيم أمثلة فيها «أن» داخله على مضارع مرفوع وغالبا يسبقه نفى أو السين أو قد أو لو كقوله جل شأنه في سورة المائدة : ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ بضم تكون في قراءة حمزة وأبي عمرو والكسائي وكقوله تبارك وتعالى في سورة طه : ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم ضرًا ولا نفعًا﴾ بضم يرجع في قراءة السبعة. وجعلهم ذلك يقولون : «أن» في الآيتين ليست أن الناصبة للمضارع إنما هي مخففة من أن مفتوحة الهمزة أو كما يسمونها الثقيلة أخت إن. واسمها دائمًا - في رأيهم - ضمير شأن محذوف. وهو تأويل بعيد لأنه لا ضرورة لأن تخفف «أن» هذا التخفيف، ولا ضرورة لأن يحذف اسمها ويقدر ضمير شأن محذوف. وقد ذهب سيويو والكوفيون معه إلى أنها حرف مصدرى مهمل لا يعمل شيئاً لا في الفعل المذكور ولا في الضمير المقدّر المحذوف. وأولى من ذلك - في رأينا - أن يقال إنها أداة ربط، وهي تارة تربط بين فعلين كما في الآيتين الكريميتين وفي مثل : ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ ومثل : ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد..﴾ أيحسب أن لم يره أحد. وقد تربط بين مفرد وجمله اسمية أو بعبارة أخرى بين مبتدأ وخبره مثل : ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وقد تربط بين جملة فعلية وجمله اسمية مثل : «كل شيء يشهد أن لا إله إلا الله» أو بين جملتين فعليتين مثل : ﴿أفلم يئس الذين آمنوا أن لو شاء الله لهدى الناس جميعا﴾. وتدور «أن» هذه الرابطة في القرآن الكريم كثيراً، وكذلك في الشعر مثل قول الأعشى :

وفتيّة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يَحْفَى ويتعلّ  
وقول جرير متهمكماً بالفرزدق :

زعم الفرزدق أن سيقتل مِرْبَعاً أبشِرْ بطول سلامة يا مِرْبَعُ

وواضح أنه ينبغي أن يحذف من النحودون تردد إعراب «أن» المخففة من «أن» الثقيلة، ويكتفى فيها بأنها أداة ربط.

(ب) إلغاء إعراب «كأن» المخففة من «كأن» الثقيلة

تخفف «كأن» واختلف النحاة إزاءها كما اختلفوا إزاء «أن» المخففة، فذهب بعض النحاة إلى أن اسمها ضمير شأن محذوف في مثل قوله تعالى : ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ والجملة بعدها خبرها. وذهب الكوفيون إلى أنها حينئذ مهملة وليس لها اسم ولا خبر، ورأيهم أولى؛ لأنه ليس فيه تقدير ولا تأويل. وينبغي أن يحذف إعرابها الأول من كتب الناشئة، ويكتفى بأنها ساكنة مهملة، مع ملاحظة أنها تكثر قبل «لم - وقد» كما في مثل : «كأن لم يسمع - كأن قد سمع».

(ج) إلغاء إعراب لكن المخففة

تخفف لكن من لكن الثقيلة، وحينئذ تهمل إذا دخلت مثل إن وأخواتها على الجمل ولا تعمل ألبة مثل : (ولكن كانوا هم الظالمين) ومثل : «زيد بطيء لكن عمله جيد». ومعروف أنه إذا وليها مفرد كانت عاطفة إلا إذا سبقتها وواعطف فإنها تكون حرف استدراك فقط مثل : «ما قام زيد ولكن عمرو». ولا تكون عاطفة إلا إذا تقدمها نفى أو نهي مثل : «ما قام زيد لكن عمرو - لا يقيم زيد لكن عمرو».

(د) إلغاء عمل ليت مع ما الكافة

تلتحق «ما» الحرفية الزائدة إن وأخواتها فتكفها عن العمل وتسمى «ما الكافة» مثال إن : (إنما الله إله واحد) ومثال أن : ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْهُكُمَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ ومثال كان : ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ ومثال لكن : «لكنما زيد جبان» ومثال لعل : «لعلما

عمرو شجاع». وعلى هذا النحو تكف ما إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعل عن العمل، فلا تنصب اسمًا بعدها ولا ترفع خبرًا.

أما «ليت» فاختلف النحاة إزاءها حين تلحقها «ما» فقال بعض النحاة: إن «ما» لا تزيلها عن العمل وقال آخرون: بل تزيلها مثل أخواتها، وأنشدوا بالوجهين من عملها والغائها قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فقد أى فكافٍ. وليس فى يد القائلين بإعمالها شاهد يسند قولهم سوى هذا البيت، وله رواية أخرى بإهمال ليتما، وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيت واحد فضلاً عن أن له رواية مناقضة أو مقابلة بإهمال ليتما فيه وهى أكثر صحة من رواية النصب، إذ يقول سيوبه فى الكتاب إنها رواية رؤبة وإنه كان ينشد البيت برفع الحمام. وبذلك لا يكون فى يد الذاهبين إلى إعمالها مع لحوق «ما» بها أى دليل. ويرجح إهمالها مع لحوق ما أن أخواتها جميعاً تكف معها عن العمل حينئذ، وهو ما ينبغى أن يقرر فى النحو التعليمى طرداً للقاعدة فىقال إنه حين تلحق «ما» إن وأخواتها تكفها جميعاً عن العمل.

المراجع:

سيوبه ٢٨٢/١ و ٤٧٥.

المقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢ وانظر ٥/٣.

المغنى فى «أن» ص ٢٨ و«لكن» ص ٣٢٣ وانظر ص ٣١٦.

الهمع ١٨٤/٢، ١٨٩.

التصريح على التوضيح ٢٢٥/١، ٢٣٢، ٢٣٤.

الصبان على الأشمونى ٢٢٥/١، ٢٣١.

## إلغاء ان في باب لا النافية للجنس

(١) «لاحول ولا قوة إلا بالله»

يُدرَسُ هذا اللغز للناشئة، إذ يقال لهم إن صيغة «لا حول ولا قوة إلا بالله» تحتل خمسة أوجه في الإعراب:

١ - وجهين خاصين بلا الأولى مع اسمها، وذلك أننا إذا اعتبرناها نافية للجنس كانت لفظة «حول» بعدها اسمها وتصبح مبنية على الفتح. ويمكن أن لا تعتبر لا نافية للجنس بل تعتبر نافية مهملة، والاسم بعدها يكون حينئذ مبتدأ مرفوعاً.

٢ - وفي الوجه الأول وهو اعتبار «حول» اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبارها نافية للجنس كأختها الأولى، ويجوز اعتبار لا الثانية نافية مهملة وما بعدها إما منصوب عطفاً على اسم «لا» الأولى المبنى باعتبار محله، وهو النصب، وإما مرفوع عطفاً على محل «لا» الأولى مع اسمها لأن محلها محل رفع. وفي الوجه الثاني وهو رفع اسم «لا» الأولى يجوز في اسم لا الثانية البناء على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس، ويجوز فيه الرفع عطفاً على اسم «لا» الأولى المرفوع باعتبار «لا» الثانية مهملة ملغاة.

ومعروف أن الاسمين في صيغة «لا حول ولا قوة إلا بالله» مبنيان على الفتح باعتبار «لا» نافية للجنس في لغتنا الدارجة وعلى ألسنة الخطباء والعوام، فقيم هذه الوجوه لإعرابها بتلك الصور المتكلفة التي لا ينطق بها أحد. إن هذا اللغز ينبغي أن يلغى من كتب النحو التعليمي ولا يُذكر للناشئة إلا الوجه الطبيعي، وهو وجه بناء الاسمين على أن «لا» الأولى والثانية جميعاً نافيتان للجنس.

## المراجع :

- سيبويه (طبعة بولاق) ٣٥٢/١.  
 المقتضب للمبرد ٣٨٨/٤.  
 ابن يعيش على المفصل ١١٢/٢.  
 المغني لابن هشام (طبعة دار الفكر) ص ٢٦٣.  
 الجمع ٢٨٧/٣ وما بعدها.  
 التصريح على التوضيح ٢٤٠/١.  
 الصبان على الأشموني ٦/٢.

## (ب) «لاسيما»

معنى سىً مثل وتلزمها «ما» بعدها وكذلك «لا» قبلها وتنطقها العامة «سيما» بدون «لا» خطأ إذ تلزمها دائماً. وهى تجعل لما بعدها أولوية على ما قبلها مثل :  
 استجاب القوم لا سيما زيد» فزيد استجاب مثل القوم ولكن مع زيادة وألوية عليهم، وكأنه منهم وخرج عنهم بهذه الأولوية أو الزيادة.

واختلف النحاة في إعراب : «لا سيما زيد» فذهب أبو على الفارسي إلى أن «سى» حال منصوبة، ورجح عليه ابن هشام قول من ذهبوا إلى أن «لا» في صيغتها نافية للجنس، و«سى» اسمها و«ما» زائدة، و«زيد» مضاف إلى «سى» مجرور. وقيل : «ما» في «سيما» ليست زائدة، بل هى اسم موصول، وما بعدها مرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : «لاسى الذى هو زيد». وقيل : بل «ما» نكرة موصوفة، وجملة «هو زيد» صفة لها. وقيل إن «ما» حرف كافٌ لسى عن الإضافة، والاسم بعدها تمييز منصوب إذا كان نكرة فى مثل : «ما أعظم الخير لا سيما خيراً لمصلحة الجماعة» فخيلاً تمييز. ويمكن تعميم التمييز فيما يلى : «لا سيما» من المعارف مثل : «ارتفعت أثمان الفواكه لا سيما التفاح» أخذاً برأى الكوفيين القائلين بأن التمييز كما يكون نكرة يكون معرفة، فيقال : «مُلئت رعباً - مُلئت الرعب».

ولنصب ما بعد « لا سيما » سواء أكان نكرة أو معرفة وجه آخر، فإن الكوفيين والبغداديين من أمثال أبي على الفارسي ومعهم ابن مضاء القرطبي ذهبوا جميعاً إلى أن « لا سيما » من أدوات الاستثناء لما تفرد ما بعدها بأولوية على ما قبلها كما أسلفنا. وإذن يكون ما بعدها - نكرة أو معرفة - مستثنى منصوباً. ونتيجة لهذه الوجوه المختلفة من إعراب صيغة « لا سيما » في مثل : « أكبُّ الطلاب على الدراسة لا سيما خالد » أن « سيما » منصوبة دائماً وأن ما بعدها يجوز فيه الرفع والنصب والجر. وإذن ينبغي إلغاء إعراب لغز لا سيما، من النحو التعليمي لأن متلوها أو تاليها يجوز أن ينطق رفعاً أو نصباً أو جراً.

المراجع :

المغنى ص ١٤٨ .

الهمع ٢٩١/٣ .

الصبان على الأشمونى ١٢٩/٢ .



## إلغاء باب «ظن» وأخواتها وباب «أعلم» وأخواتها

### (١) إلغاء باب «ظن» وأخواتها

ذهب جمهور النحاة إلى وضع ظن وأخواتها في الأفعال الناسخة للابتداء ذاهبين إلى أنها تدخل على جملة اسمية فتجعل المبتدأ مفعولاً به أولاً والخبر مفعولاً به ثانياً. ويلاحظ أنهم توسعوا في أفعال الباب توسعاً جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها، ونحن نذكرها أو نذكر أكثرها، وهى : حَجَا، عَدَّ، زَعَمَ، جَعَلَ، هَبَّ، وَجَدَ، أَلْفَى، دَرَى، تَعَلَّمَ، عَلِمَ، ظَنَّ، حَسَبَ، خَالَ، رَأَى، صَيَّرَ، أَصَارَ، تَرَكَ، اتَّخَذَ، وَأَلْحَقَ بِهَا قَوْمٌ : سَمِعَ، صَادَفَ.

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدى إلى واحد معنى صَيَّرَ ويجعل من هذا الباب مثل : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ مَسْرَبَ مِيَاهِ، وَبَنَيْتُ الدَّارَ مَسْجِدًا، وَقَطَعْتُ الثَّوْبَ قَمِيصًا وَالْجُلْدَ نَعْلًا وَالْقِمَاشَ ثَوْبًا. وذكر السكاكى في كتابه المفتاح فيها يتعدى إلى مفعولين مثل ظن ثمانية أفعال هى : تَوَهَّمَتْ - تَيَقَّنَتْ - شَعَرْتُ - تَبَيَّنَتْ - أَصْبَحْتُ - اعْتَقَدْتُ - تَمَنَيْتُ - وَدَدْتُ.

ولما ذكرت ذلك كله لأدّل على أن الباب يتسع سعة شديدة، وأولى في تعليم الناشئة ألا يُصَرَّفوا عن ظاهر التعبير، ففعل ظن وكل هذه الأفعال يليها مفعولان وحسب، ولا حاجة إلى أن يقال إن أصلها مبتدأ وخبر.

وقد أنكر السُّهَيْلِي عالم النحو الأندلسي هذا الأصل، وقال : إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليتها ابتداءً. قال : والذي حمل النحويين على رأيهم فيها أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر فيتكوّن من مفعوليتها مبتدأ وخبر، قال :

وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيداً عمرًا، ولا يجوز أن تقول زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيداً عمرًا نفسه لا شبه عمرو.

وإذن يحسن أن نلغى تخصيص باب (لظن وأخواتها) كما ألغينا تخصيص بابي «كاد - كان» تيسيرًا وتبسيطًا وتذكر أمثلتها المشهورة في باب المفعول به المتعدد مثل أعطى المعلم خالدًا جائزة.

### المراجع

- المقتضب للمبرد ٩٤/٣.
- الهمع ٢٠٩/٢ وما بعدها.
- التصريح على التوضيح ٢٤٦/١ وما بعدها.
- الصبان على الأشمونى ١٣/٢ وما بعدها.

### (ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها

تنصب أعلم وأرى وأنبا ونبأ وخبر وأخبر ثلاثة مفاعيل مثل أعلمت زيداً عمرًا قادمًا. ويلحق النحاة عادة هذا الباب بباب ظن لأن الفعل علم من أخواتها ودخلت عليه همزة التعدية.

وما دما قد رأينا إلغاء باب ظن وما يترتب عليه من وُضعه في النواسخ فكذلك ينبغي إلغاء الباب الملحق به وهو باب أعلم ووُضع أمثله في باب المفعول به المتعدد.

### المراجع :

- المقتضب ١٢١/٣.
- الهمع ٢٤٨/٢، ٢٥١.
- التصريح على التوضيح ٢٦٤/١.
- الصبان على الأشمونى ٢٦/٢.

## إلغاء باب التنازع

سمى سيويه هذا الباب «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا تحمل الاسم على الفعل الذى يليه» أى الفعل الثانى. وسمى النحاة الباب بعد سيويه باسم باب التنازع، إذ يتنازع فعلا ن اسمًا واحدًا يطلبانه إما على أنه فاعل مثل «قام وسافر محمد» وإما على أنه مفعول به مثل «محمد قرأ ودرس القصيدة» وقد يطلب أحد الفاعلين رفع الاسم والثانى نصبه كالمثالين اللذين ذكرهما سيويه، وقد يطلبان جرّه بالحرف مثل «مررت ومررتى زيد». واختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم هل هو الأول أو الثانى، أما البصريون فاختروا الثانى لقربه من المفعول كما هو واضح فى مثالى سيويه ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط أما المفاعيل والمجرورات فتحذف. واختار الكوفيون الفعل الأول لسبقه ويضمرون فى الفعل الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات، فيقول البصريون مثلاً: قاموا وقعد الزيدون» ويقول الكوفيون: «قام وقعدوا الزيدون» ويقول البصريون: «ضربت فأوجعت زيدا» فلا يضمرون المفعول به فى الفعل الأول، ويقول الكوفيون: «ضربت فأوجعته زيدا» فيضمرون المفعول فى الفعل الثانى على قاعدتهم. وكل ما أتى به سيويه من الشواهد الشعرية على الباب أربعة أبيات هى قول الفرزدق:

إِنى ضَمِنْتُ لِمَن أَتَانى مَا جَنَى      وَأبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

وقوله أيضاً:

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْ      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ  
نِصْفًا: انتصافًا.

وقول طفيل الغنوى :

وَكُنْتَا مَدْمَاءَ كَأَن مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُذَهَبٍ<sup>(١)</sup>  
وقول رجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ ومثلها أصبَاءُ

يقول سيبويه : « والفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ والآخر (الثاني) معمل في اللفظ والمعنى » ويقول أيضاً « إنهم تركوا إعمال الفعل حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب » أو كما نقول لدلالة السياق . وسيبويه بذلك لا يَجْرَى مع البصريين المخالفين له في إضمار الفاعل مع الفعل الأول إذ يقول إنه ترك لعلم المخاطب . وهو بذلك لا يضم مع الفعل الأول الفاعل ومثله المفاعيل والمجرورات جميعاً . ومعروف أن الكسائي يذهب إلى أن الفاعل قد يحذف مع فعله وهو بذلك يلتقى مع سيبويه في رأيه آنف الذكر .

ولا توجد في اللغة شواهد تسند رأى البصريين والكوفيين في إضمار الفاعل حين يكون جمعاً لا في الفعل الأول ولا في الفعل الثاني ، بل يحذف معها جميعاً كقول علقمة :

تعَفَّقْ بالأرْطَى لها وأرادها رجال فَبَذْتُ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ<sup>(٢)</sup>

ولو أعمل علقمة الفعل الأول في الفاعل كما ذهب الكوفيون لقال أرادوها ، ولو أعمل الفعل الثاني في الفاعل كما ذهب البصريون لقال تعفقوا . والبيت بذلك يشهد بفساد رأيها جميعاً ، كما لاحظ ذلك ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) مضيفاً أنه يدل على صحة مذهب الكسائي في حذف الفاعل ونضيف أنه يدل أيضاً على صحة ما ذهب إليه سيبويه من حذف الفاعل في الفعل الأول لدلالة السياق عليه .

(١) كُنْتَا مَدْمَاءَ : خَيْلاً مشربة حمرة .

(٢) تعَفَّقْ : لاذ . الأرْطَى : شجر . كَلَيْب : جمع كلب .

ولم يقف النحاة بباب التنازع عند صورته البسيطة التي عرضها سيبويه في الأبيات السابقة فقد مضوا يعرضونه في الأفعال المتعدية إلى مفعولين فتقول في رأى الكوفيين : « ظننت وظنوني شاخصاً الزيدين شاخصين » أى ظننت الزيدين شاخصين وظنوني شاخصاً. وكذلك في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل فتقول في رأى الكوفيين : « أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين » أى أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم. ومعروف مما سبق أن البصريين لا يضمرون المفاعيل مع الفعل الأول المتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل. وتوقف ابن مضاء بإزاء هاتين الصورتين الكوفيتين للأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل، وقال : رأى فيهما وفيما شاكلهما أن كل ذلك لا يجوز، لأنه ليس له نظير في كلام العرب ولا جرى في لسانهم. ومن قبله ذهب الجرمي كما ذكر ذلك السيرافي في شرحه على سيبويه والرضي في شرحه على الكافية إلى أنه لا يجوز إجراء التنازع في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة لأن ذلك يخرج عن القياس، وإنما يستعمل التنازع - كما قال - فيما استعملته العرب وتكلمت به، وما لم تتكلم به فمردود.

وواضح مما سبق أن الأمثلة المستعملة في العربية من هذا الباب هي خبر فعلى الكينونة كما يرى البصريون أو الحال كما يرى الكوفيون على نحو ما في بيت الفرزدق السابق. وقد يتنازع الفعلان فاعلاً كما في بيت علقمة المذكور آنفاً أو مفعولاً به كقوله تعالى : ﴿ آتَوْنِى أفرغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ وقد يطلب أحد الفعلين الاسم على أنه فاعل ويطلبه الآخر على أنه مفعول به كما في بيت الفرزدق الثانى الذى استشهد به سيبويه وبيت طفيل وبيت الباهلى. وقد يطلبان جرّه بالحرف كما فى الآية الكريمة : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فى الْكَلَالَةِ ﴾.

وتشهد كل هذه الأمثلة برجحان رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعا ونصباً وجرّاً وأنه استغنى عن الاسم فى الفعل الأول لعلم المخاطب به أو بعبارة أخرى حُذف لدلالة السياق عليه. وواضح مما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه حرى بأن يحذف من النحو

إذ يعرض صوراً من التعبير لا تجرى في العربية ولا نطق بها العرب لا هي ولا قواعد الإضمار التي اجتلبت الأمثلة تطبيقاً عليها.

### المراجع

- كتاب سيويه ٣٧/١ وما بعدها.  
 المقتضب للمبرد ١١٣/٣ ، ٧٢/٤ وما بعدها.  
 شرح كتاب سيويه للسيرافي (مصورة جامعة القاهرة) الورقة ٣٦٦.  
 كتاب الإنصاف لابن الأنباري (طبع ليدن) ص ٤٣.  
 كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٩٤.  
 شرح الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٧٢/١ وما بعدها.  
 الهمع للسيوطي ١٣٧/٥.  
 التصريح على التوضيح ٣١٥/١.

## إلغاء باب الاشتغال

من الأبواب العسرة في النحو لكثرة تفرعاتها باب الاشتغال، وهو «كل اسم متقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل «الكتاب قرأته» و«زيدًا قبلت رأيه» ويسمى الاسم المتقدم مشغولًا عنه والنحاة يجعلون له خمسة أحكام.

(أ) جواز النصب والرفع في الصيغة الأساسية في الباب مثل «محمدًا رأيت» و«محمد لقيت أخاه» فيجوز في محمد النصب على أنه مفعول به لفعل يدل عليه الفعل العامل في الضمير العائد عليه أو في الاسم المضاف إليه، ويجوز في محمد الرفع على أنه مبتدأ خبره الجملة التالية له.

(ب) وجوب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل من الأدوات مثل أدوات التحضيض والعرض في نحو: «هلا زيدًا أكرمه» وأدوات الاستفهام غير الهمزة في مثل «هل زيدًا رأيت» وأدوات الشرط الجازمة في مثل «حيثما زيدًا تلقه فأكرمه» وبعد إذا ولو الشرطيتين مثل «إذا زيدًا تلقاه فأكرمه ولو زيدًا رأيت فأكرمه».

(ج) رجحان النصب في خمسة أحوال هي :

١ - إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طلبى أمرًا أو نهيًا أو دعاءً مثل «محمدًا كلمه» و«خالدًا لا تهته» و«زيدًا أصلح الله شأنه».

٢ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام مثل قوله جل شأنه : «أبشراً منّا واحدًا ننبه» أو بعد حرف نفى غير مختص مثل «ما زيدًا ضربته» أو بعد حيث مثل «حيث زيدًا تلقاه يكرمك».

٣ - إذا كان الاسم جوابًا لاستفهام منصوب مثل «كتاب البلاغة قرأته» جوابًا لمن سأل : «أي كتاب قرأت؟».

٤ - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية مثل : «كلمت محمدًا، وعمراً» قابلته.

٥ - أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة لما قبله كقوله تعالى : «إنا كل شيء خلقناه بقدر».

(د) رجحان الرفع في حالتين :

(أ) أن يسبق الاسم المشغول عنه جملة اسمية مثل : «محمد رأيته وعمرو لقيته».

(ب) أن يسبق الاسم المشغول عنه «أما» مثل : «سافر محمد وأما عمرو فزرت» وقرئ «وأما ثمود فهديناهم» بالنصب.

(هـ) وجوب الرفع على الابتداء في حالتين :

(أ) إذا تقدم الاسم المشغول عنه أداة من الأدوات التي لها صدر الكلام وهي أدوات الاستفهام والشرط والنفي والتحضيض وكم الخبرية والحروف الناسخة وحرفا التنفيس مثل «زيد إن زرته أكرمك» و«الكتاب هل أخذته»؟ و«اللهو لا يحبه على»، و«زيد هلا كلمته» و«زيد كم لقيته» و«عمرو ليتنى أكرمه» و«خالد سأحدثه - سوف أحدثه».

(ب) إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال مثل «دخلت فإذا على يكلمه عمرو» و«دخلت وعلى يكلمه عمرو».

وقد تنبه ابن هشام في كتابه «أوضح المسالك» إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل في باب الاشتغال، لأن الرفع في الاسم المشغول عنه متعين سواء ذكر مع الفعل التالي الضمير العائد عليه أو لم يذكر. وحرى أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة، وخاصة أن أمثله من صنع النحاة لتصور حالة يجب فيها الرفع مع الأحوال الأخرى في الباب. وبالمثل ينبغي أن يحذف من كتب الناشئة وجه وجوب النصب، لأن النصب فيه متعين وأمثله من صنع النحاة ليقابلوا في الباب بين أحوال وجوب الرفع وأحوال وجوب النصب. وإنما جرهم أو دفعهم إلى ذكر الوجهين في الباب أنهم قاسوه



على أبواب الفقه وما يتردد فيها من وجوه الوجوب والندب والإباحة والتحريم أو الحظر. وبلغ من قياسهم الباب على أبواب الفقه أن وضعوا له أركاناً وشروطاً لكل ركن، بالضبط كما يحدث في أبواب الفقه.

وإذا حذفنا من باب الاشتغال وجهى وجوب النصب على المفعولية ووجوب الرفع على الابتداء بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع.

والوجوه الثلاثة تتردد أمثلتها في القرآن الكريم وقراءاته، وفي الشعر، فهى كلها عربية فصيحة ولا داعى في النحو التعليمى لبيان أن بعضها راجح وبعضها مرجوح إذ من حق المتكلم أن يرفع الاسم المشغول عنه أو ينصبه فيها جميعاً. وحين يرفع يكون مبتدأ خبره الجملة التالية، وبذلك تنقل أمثلة الرفع إلى باب المبتدأ والخبر ولا إشكال، وحين ينصب يكون مفعولاً به لفعل محذوف يدل عليه الفعل التالى له، وبذلك تنقل أمثلة النصب إلى باب المفعول به. وحرى أن يلغى الباب من كتب النحو وأن تُعرض أمثلة النصب في باب الحذف المقترح لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل.

#### المراجع :

- كتاب سيبويه ٤٢/١ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد ٧٦/٢ ، ٢٩٩ ، ١٧٦/٣ .
- الرضى على الكافية ١٧٦/١ .
- همع الهوامع ١٤٩/٥ .
- التصريح على التوضيح ٢٩٦/١ .
- الصبان على الأشمونى ٤٩/٢ وما بعدها.

## إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال ووضع ضوابط جديدة

في النحو أبواب اضطرب النحاة في وضع ضوابطها مما جعلها لا تتضح تماماً، ومن الخير أن توضع لها ضوابط دقيقة حتى تستقر في الأذهان وحتى تتمثلها تمثلاً واضحاً، وأهمها المفعول المطلق والمفعول معه والحال. وسنحاول فيما يلي عرض ضوابطها القديمة وما نقترحه لها من ضوابط محكمة تُعين على تصورها تصوراً قوياً.

### (١) ضابط المفعول المطلق

وضع ابن هشام للمفعول المطلق في كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط الغامض: «اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً ولا حالاً». وقرن الخبر والحال بالمفعول المطلق في هذا الضابط يدل على اضطراب صورته في ذهن ابن هشام وأمثاله من النحاة، لأن لكل من الخبر والحال وظيفة سوى وظيفة المفعول المطلق المؤكّد في مثل: «قرأ قراءة» والمبين للنوع في مثل: «قرأ قراءة المتقن للعربية» والمبين للعدد في مثل: «قرأ قراءتين». وهي مصادر تختلف في وضوح عن الخبر في مثل: «زيد مسافر» والحال في مثل: «زيد سافر راضياً».

والأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً كما في الأمثلة، ويذكر النحاة أنه ينوب عن المصدر في هذا الباب صفته مثل: «جلس قليلاً» ويكثر ذلك في الكلام مثل: «عمل كثيراً - أجاب سريعاً - تكلم أجمل الكلام - تحدث مثل صاحبه» فإن كل ما ولى الفعل من وصف له منصوب أو وصف لمصدره فهو مفعول مطلق. وينوب عنه ضميره مثل: «فإني أعذّبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين» فإن الضمير المتصل المنصوب في كلمة «أعذبه» الثانية يعود على العذاب أي التعذيب وهو مصدر،

ولذلك تعرب الهاء مفعولاً مطلقاً. ومما ينوب عنه مرادفه مثل: «قام وقوفاً - جلس قعوداً» وآلته مثل: «ضربه عصاً - ضربه كفاً» وعدده مثل: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) - «سجد أربع سجعات» والمشار إليه المبدل منه المصدر مثل: «كلمه هذا الكلام - أشار إليه تلك الإشارة» فهذا وتلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدل منهما. ومما ينوب عنه أيضاً «أى» مضافة إلى المصدر سواء أكانت استفهامية أو شرطية مثل: «أى فعل فعلت؟ - أى عمل تعمل عملك» وكلمتا كل وبعض مضافتين إلى المصدر مثل: «فلا تميلوا كل الميل» . . «جد كل الجد» ومثل: «علمه بعض العلم - أحسن بعض الإحسان» .

وكل هذه الصور لا تدخل في الضابطة الذى وضعه ابن هشام للمفعول المطلق، ولذلك يقول النحاة إنها تنوب عنه، وواضح أنها تتعلق بمصدر الفعل السابق المفهوم أو بمصدر سابق لها أو تال، وهى جميعاً مفاعيل مطلقة، وينبغى وضع ضابط لها يجمعها ويجمع معها أساس الباب وهو المصدر المؤكد والمبين للنوع، ولعل أوضح تعريف يجمع كل هذه الصور هو: «المفعول المطلق: اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبيين». وهو ضابط تنظم فيه جميع الصور المارة حين يكون المفعول مصدراً مؤكداً أو وصفاً لفعله أو مبيناً له أى ضرب من البيان.

المراجع:

المقتضب ٢١٦/٣ وما بعدها.

أوضح المسالك فى باب المفعول المطلق.

الهمع ٩٤/٣.

الصبان على الأشمونى ٨٠/٢ وما بعدها.

(ب) ضابط المفعول معه

وضع ابن هشام للمفعول معه فى كتابه «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف المبهم: «المفعول معه اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه». ويجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات:

١ - وجوب العطف في مثل : « اشترك زيد وعمرو » لأن الفعل منصوب على زيد وعمرو جميعاً ، وهو عطف مفرد على مفرد .

٢ - رجحان العطف مع جواز النصب في مثل : « جاء زيد وعمرو » وكأنهم يجيزون أن يقال : « جاء زيد وعمرا » مع إعراب « عمرا » مفعولاً معه !

٣ - رجحان أن يكون الاسم مفعولاً معه مع جواز العطف في مثل : « قمتُ وزيدا » لأن العطف على الضمير المتصل وهو التاء في قمت يستلزم ضميراً فاصلاً كما جاء في القرآن الكريم : ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) . وبذلك يصبح العطف في « قمت وزيدا » مرجوحاً والنصب مفعولاً معه راجحاً .

٤ - امتناع أن يكون الاسم مفعولاً معه أو معطوفاً في مثل : « شربت ماء وطعاما » إذ يمتنع أن يكون الطعام مشروباً ، فلا يتجه في الواو أن تكون عاطفة أو للمعية لأن الطعام لا يشرب ، ويتحتم أن نقدر لكلمة « طعاماً » فعلاً محذوفاً مثل طعمت أو أكلت .

٥ - وجوب أن يكون الاسم مفعولاً معه وامتناع أن يكون معطوفاً مثل « سرت وجامعة القاهرة - استيقظت وطلوع الشمس » .

والحالة الخامسة هي التي كان ينبغي أن يقف عندها ابن هشام والنحاة وهملوا الأحوال الأربع السابقة ، وإنما دفعهم إلى ذلك غموض الضابط الذي وضعوه للمفعول معه ، فجاءوا بجميع الصور التي تأتي فيها الواو ، سواء كانت من باب المفعول معه أو ليست من بابه . وإذا عدنا إلى النظر في الأحوال الأربعة المجلوبة وجدنا الحالة الأولى خارجة عن الباب باعترافهم ، ومثلها الحالة الثانية لأن الواو فيها يتعين أن تكون واو عطف ولا يصح أن يقال : « جاء زيد وعمرا » لأن في ذلك إفساداً للصيغة العربية السليمة . والحالة الثالثة تخرج على قواعدهم لأنهم لا يجيزون أن يقال : « قمت وزيدا » لعدم وجود فاصل بين الضمير المتصل المرفوع والمعطوف ، بل لابد أن يقال : « قمت أنا وزيدا » وكأنما احتالوا ليوجدوا صيغة يمكن أن يقال فيها إن العطف مرجوح والنصب مفعولاً معه راجح ، وهي صيغة ترفضها قواعدهم . والحالة

الرابعة خارجة عن المفعول معه وعطف المفرد على المفرد. وبذلك كله يتضح أن الأحوال الأربعة خارجة عن باب المفعول معه، وإنما أقحموها على الباب لغموض الضابط الذى وضعوه له كما ذكرنا، ولو أنهم وضعوا له هذا الضابط البسيط: «المفعول معه اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع» ما احتاجوا إلى إقحام الحالات الأربع السابقة لحالة المفعول معه لأن الواو فيها جميعاً عاطفة، ولتنبيهها إلى أن المفعول معه لا يصح أن يعطف على ما قبله كما يتضح فى مثاليه المأرئين، فلا الجامعة فى مثال: «سرت وجامعة القاهرة» يمكن أن تسير، ولا طلوع الشمس فى مثال: «استيقظت وطلوع الشمس» يمكن أن يستيقظ. وكأن الواو فى المثال الأول تفيد معنى الظرفية المكانية، كأنك قلت: «سرت أمام الجامعة» بينما تفيد فى المثال الثانى معنى الظرفية الزمانية كأنك قلت: «استيقظت زمن طلوع الشمس». وواضح أنه ينبغى أن لا يُعرض فى النحو للمفعول معه إلا صيغه الحقيقية التى لا تصلح فيها الواو أن تكون عاطفة والتى تحمل معنى الظرفية الزمانية أو المكانية أو بعبارة أدق معنى «مع» فحسب، حتى تتصوره الناشئة تصوراً سليماً.

المراجع:

أوضح المسالك لابن هشام فى باب المفعول معه.  
الهمع ٢٤٠/٣. الصبان على الأشمونى ١٠١/٢.

(ج) ضابط الحال

وضع ابن هشام للحال فى كتابه: «أوضح المسالك» هذا الضابط أو التعريف الغامض: «الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة». ويشرح ابن هشام هذا الضابط فيقول: «خرج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعت». وبذلك يصبح ضابط الحال كما شرحه وفسره ابن هشام أنه: «وصف ليس مفعولاً مطلقاً ولا خبراً ولا تمييزاً ولا نعتاً». وهو ضابط يزيد الحال غموضاً، وكأنه أصبح سرّاً من الأسرار أو لغزاً من الألغاز.

وكان ينبغي لابن هشام أن يضيف إلى الأبواب التي أخرج منها الحال باب المفعول فيه، إذ ربما كان أقرب إلى الحال من هذه الأبواب، لأنك حين تقول: «دخل زيد مبتسماً» يكون مبتسماً - أى الحال - مرتبطاً زمانياً بالفعل: «دخل». وكأن الحال بذلك يحمل شيئاً من معنى الظرفية. والغريب أن النحاة - فيما عدا سيبويه - لم يلتفتوا إلى ذلك البتة، ومع أن سيبويه لم يصرح بذلك نراه في أثناء تحليلاته لبعض صيغ الحال يحسّ كأنها مشربة بشيء من الظرفية الزمانية، ألا ترى أن «مبتسماً» في المثال السابق صفة لزيد في وقت دخوله فحسب، فهي صفة مقيّدة بزمان معين، هو زمن الدخول. ولذلك أرى أن يوضع للحال هذا الضابط الواضح: «الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة». وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النعت لأنه صفة مستمرة غير مؤقتة أو بعبارة أخرى هو صفة ثابتة للموصوف مثل: «جاء زيد الصادق - جاء زيد النشيط» فالصادق والنشيط صفتان دائمتان لزيد. ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلق ولا بينه وبين التمييز فنحتاج إلى إضافة كلمات في تعريفه أو ضابطه تنحيه عنها أو تنحّيها عنه.

وبهذا الضابط المقترح يتعين الحال، فهو صفة نكرة مؤقتة بزمن معين مثل: «قابله راجعاً من رحلته» و«لقيته مبتهجا». وما يؤكد بوضوح أن الحال صفة مؤقتة أنه حين يكون جملة، وتسبق جملته الواو في مثل: «جاء زيد والشمس طالعة - جاء زيد والطلاب منصرفون» نحسّ أن جملتي: «والشمس طالعة - والطلاب منصرفون» تحلان محل ظرف زمان أى أن زيداً جاء وقت طلوع الشمس، وبالمثل وقت انصراف الطلاب. وقد يلاحظ ذلك سيبويه والمبرد فقالا: إن معنى الواو التي تدخل على الجملة الحالية «إذ» وإذ ظرف زمان، وكأنك تستطيع أن تقول مكان المثالين السابقين: «جاء زيد إذ الشمس طالعة - جاء زيد إذ الطلاب منصرفون». وهو حسّ أو تذوق لغوى دقيق. وتلك علامة واو الحال أنها ظرفية مثل واو المفعول معه. وهى علامة لواو الحال لا تتخلف أبداً.

## المراجع :

سيويه ٤٧/١ .

المقتضب ٦٦/١ ، ٢٦٣/٣ ، ١٢٥/٤ ، ١٧١ .

أوضح المسالك لابن هشام : باب الحال .

الجمع ٧/٤ وما بعدها .

الصبان على الأسمونى ١٣٠/٢ وما بعدها .

## إبقاء وإلغاء في باب الاستثناء وإخراج منه

الاستثناء إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه السابق له بإلا أو إحدى أخواتها، وهى : « ما خلا - ما عدا - ما حاشا » و« خلا - عدا - حاشا » بدون ما، و« غير وسوى » مثل : خرج التلامذة من الفصل إلا علياً، فعلياً مستثنى منصوب والتلامذة مستثنى منه.

ورأت لجنة وزارة التربية والتعليم قديماً أن يعرض هذا الباب بأمثلته على الناشئة في باب الأساليب؛ لأنه من الأبواب التى تعب النحاة كثيراً في إعراب أدواتها وأمثلتها وتخرجها على قواعدهم.

### (١) إبقاء صورة البدلية

قرر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن تقتصر دراسة الاستثناء للناشئة على حالة النصب، وكأنه رأى ألا تعرض عليهم صيغة الاستثناء مع الكلام غير الموجب وأنه يجوز في المستثنى حينئذ أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون مرفوعاً على البدلية في مثل : « ما تكلم أحد إلا محمداً »، فإنه يجوز في محمد الرفع على البدلية. ولعل المجمع رأى أن يقتصر في حالة الكلام غير الموجب على نصب المستثنى وأن يهمل القول بأنه يجوز في المستثنى الرفع. وفي رأى، أنه ينبغي أن تعرض على الناشئة حالة البدلية، لأنها جاءت مراراً في القرآن الكريم. من ذلك آية سورة آل عمران : ﴿ ومن يغفر الذنوب إلا الله ﴾ وآية سورة النساء : ﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾ وآية سورة الحجر : ﴿ ومن يقطع من رحمة ربه إلا الضالون ﴾ وآية سورة النور : ﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾. وآية سورة هود في قراءة أبى عمرو وابن كثير - من القراء السبعة - ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ برفع ( امرأتك ).



ولذلك أرى أن تُعرَضَ على الناشئة صورة الاستثناء مع إلا في العبارات التامة الموجبة، وغير الموجبة مع النص على جواز البدلية فيها، حتى لا تكون البدلية في الآيات القرآنية المذكورة غريبة عليهم.

(ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات: «ماخلا - ماعدا - ماحاشا»

رأى المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن يكتفى في إعراب هذه الأدوات بأنها أدوات استثناء ومابعداها مستثنى منصوب، وبذلك يستغنى عن الإعراب القديم لها، وهو إعراب المعقد إذ يذكر النحاة أن «ما» مصدرية في مثل: «قام القوم ماخلا زيدا» ومنهم من يرى أنها ظرفية، وخلا فعل ماض والفاعل - في رأى البصريين - ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: «قام القوم ماخلا هو أى بعضهم زيدا». وقال الكوفيون: بل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى: «قام القوم ماخلا قيامهم زيدا». وإذا أعربت: «ما» ظرفا كان التقدير: «قام القوم في وقت خلوهم زيدا». ويعربون زيدا مفعولا به. وكأن النحاة بعد أن عدوا هذه الأدوات من باب الاستثناء عادوا فأخرجوها منه. وكل هذا الإعراب المعقد ينبغي أن يعفى منه الناشئة ويعلموا أن «ماخلا» ومثلها أختاها «ماحاشا - ماعدا» أدوات استثناء والاسم بعدها مستثنى منصوب.

وقد تأتى هذه الأدوات بدون «ما» فيقال مثلا «قام القوم خلا محمدا» وتعرب أيضا أدوات استثناء. وهى إحدى صورتين فى العربية، فقد يأتى مابعداها مجرورا، مثل «قام القوم خلا زيد» وأرى الاكتفاء فى التدريس للناشئة بصورة النصب تخفيفاً عليها، حتى لا يقال لهما فى الصورة الأولى - كما يقول النحاة - إن خلا مع ما فعل وفى الصورة الأخيرة إنها حرف جر. وحسبنا أن يقال إنها جميعا أدوات استثناء ومابعداها مستثنى منصوب سواء تقدمتها «ما» أو لم تتقدمها.

(ج) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء

قرر المجمع بمؤتمره سنة ١٩٤٥ فى إعراب غير وسوى حين يكونان منصوبين أنهما مستثنيان منصوبان وأن مابعدهما مجرور بالإضافة. وذهب أبو على الفارسي إلى أنهما

منصوبان على الحال وبذلك يخرجان من باب الاستثناء. ويرجح رأيه أن إعرابهما مستثنى غير دقيق، فالمستثنى في المعنى هو المضاف إليهما. وأيضا مما يرجح رأيه أن «غير» تأتي مرة منصوبة وفيها معنى الاستثناء، ومرة ثانية تكون نعتا مثل: «لو كان معنا رجل غير زيد» ومثل «صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم».

ويقول السيوطي في الهمع: «الأصل في غير أن تكون وصفا». والصلة بين الوصف أو النعت والحال مقررة أو معروفة، وتقول: «لقيني رجل غاضب» و«لقيني محمد غاضبا». فتحول الكلمة من النعت إلى الحال والعكس طبعي في العربية. وقد تأتي غير مبتدأ أو فاعلا مثل «غير على جاء - ماجاء غير على». ومثلها في كل ذلك سوى. وفي رأبي أن إعرابهما في حالة النصب حالا يخرجهما من باب الاستثناء وأدواته، وبذلك يستقيم إعرابهما منطقيا في أذهان الناشئة.

#### (د) إخراج صورة القصر

قرّر المجمع في مؤتمره سنة ١٩٤٥ أن الاستثناء المفرغ من صيغ القصر متابعا في ذلك رأى لجنة وزارة التربية والتعليم، وهو قرار سديد. وينبغي أن تعرض هذه الصيغة على الناشئة بعد دراسة الباب بحيث يقال لهم إن «إلا» قد تخرج عن معناها فلاتفيد الاستثناء وإنما تفيد الحصر مع «ما» و«لا» النافيتين مثل (وما محمد إلا رسول) و«ما جاء إلا على» و«لاتعبدون إلا الله» ويُعَرَّب ما بعد إلا بحسب حاجة ما قبله، فهو خبر في الآية الأولى وفاعل في الصيغة الثانية ومفعول به في الآية الثانية.

وواضح من هذا العرض لباب الاستثناء أننا أبقينا في النحو التعليمي على صورة البدلية وألغينا إعراب الأدوات: «ماخلا - ماعدا - ماحاشا» وكذلك «خلا - عدا - حاشا» كما ألغينا الإعراب المضطرب لغير وسوى، وأوضحنا صيغة القصر بالنفي وإلا.

#### المراجع:

- سبويه ٣٦٠/١ وما بعدها. المقتضب ٣٨٩/٤ وما بعدها.  
 المغني لابن هشام ص ٧٣، ١٦٩. همع الهوامع للسيوطي ٢٤٧/٣.  
 التصريح على التوضيح ٣٤٦/١ وما بعدها.

التمييز وصيغه، وإلغاء ستة أبواب فرعية :  
 الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب -  
 نعم وبئس - كم الاستفهامية - الاختصاص

التمييز : اسم منصوب يزيل إبهامًا في اسم آخر أو صفة أو فعل . وله مواضع معينة هي :

١ - بعد أسماء المقادير (الوزن - الكيل - المساحة - الأوعية) مثل رطلٌ زيتًا - قدحٌ قمحًا - فدانٌ أرضًا - كوبٌ لبنًا . وكذلك ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مجراها مثل : خاتمٌ فضةً ، ومن ذلك الآية الكريمة : ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ .

ومجوز في هذه الأمثلة ما عدا المثال الأخير : أن يضاف التمييز إلى ما قبله أو يجز بمن مثل : رطل زيت ، أو من زيت . وخاتم فضة أو من فضة .

٢ - بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفسًا ، على كرمٌ خلقًا - اشتعل الرأسُ شيبًا .

٣ - بعد الصفة المشبهة مثل : على حسنٌ أدبًا - كريمٌ خلقًا - عميقٌ علمًا .

٤ - بعد اسم التفضيل مثل : زيدٌ أكثر من عمرو أدبًا - عليٌّ أكثر الطلاب سائلًا .

٥ - بعد فعل التعجب مثل : ما أحسن الروض منظرًا - أكرمٌ بالمتنبى شاعرًا .

٦ - بعد نعم وأخواتها : بئس وساء وحبذا ولا حبذا مثل : نعم شعرك شعراء - بئس رأيك رأيا - ساء كلامك كلامًا - حبذا على شاعرًا .

٧ - بعد « كم » الاستفهامية مثل : كم كتابًا معك ؟ - كم بلدًا زرت ؟ - كم

حديثاً تحدثت؟. وسنعرض لها في كنايات العدد عما قليل.

٨ - صيغة الاختصاص وتأتي غالباً بعد الضمير المبهم في مثل : نحن معاشر الأنبياء لا نورث. نحن العرب كرام.

٩ - بعد العدد المركب والعقود مثل : أحد عشر كتاباً، اثنان وعشرون طالباً.

١٠ - صيغ محفوظة : ويح رجلاً، ياله شاعراً، يا حسنه يوماً، ياطيها ليلة، لله دره فارساً، حسبك به كاتباً. (وكفى بالله شهيداً).

هذه هي المواضع الأساسية في العربية لصيغ التمييز جمعناها في باب ليتضح التمييز أتم وضوح.

#### ملحوظات

١ - عادة تقسم كتب النحو التمييز إلى تمييز مقادير وما يشبهها كما في رقم (١) وتمييز عدد كما في رقم (٩) وتمييز نسبة، ويدخلون فيه الرقمين ٢ و ٣ مثل : «محمد طاب نفساً» و«على حسن أدبا» ويقولون : إن أصل الصيغة الأولى «محمد طابت نفسه» فكانت نفسه فاعلاً لطابت وحولت إلى تمييز وكذلك يقولون إن أصل الصيغة الثانية «على حسن أدبه» فكانت أدبه فاعلاً في المعنى لحسن وحولت إلى تمييز. وواضح أنه أولى من ذلك أن يقال : من مواضع التمييز مجيئه بعد الفعل اللازم كما في المثال الأول وبعد الصفة المشبهة كما في المثال الثاني. وهم يذكرون صورة ثالثة يحول فيها التمييز عن المفعول به مثل : (وفجّرنا الأرض عيوناً) و«غرسْتُ الأرض شجراً» ويقولون : أصل هاتين الصيغتين : «وفجّرنا عيون الأرض - غرسْتُ شجراً في الأرض» فحول المفعول إلى تمييز، وأوضح من ذلك أن تُعرب كلمتا : «عيوناً وشجراً» في هاتين الصيغتين وما يماثلهما بدلاً من الأرض. وهو إعراب أوضح، ولا يحتاج إلى تأويل. وبذلك تخرج الصيغة من باب التمييز وتوضع في باب البدل مع أمثله. وحاولوا أن يدخلوا في تمييز النسبة أيضاً الصيغ في الأرقام ٤ و ٥ و ٦ بصور مختلفة من التكلف، وأولى من ذلك ما رسمناه لصيغ الباب من أنها تأتي في مواضع محدّدة.

٢ - جاء التمييز في الأرقام ٤ و ٥ و ٦ جامداً مرة، ومرة مشتقاً، وبعض النحاة يعربه حين يكون مشتقاً حالاً، وبعضهم يعربه تمييزاً. والأولى أن يعرب تمييزاً تجميعياً لأطراد القاعدة. (وانظر في أن الأصل في التمييز أن يكون جامداً وقد يأتي مشتقاً المغنى لابن هشام ص ٥١٥).

٣ - واضح في رقم ٨ أن «معاشر الأنبياء» و«العرب» في المثالين، تفسير وتبيين للضمير قبلهما، وهما بذلك تمييز له. ولما كانتا معرفتين - والبصريون يشترطون في التمييز أن يكون نكرة - اضطروا إلى إعرابها منصوبتين على الاختصاص، بتقدير فعل مثل أعنى، وقدروا الجملة حالاً من الضمير. وكل ذلك محاولة ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يكون معرفة، ولذلك شواهد متعددة في القرآن الكريم وفي كلام العرب وشعرهم، على نحو ما جاء في آية سورة القصص: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ فمعيشتها تمييز معرف بالألف واللام، وسُمع عن العرب: «سَفَهُ زَيْدٌ نَفْسَهُ - وألم رأسه» فأسه ونفسه تمييزان معرفان بالإضافة. وبعض الشعراء: «علامٌ ملئت الرعب والحرب لم تَقْدِ» وقال راشد اليشكري:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرِفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطِبَتْ النَّفْسَ يَاقِيسُ عَنْ عَمْرٍو  
«والرعب والنفس» تمييزان معرفان بالألف واللام. والنحاة يعربون «الوجه» في مثل «زيد حسن الوجه» منصوباً على التشبيه بالمفعول به، وذهب أبوعلى الفارسي أن «الوجه» في الجملة تمييز منصوب، وهو معرف بالألف واللام. وكل ذلك يشهد لسلامة رأى الكوفيين وصحته، وحرى أن نأخذ به في صيغ الاختصاص ونعربها تمييزاً، ونلغى بابه من كتب النحو التعليمي.

٤ - لا يلغى هذا التنسيق لمواضع صيغ التمييز، باب الاختصاص وحده، بل هو يلغى أيضاً باب التعجب إذا أخذنا برأى الكوفيين وبعض البصريين في أن إعراب أكرم في مثل: «أكرم بالمتنبى شاعراً» فعل. أمر على الحقيقة والباء زائدة والمتنبى مفعول به وشاعراً تمييز، لا أن أكرم - كما يقول جمهور البصريين - فعل. ماض جاء على صيغة الأمر، وأن الباء بعده حرف جر زائد والمتنبى فاعل. وإعراب الصيغة الثانية

في مثل: «ما أحسن الروض منظرًا» يسير، فما مبتدأ و«أحسن» فعل ماضٍ والفاعل ضمير يعود على ما و«الروض» مفعول به و«منظرًا» تمييز. وإذن لا تكون في صيغ التعجب صعوبة ولا تحتاج لدراستها في باب مستقل. وكذلك الشأن في باب نعم وأخواتها، إذا أخذنا في إعراب المخصوص بالمدح بعدها في مثل «نعم صديقك محمد شاعرًا» بإعراب ابن كيسان وهو أنه بدل مما قبله، لا مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون. وإذن لا تكون في إعراب أمثلة الباب أى صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضم بعض صيغه مثل: «نعم عمرو الشاعر» إلى باب البدل وبعضها مثل: «نعم زيد شاعرًا» إلى باب التمييز. وتسقط الحاجة إلى فتح باب لإعمال الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن ما بعدهما يكون منصوبًا دائمًا على التمييز. وسنرى عما قليل أنه ليست هناك حاجة إلى فتح باب لدراسة «كم» الاستفهامية وكنيات العدد عامة. وإلغاء هذه الأبواب من كتاب النحو التعليمي لا يلغى صيغها فيه فقد عُرضت في باب التمييز عرضًا يوضح إعرابها توضيحًا كافيًا، وأيضًا لا يلغى مكان بعضها من الصرف وباب المشتقات فيه المشتغل على الصفة المشبهة واسم التفضيل.

٥ - لم نعرض لبحث العدد هنا بحثًا مفصلاً، إنما اكتفينا ببيان موضع نصب التمييز ومعروف أنه يضاف إلى العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة وفي مئة وألف وأمثالها بينما ينصب مع العدد المركب والعقود. وهو حرى بأن يفرد بباب مستقل لبيان مشكلة التذكير والتانيث في العدد والمعدود.

المراجع:

انظر في الأبواب السابقة من رقم ٢ إلى رقم ٩ كتب النحو المختلفة.

## إلغاء إعراب كُنَايَاتِ العدد

### (١) كم الاستفهامية والخبرية

تأتى « كم » الاستفهامية للسؤال عن العدد، ويليهما دائماً تمييز مفرد منصوب مثل : « كم شخصاً زرته ؟ » فيجيب المخاطب شخصاً واحداً أو شخصين أو أكثر. وأجاز بعض النحاة إذا سبقتها الباء الجارة أن يكون تمييزها مجروراً مثل « بكم قرشاً اشتريت الكتاب » وهو رأى مرجوح، والأرجح أن ينصب التمييز حين تسبقها الباء الجارة، فيقال « بكم قرشاً اشتريت الكتاب ». وما دام ذلك هو الأرجح، فلا داعى لأن نحدث خللاً فى قاعدة تمييزها بل ينبغى أن يقال للناشئة إنه منصوب دائماً طردياً لقاعدة التمييز بعد كم الاستفهامية، فيكون حكمه دائماً الأفراد والنصب.

أما كم الخبرية فمعناها عدد كثير، ويليهما دائماً تمييز مجرور مفرد أو مجموع مثل : « كم كتاب قرأت - كم كتب قرأت » أى قرأت كتباً كثيرة أو عدداً كثيراً من الكتب، وهى بذلك لا تستدعى جواباً من مخاطب مثل الاستفهامية لأنها خبرية. ويقول النحاة إن أفراد تمييزها أكثر وأفصح من جمعه. ويعرب النحاة كم الاستفهامية والخبرية إعراباً معقداً حسب مواقعهما من الكلام على هذا النمط :

١ - مبتدأ فى مثل : « كم طالبا حضر الدرس ؟ - كم طالب أو طلاب حاضرون »

أى أنهم كثيرون.

٢ - مفعولا به فى مثل : « كم كتاباً قرأت ؟ - كم كتاب أو كتب قرأت أى عددا

كثيرا من الكتب قرأت.

٣ - مفعولا مطلقاً فى مثل : « كم نظرة نظرت ؟ - كم نظرة أو نظرات نظرت أى

نظرات كثيرة نظرتها.

٤ - مفعولا فيه في مثل : « كم يوماً صمت ؟ - كم يومٍ أو أيامٍ صمتَ أى أياماً كثيرة صمتها .

٥ - حالا مع كان في مثل : « كم كانت كتبك ؟ - كم كانت كتبى أى كانت كثيرة .

ويلاحظ أنه لم يل كم في المثالين الأخيرين تمييز، وهى صورة من صور التعبير بكم الاستفهامية وكم الخبرية إذ يجوز حذف التمييز بعدهما إذا دلَّ عليه دليل .

وواضح أن هذه الأعراب لكم الاستفهامية ومثلها كم الخبرية لا تفيد أى فائدة فى صحة نطقها، إذ هما دائماً مبنیان بالسكون وملازمان لنطق واحد، ويكفى أن يُعرف أن هذه كم استفهامية وتلك خبرية بدلالة تمييزهما، فتمييز الأولى دائماً مفرد منصوب وتمييز الثانية مفرد مجرور أو مجموع مجرور .

### (ب) كَأَيِّنْ

كَأَيِّنْ اسم مركب من كاف التشبيه وأى منونة؛ ولذلك يجوز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين دخل فى تركيبها فأشبهه النون، ولذلك رُسمت فى المصحف بالنون. وهى من كنايات العدد، وتفيد التكرير أو العدد الكثير مثل كم الخبرية، ويليهما تمييزها، وهو دائماً مفرد مجرور بمن مثل : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾ ومثل : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ومثل : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾. وهى دائماً مبنية على السكون مثل كم الخبرية، وتلتزم مثلها ومثل أختها الاستفهامية صدرَ جملتها أو عبارتها، ولا داعى لذكر إعرابها فى النحو التعليمى، بل ينبغى أن يلغى كما ألغى إعراب كم الاستفهامية والخبرية .

### (ج) كَذَا وَكَذَا

« كَذَا » اسم مركب من كاف التشبيه وذا الإشارية، وهى كناية عن عدد مبهم مثل كم الاستفهامية والخبرية وتمييزها دائماً كتمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب، وتختلف عنها وعن أختها الخبرية فى أن الغالب عليها أن لا تكون فى صدر جملتها، تقول : « كَذَا وَكَذَا كِتَابًا عِنْدِي » كما تقول : « اشتريت كَذَا وَكَذَا كِتَابًا » . ولا تستعمل كَذَا



غالبًا إلا معطوفًا عليها كما في الأمثلة، وقد تستعمل مفردة كما في لغتنا الدارجة، فيقال: «اشترى كذا ثوبا». ويقال استعمالها مكررة دون عطف مثل: «اشترى كذا كذا كتابًا». وتتعدد أعاريبها أو وجوه إعرابها فتكون مبتدأ كما في المثال الأول ومفعولا به كما في المثال الثانى ومجرورة كما في قول القائل: «اشتريت بكذا وكذا قرشا». ويحسن أن لا تعرب في النحو التعليمى تخفيفًا وتيسيرًا وأن يكتفى بأنها كناية عن عدد مبهم.

ويلاحظ أنها قد تخرج عن هذه الوظيفة أحياناً أو عن هذا الباب، فتصبح كناية عن غير العدد، ولا يتبعها تمييز مثل: «أتذكر يوم كذا وكذا» ومثل: «قال له: لقد فعلت كذا وكذا - وقلت كذا وكذا» أى من الأقوال والأفعال. وقد يكون من المستحسن أن نذكر هنا أيضاً أنه يكتنى عن الحديث بلفظة كَيْتَ وكَيْتَ فيقال: «لقد قلت لى كَيْتَ وكَيْتَ» وهى مبنية على الفتح وتستعمل هذه اللفظة كثيراً فى لغتنا اليومية.

#### المراجع :

- المقتضب ٥٥/٣ وما بعدها و١٨٣/٣.
- مغنى اللبيب ص ٢٠٠ وما بعدها.
- الهمع ٣٨٦/٤ وما بعدها.
- التصريح على التوضيح ٢٨٩/٢.
- الصبان على الأشمونى ٥٧/٤ وما بعدها.

## إلغاء خمسة أبواب

## (أ) باب التحذير

أول هذه الأبواب باب التحذير، وفيه يعرض النحاة مثل: «الكسل» - «إياك والكسل» - «إياك الكسل». وعادة يعربون الكسل مفعولاً به لفعل محذوف، وكذلك إياك في المثال الثاني و«الكسل» معطوف عليها وهما في المثال الثالث مفعولان لفعل محذوف بتقدير أحذرك الكسل. وإذن فصيغة التحذير من صيغ المفعول به المحذوف فعله مثل صيغة الاشتغال السابقة. فيحذف بابها وترد أمثلتها إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

## (ب) باب الإغراء

ومثل هذا الباب باب الإغراء في نحو: «النجدة - الصلاة - القراءة - الصبر - الأهل - الولد - العهد العهد» والثانية تأكيد للأولى في المثال الأخير. ويعرب النحاة هذه الصيغة مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: الزم ونحوها. ولا داعي لأن يُعقّد لهذه الصيغة باب مفرد، بل تُردّ مثل التحذير إلى باب المفعول به أو إلى باب الحذف المقترح.

## (ج) باب الترخيم

ومن الأبواب التي ينبغي أن تلغى من النحو التعليمي باب الترخيم، وهو حذف التاء من آخر المنادى مؤنثاً ومذكراً في بعض اللهجات العربية القديمة كأن يقال في عائشة «يا عائش» بدون تاء وفي جعفر «يا جعف» بدون راء. وهي لهجة أشبه بأن تكون مهجورة هجراً تاماً الآن. فلا داعي للإبقاء على هذا الباب.

## (د) باب الاستغاثة

والباب الرابع الذى ينبغى إلغاؤه من النحو الميسر باب الاستغاثة، وهو صورة خاصة من صور النداء، مثل «يا على لعمر» وقد يجرّ فيها المنادى لفظاً بلام مفتوحة فيقال: «يا لعلّ»، وقد تحذف اللام وتلحق به بدلاً منها ألف فيقال: «يا عليّاً». ويلى هاتين الصيغتين المستغاث له مجروراً بلام مكسورة فإما أن يقال: «يا لعلّ لعمر» وإما أن يقال: «يا عليّاً لعمر». وإنما أفرد النحاة للاستغاثة باباً ليحلالا الإعراب فى الصيغتين الأخيرتين ففى «يا لعلّ» وفى «يا عليّاً» يقولون: اللام جارة لعلّ لفظاً وهو منادى مبنى على الضم المقدّر فى محل نصب. وواضح أن هذا التحليل النحوى لا يفد صيغ الاستغاثة شيئاً فى نطقها، فنطقها بين. لذلك أرى الاستغناء عنه، مع ضم صيغ الاستغاثة إلى باب المنادى مع بيان صورها الثلاث المختلفة، وهى: «ياعلّ» لأخيه - يا لعلّ لعمر - يا عليّاً لعمر». ومن أمثلته قول العرب: يا لفلان - يا للّعجب - يا للذواهى.

## (هـ) باب الندبة

ومثل هذا الباب السالف باب الندبة أى التفجع على الميت، وهى أيضاً من صيغ النداء وحكمها حكمه من الضم فى حالة المنذوب المفرد ومن النصب إذا كان المنذوب مضافاً أو شبهه، غير أن حرف النداء فيها «وا» ويليّه ثلاث صيغ، فإما أن يقال: «واعلّ» وما يليه فى هذه الصيغة منادى مبنى على الضم فى محل نصب. وقد تلحق المنذوب ألف فيقال: «واعليّاً» وقد تضمّ إلى الألف هاء السكت فيقال: «واعليّاه». وتعرّب الصيغتان منادى مبنى على ضم مقدّر فى محل نصب. وهذا التحليل النحوى هو الذى جعل النحاة يعقدون للندبة - مثل الاستغاثة - باباً، وهو تحليل لا يفيد صيغتي: «وا عليّاً - واعليّاه» شيئاً فى النطق. ولذلك أرى الاستغناء عنه وإلحاق صيغ الندبة بصيغ المنادى دون محاولة لعرض إعرابها المذكور آنفاً.

المراجع :

تراجع الأبواب السالفة في كتب النحو المختلفة وكتاب الجمع ٢٣/٣ ، ٢٧ ٦٦ ،  
٧١ ، ٧٦ . وانظر المغنى ص ٤٠٨ ، ٤١٣ . والتصريح على التوضيح ١٨٠/٢  
ومابعدھا .

## إلغاء إعراب أدوات الشرط الأسمية

### (أ) أدوات الشرط

باب أدوات الشرط من الأبواب العسرة على الناشئة في الإعراب، والنحاة يقسمونها إلى حروف وأسماء . والحروف : إن ولو وإما، والأسماء : مَنْ - ما - مهما - أي - متى - أيان - أين - أنى - حيثما - إذا - كيفما ؟ . وهذه الأدوات - ما عدا إما - تقتضى جملتين بعدها تسمى الأولى شرطاً والثانية جواباً، والشرط والجواب يكونان مضارعين معاً أو ماضيين معاً أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً . وهذه الأدوات قسمان : قسم يجزم المضارع فيسكن آخره ويحذف منه النون في الثنية والجمع ومع ياء المخاطبة، وقسم لا يجزمه بل يظل مرفوعاً، وهو لو وإذا . وبذلك تكون الأدوات الباقية جازمة . وقد أخرج منها البصريون ومعهم سيبويه كيف وأيان فقالوا إنها غير جازمتين مثل لو وإذا . ولم تأت أيان في القرآن الكريم شرطية بل دائماً تأتى استفهامية مثل : (أيان يُبعثون ؟ - أيان مُرساها ؟) ومثلها كيف مثل : (كيف تكفرون) ومثل : « كيف أنت ؟ - كيف كنت ؟ » . وإذن ينبغي أن نخرج كيف وأيان من باب أدوات الشرط في النحو التعليمى تخفيفاً على الناشئة .

### (ب) أما

يقال للناشئة إن «أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد» وإنما سماها النحاة شرطية لأنه دائماً تصحبها الفاء مثل : «أما زيد فعالم» ولزوم الفاء في جملتها لا يكفى لأن تسمى شرطية، لسبب طبيعى وهو أنه لا يليها جملتان بل يليها جملة واحدة، والفاء معها إنما هى تأكيد لجملتها، مثلها مثل الفاء التى تدخل فى خبر المبتدأ إذا أفاد العموم مثل : «كل امرئ فله رزق مقسوم» فهى ليست الفاء الداخلة على جواب الشرط بل هى فاء مؤكدة.

ويكثر في «أما» التكرار للتفصيل مثل : ﴿فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر﴾. والمعنى المستمر معها هو التوكيد تنمة لما تحمل هى نفسها من توكيد فى أول جملتها، قال الزمخشري : تقول : زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت : «أما زيد فذاهب».

#### (ج) إلغاء الجازم لجواب الشرط

مما ينبغى أن يلغى فى تعليم الناشئة لأدوات الشرط ما يقوله النحاة من أن الجازم لفعل الشرط هو الأداة وأن الجواب مجزوم بها، وفى رأى ثان أنه مجزوم بفعل الشرط لأنه هو الذى يستدعيه، وفى رأى ثالث أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً، وفى رأى رابع أن الشرط والجواب تجازما، وفى رأى خامس أن الجواب مجزوم بالجوار قياساً على الجرّ بالجوار فى قولهم : «هذا جُحر ضبٌ خربٍ» فقد جاءت خرب مجرورة لجوارها لضب وحقها الرفع لأنها صفة لبحر. وكل ذلك لا غناء فيه ولا فائدة منه تعود على نطق الناشئة، وينبغى أن يحذف من النحو التعليمى.

#### (د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية

توسع النحاة فى إعراب أدوات الشرط الاسمية الجازمة توسعاً تضيق به الناشئة، فهم فى إعراب «مَنْ» الشرطية يقولون إنها مبتدأ فى مثل : «مَنْ يَقُمْ أَقِمْ معه» ثم يختلفون فى خبرها، فمن قائل إنه فعل الشرط وحده المشتمل على ضميرها، ومن قائل إنه فعل الجواب لأن الفائدة تتم به، ومن قائل إنه مجموعهما، لأنها متممان للجملة. و«مَنْ» الشرطية تعرب مبتدأ فى مثل : «من يجلس أجلس معه» وقد تصبح مفعولاً به فى مثل : «من تكرم أكرمه». و«ما» تكون مفعولاً به فى مثل : ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾ وظرف زمان فى مثل : ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾. ومهما مثلها وبمعناها فتكون مفعولاً به فى مثل : «مهما تفعل أفعّل» وظرف زمان فى مثل : «مهما يعيش لا يتعلم». و«أى» تعرب بحسب ما تضاف إليه فهى مبتدأ فى مثل «أى شخص يذهب أنهب معه» ومفعول به فى مثل «أى الكتب تقرأ أقرأ» ومفعول مطلق فى مثل : «أى سير تسيّر أسير معك» وظرف زمان فى مثل : (أيما الأجلين قضيت

فلا عدوانَ على). و«متى - أين - أنى - حيثما» ظروف أو منصوبة على الظرفية أى أن محلها النصب. وحرى أن نستذكر إعراب النحاة لإذا الشرطية، وهى - كما مرّ - غير جازمة - وهم يقولون فى إعرابها: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه» ففى مثل: (وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها) يقال: إذا ظرف زمان منصوب بالجواب وجملة (رأوا) مضافة إلى إذا فى محل جر.

وكل ما قدمت من هذه الأعراب لأسماء الشرط لا يفيد الناشئة فى نطقها أى شىء. وجميعها أسماء مبنية، والمبنيات جميعاً - كما هو معروف - تلزم حالة واحدة فى النطق لا تتغير؛ ولذلك ينبغى إهمال كل هذه الأعراب؛ لأنه لا يترتب عليها فى النطق السليم بها أى فائدة ويكتفى فى الجازم بذكر أنها أدوات شرطية يجزم بعدها الفعل المضارع.

#### المراجع:

- سيبويه ٤٣١/١ وما بعدها.
- المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها.
- المغنى فى أدوات الشرط المختلفة.
- المجمع ٣١٦/٤ وما بعدها.
- التصريح على التوضيح ٢٤٥/٢ وما بعدها.
- الصبان على الأسمونى ٢/٤ وما بعدها.

## حذف زوائد ضارّة

في النحو زوائد ضارة لاتفيد أى فائدة في صحة النطق بالعربية وسلامته، فضلاً عن أنها تعقد النحو وتثقله. ويصورها من بعض الوجوه ما يوضع في بعض الأبواب من الشروط ونعرض جوانب من ذلك، لنهمل في النحو التعليمي دون تردد.

### (١) شروط صيغتي التعجب واسم التفضيل

يشترط النحاة في صيغتي التعجب واسم التفضيل أن تشتق تلك الصيغ من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للتفاوت غير مبني للمجهول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء. وهم بذلك يشترطون في اللفظ الذي يبينان منه ثنائية شروط.

وأول شرط: بناء الصيغتين أو اشتقاقهما من فعل فلا يبينان من اسم مثل الحمار فيقال: ما أحمره وهو أحمر منه كما تقول العامة.

والشرط الثاني أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، وجوّزه الأخفش من كل فعل مزيد، فيقال: «ما أظلم هذا الليل من فعل أظلم - ما أتقاه من فعل اتقى - ما أخصره من فعل اختصر». وما سمع عن العرب منه: «ما أتقنه - ما أصوبه - ما أخطأه - ما أعدله - ما أسنّه». وكل ما سمع فيه التعجب أو جاز منه يجوز في التفضيل لتساويهما وزناً ومعنى.

والشرط الثالث كون الفعل تاماً، فلا تُبنى الصيغتان من فعل ناقص كفعل كان وكاد في تقدير النحاة، فلا يقال: «ما أكون زيداً قائماً» لأنه يترتب على ذلك في رأى البصريين القائلين بالأفعال الناقصة أن تكون قائماً خبراً ثانياً. ولا تمتنع الصيغة في رأى الكوفيين لأن كان في رأيهم فعل تام والمنصوب بعدها مثل «قائماً» حال. وإذن فهذا الشرط ساقط في رأى الكوفيين الذي أخذنا به.



والشرط الرابع بناء الصيغتين من فعل مثبت فلا يبنيان من منفى، وهو شرط ساقط من نفسه، لالتباسه بالمثبت فلا يبنى من مثل: «ما نفعه الدواء» «ما أنفعه» لأنه يناقض مراد المتكلم وأن عدم نفع الدواء هو موضع العجب.

والشرط الخامس بناء الصيغتين من فعل متصرف، فلا يبنيان من فعل جامد مثل نعم وبئس، وهو تصور لصيغ لم تسمع ولا جرت في الألسنة لا قديماً ولا حديثاً، وبذلك يكون هذا الشرط غير ذى موضوع.

والشرط السادس بناء الصيغتين من فعل قابل للتفاوت فلا يبنيان من فعل لا تفاوت فيه مثل مات وفنى، وهو أيضاً تصور لصيغ لم تسمع عن العرب ولا جرت بها الألسنة، إذ لا يمكن التفاضل لموت على موت ولا لفناء على فناء وبذلك يكون هذا الشرط أيضاً ساقطاً وغير ذى موضوع.

والشرط السابع أن لا تُبنى الصيغتان من فعل مبنى للمجهول مثل: «ضُرب زيد» فلا يقال «ما أضربه» خوفاً من الالتباس، إذ لا يعرف حيثئذ العجب من الضارب أو المضروب. وهو شرط غير ذى موضوع كسابقه. ومع ذلك سُمع عن العرب منه في التعجب: «ما أجَنَّهُ من جُنٍّ - ما أشغله من شُغل - ما أزهاه من زُهَى». وهو فى اسم التفضيل أكثر سماعاً مثل: «أزهى من ديك - أشهر من غيره من شهر - وأعذر من عُذر - وأعرف من عُرف - وأنكر من نُكر - وأخوف عاقبة من خيف - وأرجى فى مرضه من رُجى». وتلور هذه الأمثلة فى لغتنا الأدبية واليومية، ولا داعى لأن يضع النحاة فى الشروط شرطاً يضادها ثم يستثنونها منه.

والشرط الثامن أن لا تُبنى الصيغتان من فعل اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنى تعجب ولا تفضيل من فعل عرج، فلا يقال: «ما أعرجه» لأن اسم فاعله أعرج، واستثنى الكسائى إمام الكوفيين بناء الصيغتين من العاهات فيقال: «ما أعوره - ما أعماه» وكذلك من الألوان مثل: «ما أحمره - ما أسوده - ما أبيضه».

وواضح أن شروط صيغتي التعجب والتفضيل لا تثبت جميعاً عند النحاة وفى واقع الأمر فقد نقض الأخفش شرط ثلاثية الفعل الذى تُبنى الصيغتان منه، ونقض

الكوفيون شرط أن يكون فعلاً تاماً. وانتقض شرط أن يكون الفعل مثبتاً لأنه لا يمكن أن تبني الصيغتان من فعل منفي، وانتقض شرط أن يكون متصرفاً لأنه لم يسمع عن العرب بناء للصيغتين أو لإحدهما من فعل جامد، وانتقض شرط أن تبني الصيغتان من فعل قابل للتفاوت أو التفاضل بحكم المنطق إذ ما لا تفاضل فيه لا يكون فيه تعجب ولا تفضيل. وانتقض شرط أن لا تبني الصيغتان من فعل مبني للمجهول للالتباس، وهو ما لم يحدث إلا في صيغ سُمعت عن العرب لا يقاس عليها. والشرط الثامن نقضه الكسائي في العاهات والألوان.

وبذلك تسقط الشروط جميعاً ما عدا أن الصيغتين بُنيان من فعل، وحتى هذا الشرط لا داعي للنص عليه، لأن صيغة التعجب في الحقيقة فعل رباعي واسم التفضيل يوضع دائماً في مشتقات الأفعال. وإذن فالصيغتان جميعاً لا تحتاجان إلى شروط هي في واقع الأمر - منقوضة؛ ولذلك ينبغي أن تحذف كل تلك الشروط في النحو التعليمي إذ لا حاجة للصيغتين إليها، وهي لا تمثل واقعاً لغوياً صحيحاً. ومن الخير أن يكتفى في النحو التعليمي بأمثلة للصيغتين توضح استخدامهما للناشئة توضيحاً كافياً مع إعراب صيغتي التعجب لهم - كما أسلفنا - وهما: «ما أكرمهم - أكرم بهم».

المراجع :

سيبويه ٣٧/١ . ٢٥٠/٢ .

المقتضب ١٧٨/٤ .

المجم ٤١/٦ وما بعدها .

الصبان على الأشمونى ١٦/٣ وما بعدها .

(ب) شروط صاحب الحال

يقول النحاة : إن صاحب الحال ينبغي أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما :

١ - أن يكون معرفة مثل : «دخل زيد غاضباً» . ولا يكون نكرة إلا بمسوغ،

وأهم مسوغاته أن تتقدم الحال عليه مثل : «لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلُّ» أو أن يخصص بوصف كقراءة بعض القراء آية سورة البقرة ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ بنصب مصدقاً على الحالية، أو يخصص بإضافة مثل قوله تعالى : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ أَى مَتَسَاوِيَةٍ. وَأَيْضًا مِنَ الْمَسْوَغَاتِ لِصَاحِبِ الْحَالِ مَجِئُهُ نَكْرَةً أَنْ يَكُونَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ مِثْلُ : «مَا دَخَلَ أَحَدٌ شَاكِيًا - لَا يَقْعُدُ أَحَدٌ خَائِفًا - هَلْ دَخَلَ أَحَدٌ سَاخِطًا؟». وَإِذَا عَرَفْنَا أَنَّ سَبِيوِيَه - كَمَا فِي الْهَمْعِ - جَوَّزَ أَنْ يَأْتِيَ الْحَالُ نَكْرَةً بِدُونِ مَسْوَغٍ وَجَعَلَهُ قِيَاسِيَا عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ اتَّضَحَ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الْعَقْدَةُ الْكَبِيرَةُ فِي بَابِ الْحَالِ حِينَ يَكُونُ صَاحِبُهَا نَكْرَةً قَدْ انْحَلَّتْ وَلَمْ تَعُدْ لَهَا وَلَا لِمَعْرِفَةِ مَسْوَغَاتِ النَكْرَةِ الْمَذْكُورَةِ ضَرُورَةٌ.

٢ - أن لا يكون صاحب الحال مضافاً إليه مجروراً لأنه يقع كما يقول النحاة من المضاف موقع التنوين، وسوَّغ ابن مالك ذلك إذا كان المضاف جزءاً مما أضيف إليه مثل : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا - أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ لأن الصدور في الآية الأولى واللحم في الآية الثانية جزء مما أضيف إليه . وسوَّغهُ أَيْضًا ابن مالك إذا كان مثل جزء لمضاف نحو : ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مُلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ لأن ملَّة الشخص كأنها جزء لا يتجزأ منه أو مثيلة الجزء . وكذلك سوَّغهُ ابن مالك إذا كان المضاف مصدرًا مثل : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ ومثل : «عرفت ذهاب زيد مسرعاً» . وإذا عرفنا أن بعض النحاة جَوَّزَ مَجِئَ الْحَالِ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا اتَّضَحَ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الْعَقْدَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ عَقْدِ الْحَالِ وَصَاحِبُهَا جَدِيدَةٌ بِأَنَّ تَحْذِفَ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ التَّعْلِيمِيَّةِ ، وَخَاصَّةً أَنَّ الْحَالِ جَاءَتْ فِي اللُّغَةِ مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ دُونَ أَى مَسْوَغٍ مِنَ مَسْوَغَاتِ ابْنِ مَالِكٍ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَنْ دَابَرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ وَقَوْلِ زَيْدِ الْخَيْلِ فِي بَعْضِ شَعْرِهِ : «حَلَقَ الْحَدِيدَ مَضَاعِفًا يَتْلَهُبُ» .

وإذن فكل ما عقده النحاة من حديث عن مسوَّغات مجيء صاحب الحال نكرة ومسوَّغاته إذا كان مضافاً إليه جدير بأن يحذف من النحو التعليمي إذ لا طائل وراءه ولا فائدة منه .

## المراجع :

الهمع ٢١/٤ ومابعدها. الصبان على الأشمونى ١٣٥/٢ ومابعدها.

## (ب) شروط عمل إذن النصب

يشترط النحاة لعمل إذن النصب فى المضارع ثلاثة شروط : الشرط الأول أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً مثل « إذن أكرمك » لمن قال لك : « سأزورك » والشرط تحصيل حاصل لأن المضارع المنصوب دائماً يكون زمنه مستقبلاً إذ النصب يخلص زمن المضارع للاستقبال . والشرط الثانى أن يليها المضارع فيجب الرفع لو قلت : « إذن أنا أكرمك » وسوّغ النحاة أن يفصل بينها وبين فعلها بالقسم مثل : « إذن - والله - نرميهم بحرب » وبلا النافية مثل : « إذن لا ترسب » . وسوّغ بعض النحاة الفصل بالنداء مثل : « إذن - يا زيد - أحسن إليك » وبالدعاء مثل : « إذن - عفا الله عنك - أسأحك » وبالظرف مثل : « إذن - غداً - أكرمك » وبمعمول الفعل مثل : « إذن - صاحبك - أكرم » . وقال أبو حيان بحق : إنه ينبغى أن لا يقدم أحد على ذلك إلاّ بسماع من العرب . والشرط الثالث : أن تكون فى صدر الكلام فلا تنصب متأخرة مثل : « أستقبلك إذن » وسوغوا أن تنصب فى وسط الكلام مثل : « إني إذن أكرمك » .

وبعد كل هذه الشروط والمسوغات لإذن فى عملها النصب فى المضارع يحكى عيسى بن عمر الثقفى وسيبويه أن بعض العرب ألغى عملها النصب فى المضارع مع استيفاء كل الشروط . ويقول السيوطى فى الهمع إن البصريين تلقوا إلغاء عملها بالقبول ، ووافقهم ثعلب الإمام الكوفى المعروف . ولذلك أرى إلغاءها من نواصب المضارع فى النحو التعليمى وخاصة أن المضارع بعدها فى القرآن الكريم أتى مرفوعاً مع استيفائها لكل الشروط فى مثل قراءة السبعة : « وإذن لا يلبثون خلافاً لك إلا قليلاً - فإذا يؤتون الناس نقيراً » . وإذا كانت قد ألغيت فى قراءة السبعة ، فينبغى عدم الإبقاء على عملها فى النحو التعليمى .

المراجع :

- سيويه ٤١٠/١ .  
المجمع ١٠٣/٤ .  
المقتضب للمبرد ١٠/٢ وما بعدها .  
الصبان على الأشموني ٢١٦/٣ .

## حذف تعقيدات عسرة

في النحو أبواب تكثر قواعدها كثرة من شأنها أن تحيلها إلى ما يشبه غابة ملتفة لا يستطيع السالك فيها التفوذ منها في سهولة، ونسوق من الأمثلة على ذلك بابي التصغير والنسب مع تصور افتراضى وصيغ شديدة التعقيد.

### (١) تعقيدات باب التصغير

الاسم المصغر هو المصوغ للتحقير مثل كَلْبٍ أو للتقليل مثل وَرَيْقات أو للتقريب مثل قُبَيْل المغرب أو للتعطف مثل بُنْيَة. ولتصغير الاسم ثلاث صيغ : صيغة حُسَيْن في الكلمات الثلاثية وتزداد عليها التاء في المؤنث المجازى الثلاثى مثل دار تصغيرها دويرة ونار تصغيرها نويرة. والصيغة الثانية صيغة جُعْفِر تصغيراً لجعفر في الكلمات الرباعية وما فوقها. والصيغة الثالثة صيغة مُسَيِّكين تصغيراً لمسكين في الكلمات الخماسية وما فوقها. ويحذف في تصغيرها ما يحذف في جموعها. ومثل سفرجل تجمع على سفارج فتصغيرها إما سفيرج وإما سفيريج.

وهذه هي صيغ التصغير، ويستثنى منها أسماء يظل ما بعد ياء التصغير كما كان قبل دخولها وهي :

١ - الاسم المؤنث بالتاء مثل زهرة - فإن التاء تبقى ولايكسر الحرف الثالث في زهرة بل يظل مفتوحاً، فيقال : زَهْرَة.

٢ - الاسم المؤنث الحقيقى مثل زينب فتصغيرها زُيْنَب.

٣ - الاسم المؤنث بألف مقصورة مثل سلمى فتصغيرها سُلَيْمى.

٤ - الاسم المؤنث بألف مدودة مثل حمراء فتصغيرها حُمراء، وتصغر سماء على سُمَيَّة.

٥ - الاسم المضاف إليه في مثل عبد الله فتصغيره عبيد الله.

- ٦ - الجزء الثاني من المركب تركيباً مزجياً مثل «بعلبك» فتصغيرها «بُعْلَبْك» .  
 ٧ - الاسم الملحق به ألف ونون زائدتان بعد أربعة أحرف مثل زعفران فتصغيرها «زُعَيْفِرَان» .  
 ٨ - الاسم المثنى مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيْلَمِينَ» .  
 ٩ - جمع المذكر السالم مثل مسلمين فتصغيرها «مُسَيْلَمِينَ» .  
 ١٠ - جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فتصغيرها «مُسَيْلَمَات» .  
 ١١ - الاسم المنسوب مثل عبقرى فتصغيرها «عُبَيْقَرَى» .

ويلاحظ أن هذه الأسماء لا يستعمل منها سوى رقم واحد في مثل زهرة فيقال «زُهَيْرَة» ورقم ٣ في مثل سلمى فيقال سُلَيْمَى ورقم ٤ في مثل حمراء فيقال «حُمَيْرَاء» إذ جاءت في حديث نبوى ورقم (٥) في مثل عبد الله فيقال عبيدالله . فقيم إذن حشد الستة الأخرى أو شيء منها في النحو التعليمى دون أى فائدة تعود على الناشئة؟ .  
 ويكفى أن تذكر لهم تلك الأسماء المتداولة في أمثلة التصغير وتعرض عليهم دون وضع قاعدة لها .

وقاعدة ثانية هى ردّ المحذوف إلى الكلمات الثنائية :

- ١ - فى مثل أب وأصلها أبو تصغيرها أُبَى ومثلها أخ فيقال أَخَى وفى ابن يقال بُنَى وفى بنت وابنة يقال بُنَيَّة وفى أخت يقال أَخِيَّة، وفى يد يقال يَدِيَّة .  
 ٢ - فى مثل خُذْ وكل ترد إلى فعلها الماضى وتصغر فيقال أَخِيْذْ وَأَكِيلْ .  
 ٣ - فى مثل عدة وصلة يقال فى تصغيرهما «وُعَيْدَة وَوُصَيْلَة» ، ويقال فى تصغير سنة سُنِيَّة أو سُنِّيَّة، ويقال فى تصغير شفة شُفِيَّة .  
 ٤ - وفى مثل هل من الحروف الثنائية إما أن يكمل بحرف علة أو يضعف فيقال «هَلِيل أو هُلَى» .  
 ٥ - وفى مثل يرى تردّ إلى أصلها وهو «يَرَى» فى تقدير النحاة، فيقال فى تصغيرها يُرْيَاي .

والصور الأربعة الأخيرة للتصغير من تحيلات النحاة، ولذلك يجب أن تهمل في تعليم الناشئة.

ويكتفى في الصورة الأولى بذكر أمثلتها المشهورة بين الأمثلة التي تعرض عليها.  
وقاعدة ثالثة تتصل بحروف العلة وانقلابها في التصغير واوًا أو ياء أو حرفاً آخر  
كما في الأسماء الآتية :

- ١ - ما أصله واو مثل قيمة تصغيرها قومة.
  - ٢ - ما أصله واو مثل باب تصغيره بوب.
  - ٣ - ما أصله ياء مثل موقن تصغيره مُيَقِّن.
  - ٤ - ما أصله ياء مثل ناب تصغيره نُيَّب.
  - ٥ - ما أصله همزة مثل ذيب تصغيره ذُؤِيب.
  - ٦ - ما أصله غير همزة مثل دينار تصغيره دُنَيْنِير.
  - ٧ - ما أصله همزة تلى همزة مثل آدم تصغيره أَوْدَم.
- ويضاف إلى ذلك :

- ٨ - ما ثانيه ألف زائدة مثل شاعر تصغيره شُوَيْر.

وواضح أن الأسماء السبعة الأولى المشتملة على حروف العلة لا تجرى في لغتنا الأدبية ولا في لغتنا اليومية، وإذن ينبغي حذف هذه القاعدة من تعليم الناشئة لأنها لا تفيدها أى فائدة في نطقها. أما مثل شاعر فتجرى في الألسنة، ولذلك ينبغي أن تذكر لها بعض أمثلة في التصغير.

وينبغي أن يهمل في تعليم الناشئة اختلاف النحاة في تصغير مثل متَّعد هل هي مُتَّعِد أو مُؤَيَّعِد ومثل فرزدق هل هي فُرَيْزِد أو فُرَيْزِق وفي مثل عيد هل هي عُيَيْد أو عَوِيد وفي مثل شيخ هل هي شُيَيْخ أو شُوَيْخ وفي مثل معاوية هل هي مُعَيَّة أو مُعَيَّوَة، لأن كل ذلك لا تجرى به الألسنة لا في أدب ولا في غيره. ومثله ما تصوره من تصغير أسماء الإشارة في مثل ذاوتا فيقال ذَيَّا وَتَيَّا وفي مثل أولئك يقال أوليَّاك ويقال في هؤلاء هؤلَياك. وما ينبغي أن يهمل أيضًا ما ذكره النحاة من تصغيرات شاذة غير قياسية



مثل تصغير مغرب على مُغَيَّرَان وعشاء على عُشَيَّان وإنسان على أُنَيْسِيَّان وأَصِيل على أُصَيَّلَال. وقد يكون من الطريف أن نذكر أنه جاءت عن العرب أسماء أعلام مصغرة مثل: بُثَيْنَة، قُرَيْظَة، جُهَيْنَة، هُذَيْل، سُلَيْم، سُمَيَّة.

وواضح أن كل قواعد التصغير التي حشا بها النحاة بابه لانتفيد في تصحيح نطق، وهي لذلك حرية بأن تحذف من النحو التعليمي دون تردد هي والأمثلة المتصلة بها، ويكتفى بطائفة من الأمثلة المستخدمة فعلاً في الكتابات الأدبية ولغتنا الدارجة.

المراجع :

- سيبويه ١٠٦/٢ وما بعدها.  
المقتضب ٢٣٦/٢ وما بعدها.  
ابن يعيش على الفصل ١١٦/٥.  
الهمع ١٣٠/٦.  
الصبان على الأشموني ١١٤/٤.

## (ب) تعقيدات باب النسب

النسب إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم مع كسر ما قبلها لتدل على النسب إليه. وتحذف لتلك الياء كل ياء تماثلها في آخر الاسم مثل شافعي إذ تجعل ياء النسب مكانها فيقال في النسب إلى الشافعي «شافعي» أيضاً. وتحذف من آخر الاسم كذلك تاء التأنيث، فينسب إلى مكة وفاطمة: «مكي - فاطمي». وينسب إلى الجزء الأول في مثل «عبد الله» فيقال «عبدى» وإلى الجزء الثاني في مثل عبد المطلب فيقال «مطلبى» وكذلك في كل مبدوء بأبى أو ابن مثل أبى بكر وابن عمر فيقال بكري - عمرى. ويزيد النحاة أنه يحذف من المثني علامة التثنية ومن جمع المذكر السالم علامة الجمع فيقال في النسبة إلى «زيدان - زيدون»: «زيدى». ويحذف من المركب تركيب جملة أو مزج أو عدد العجز أو الجزء الثاني في مثل «تأبط شراً - بعلبك - خمسة عشر» فيقال: «تأبطى - بعلّى - خمسى». ويعود النحاة فيختلفون في النسب إلى

المركب إذ يجيز بعض النحاة أن ينسب إلى الجزء الثاني فيقال «شَرَى - بَكَى - عَشَرَى» أو إليهما جميعاً فيقال : «تأبطى شَرَى - بعلى بَكَى - خَسَى عَشَرَى». وأجاز بعض النحاة فى المركب المزجى أن ينسب إلى مجموعته فيقال «بعلبكى». وهاتان الزيادتان ينبغى أن يحذفا من كتاب النحو التعليمى حتى لا يتعلم الناشئة شيئاً لا طائل وراءه لا فى نطق ولا فى استعمال، وهل ينسب أحد إلى المثني أو المجموع جمع مذكر سالم، أو المركب تركيب جملة أو تركيب عدد. والمركب المزجى هو المستعمل فقط فى كلمتين مشهورتين إحداهما اسم بلدة والثانية اسم إقليم وهما بعلبك وحضرموت وينسبون إليهما «بعلبكى - حضرمى» ويكفى أن يذكرهما كمثليين بين أمثلة النسب، ومثلهما النسب إلى مثل أبى بكر وابن عمر وعبد المطلب، فكل ذلك يكفى فيه التمثيل وإدراج أمثلة له بين أمثلة النسب.

والقواعد تكثر فى باب النسب كثرة مفرطة، وأكثرها لأمثلة لا تجرى فى اللغة الأدبية ولا فى اللغة اليومية. ونقف أولاً عند قواعد القلب فى المقصور والمنقوص والممدود، ثم نلّم بقواعد الحذف المتصلة بالياء قبل الطرف والياء المشددة فى الطرف وردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان.

## ١ - قواعد القلب فى النسب

### (١) الاسم المقصور

إذا كانت ألفه ثالثة قلبت واواً مثل عصا - فتى يقال «عَصَوَى - فَتَوَى». وإذا كانت ألفه رابعة وثانيه ساكن حذفت أو قلبت واواً مثل معنى يقال «معنَوَى أو معنى». وإن كانت ألفه للتأنيث كثر زيادة ألف قبل الواو فيقال فى دنيا دنياوَى. وإذا كانت رابعة وثانيه متحرك فليس فيها إلا الحذف مثل جَزَى (ضرب من السير) فيقال «جَزَى».

وإذا كانت خامسة حذفت مثل : مصلَى - مصطفى يقال : «مصلَى - مصطفى». وأوضح من ذلك فى عصرنا أسماء الدول الغربية مثل «إيطاليا - تركيا - فرنسا» إلى غير ذلك يقال : إيطالى - تركى - فرنسى.

## (ب) الاسم المنقوص

إذا كانت ياؤه ثالثة مثل : شَجٍ وَعُمٍ رُدَّتْ إليه ياؤه وقلب واوًا فيقال «شَجَوِيٌّ - عمويٌّ».

وإذا كانت ياؤه رابعة مثل : قاضٍ جاز قلبها أو حذفها فيقال «قاضي - قاضوي».

وإذا كانت ياؤه خامسة أو أكثر مثل : مستدعٍ حذف فيقال : مستدعيٌّ.

## (ج) الاسم الممدود

إذا كان المدّ بعد حرف واحد مثل ماء جاز فيه الإثبات والقلب واوًا يقال : «مائي - ماوي».

وإذا كانت الألف للتأنيث مثل بيضاء قلبت واوًا يقال «بيضاوي».

وإذا كانت الألف أصلية مثل قُرَاء لم تقلب وسَلِمْتُ يقال قُرَائِي.

وإذا كانت الألف للإلحاق مثل سماء جاز القلب والحذف يقال سمائي أو سماوي.

ويلاحظ أن هذه القواعد المعقدة لاداعي لأن تذكر في النحو التعليمي لأنها تجلب أمثلة لا يمكن أن ترد على خاطر إذ هي غير مستعملة. ويمكن أن يبقى في المقصور بعض أسماء الدول الغربية ومثال واحد هو «معنوي»، ومع ذلك ينبغي أن لا يذكر أنه يجوز فيها معنى لأنها لا تستعمل أبدًا. وكل أمثلة الاسم المنقوص غير مستعملة. أما الممدود فيمكن أن تبقى منه على بيضاوي وسماوي ونحذف سمائي. ولكن أهذه الأمثلة الثلاثة نضع كل شعب هذه القواعد، أوليس من الخير إذن أن نعرضها في النحو التعليمي دون قواعد الصعبة المعقدة؟ بل إنه ينبغي ذلك دون أي تردد ونترك قواعد القلب في النسب إلى قواعد الحذف.

## ٢ - قواعد الحذف في النسب

### (١) حذف الياء قبل الطرف

ما توسط فيه ياء مشددة مكسورة مثل طَيَّب تحذف منه ياءه الثانية فيقال طَيَّبِي .  
وجاء عن العرب طائي في النسبة إلى طَيِّء بقلب الياء الأولى ألفا .  
فَعِيل : مثل : قُرَيْش - هُذَيْل - سُلَيْم يقال فيه : قُرَشَى - هُذَلَى - سُلَمَى .  
وذهب المبرد إلى جواز الحذف والإثبات في هذه الصيغة فيقال : قُرَيْشَى - هُذَيْلَى - سُلَيْمَى .

فَعِيل : مثل : ثَقِيف يقال فيه : ثَقَفَى . والأكثر إثبات الياء فيقال في تميم تميمى .  
والمبرد يجوز هنا أيضاً الحذف والإثبات .  
فُعَيْلَة : مثل : جُهَيْنَة - قُرَيْظَة - مزينة يقال فيها : جُهْنَى - قُرَظَى - مَزْنَى .  
وجاء من هذه الصيغة مثالان بإثبات الياء هما : رُدَيْنَة ، خَزِيمَة فيقال : رُدَيْنَى - خَزِيمَى .

فُعَيْلَة : مثل : حَنِيفَة - بَجِيلَة - صَحِيفَة يقال فيها : حَنْفَى - بَجَلَى - صَحْفَى .  
وجاءت من هذه الصيغة أمثلة بإثبات الياء مثل : سَلِيقَة - طَبِيعَة - عَمِيرَة فقالوا :  
سَلِيقَى - طَبِيعَى - عَمِيرَى ..

فَعُولَة مثل شَنْوَة : قال سيبويه تحذف الواو في النسب فيقال شَنْئَى . وخالفه المبرد فقال : كل ما كان على هذا الوزن يجب فيه الإثبات فيقال في فروقة : فَرُوقَى .

وواضح أن هذه الصيغ جميعاً إما جاء فيها عن العرب الحذف أو الإثبات أو القلب وإما جاء فيها ذلك عن بعض أئمة النحو . وإذن فقيم وضع تلك القواعد وحشدها في باب النسب وهي منقوضة . ويتحتم لذلك أن لا تذكر في النحو التعليمي إنما تذكر بعض أمثلتها المستعملة فقط بين أمثلة النسب مثل قُرَشَى - صَحْفَى .

## (ب) حذف ياء من الياءين في الطرف وقلب الثانية واوًا

مرّ بنا أن الياء المشدّدة في آخر الاسم تحذف في النسب لتحل محلها ياءه، غير أن ذلك إنما يحدث إذا كان قبلها أكثر من حرفين مثل قرشى - هاشمى.

وإذا كان قبلها حرفان حُذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واوًا وُفُتِح ما قبلها مثل غنى - أميّة، فيقال: غَنَوَى - أَمَوَى [وجاء فيها فتح الهمزة].

وإذا كان قبلها حرف فُتحت الياء الأولى وقلبت الثانية واوًا مثل حَيٍّ، فيقال: حَيَوَى.

## (ج) ردّ المحذوف فيما بقى منه حرفان

الاسم الثنائى المحذوف منه فائوه أو عينه مثل: عدة (أصلها وعد) - مُدّ (أصلها منذ) لا يُردُّ إليه شيء.

والاسم الثنائى المحذوف منه لامه أو آخره مثل: أب أصلها أبوّ - أخ أصلها أخوّ - ابن أصلها بنو - سنة أصلها سنوّ - دم أصلها دموّ - يد أصلها يدوّ. كل ذلك ترد إليه لامه المحذوفة، فيقال: أبوى - أخوى - بنوى - سنوى - دموى - يدوى. وهذا الاسم الثنائى المحذوف اللام يدور كثيرًا في اللغة، وهو لذلك لا يحتاج إلى قاعدة؛ لأن جميع كلماته تدور في اللغة الدارجة كما تدور في اللغة الأدبية ويكفى منها بعض أمثلة توضع مع أمثلة النسب، وتضم إليها كلمتا أموى وحيوى.

ويضيف النحاة إلى القواعد السالفة أن ما يختتم بواو أو ياء يظل في النسب كما هو بدون تغيير مثل غَزَوَ وظَبَى، فيقال غَزَوَى وظَبَى إلّا إذا لحقته تاء التأنيث فعينه أو وسطه تُفُتِح وتقلب الياء واوا مثل قرية فيقال قَرَوَى، وهى اللفظة الوحيدة المستعملة - فى اللغة الأدبية والدارجة - وبقية ما يذكرونه من ألفاظ لا ينطق بها أحد.

ورأى بعض النحاة فى مثل نَمَرٍ ودُئِلَ أن يفتح الحرف المتوسط فيقول نَمَرَى ودُؤَلَى، ورأى آخرون أن يظل الكسر فيقال نَمَرَى ودُئِلَى، وإذن لا داعى للقاعدة. وذهبوا فى جمع التكسير إلى النسب لمفرده مثل أنهار وينسب إلى مفردة نهر فيقال نهرى ثم نظروا

فوجدوا النسب إلى الجمع المكسر يكثر في اللغة مثل : أنصار - كلاب (قبيلة) ومثلها  
أغار فيقال : أنصارى - كلابى - أنمارى، ولذلك عادوا فأجازوا النسب في الجمع  
المكسر إليه وإلى مفردة مثل فرائضى وفَرَضَى لعالم الميراث نسبة إلى فريضة وهى الميراث  
ومن النسب إلى الجمع كُتِبَى وملائكى.

وبعد هذه الجولة في غابة النسب الملتفة يتضح أنه لا ضرورة لقواعده في النحو  
التعليمى وأنه ينبغي أن يكتفى فيه بأمثله الطبيعية التى تتداولها الألسنة والتى سُمعت  
فعلاً عن العرب أو قيسست على ما سمع منهم، إذ النحو إنما يوضع على الظواهر  
الطبيعية اللغوية لا على افتراضات محضة لا صلة لها بالاستعمال اللغوى، حتى  
لينسبون إلى مثل عدة ومذ ومصطفى وشج وقاض ومستعل. وكان جميع الألفاظ يمكن  
النسب إليها، دون ملاحظة أن النسب إنما يكون غالباً إلى أب أو جد أو أسرة أو  
عشيرة أو قبيلة أو بلد أو قرية أو دولة أو شعب. لذلك كله ينبغي أن تلغى من النحو  
التعليمى قواعد النسب، ويكتفى فيه بعرض طائفة كبيرة من أمثله المستعملة المألوفة  
وبعض أمثله الشاذة الدائرة على الألسنة مثل النسبة إلى رب ربانى وإلى روح روحانى  
وإلى ناصرة (بلد المسيح) نصرانى وإلى صنعاء صنعانى وإلى بادية بدوى وإلى البحرين  
بحرانى وإلى الرى (بلدة بليزان) رازى وإلى الشتاء شِتَوَى.

المراجع :

المقتضب ١٣٣/٣ وما بعدها.

الهمع ١٥٤/٦ وما بعدها.

التصريح على التوضيح ٣٢٧/٢.

الصبان على الأشمونى ١٣١/٤ وما بعدها.

## (ج) تصور افتراضى وصيغ شديدة التعقيد

مع أن النحاة - وخاصة نحاة البصرة - استطاعوا أن يوجدوا للنحو قواعد مطردة كقواعد العلوم كانوا ما يزالون يُدّلون بافتراضات باحثين لها عن أمثلة وربما صنعوا لها مثالا ليردوا استعمالا فصيحاً أو ليضيفوا بجانب الاستعمال اللغوى الشائع استعمالات قد تفسده أو ليردّوها الصيغة بين نطقين، مما قد يحدث تشويشاً على وضع القواعد النحوية العامة، ونضرب لذلك بعض الأمثلة.

### ١ - ترك استعمال قرآنى لتصور افتراضى

لا يميز البصريون نصب اسم الفاعل للمفعول به إذا كان زمنه ماضياً، فلا يقال : «زيد ضارب عمرًا أمس» بل يضاف اسم الفاعل إلى مفعوله فى المعنى فيقال «زيد ضارب عمرو أمس» وينقض قاعدتهم قوله جَلَّ شأنه فى سورة الكهف : ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالرصيد﴾ أى عتبة الغار الذى أماتهم الله فيه ثم أحياهم منذ مئات السنين . و(باسط) هنا اسم فاعل بمعنى الماضى و(ذراعيه) مفعوله . ولكن النحاة - وأقصده نحاة البصرة - تأولوا استخدام اسم الفاعل فى الآية على أنه لحكاية الحال، لما ذهبوا إليه من أن اسم الفاعل ينبغى أن يضاف إلى مفعوله إذا كان بمعنى الماضى ولا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال مثل المضارع أو بعبارة أخرى : لا يليه مفعول به إلا إذا أشبه المضارع فى زمنه، أما إذا أشبه الماضى فى زمنه كما فى الآية الكريمة فإنه يضاف إلى مفعوله . وكان ينبغى أن يطلوا قاعدتهم ويجعلوا من حق اسم الفاعل بمعنى الماضى أن يليه مفعول منصوب له كما فى هذه الآية وفى آية سورة البقرة : ﴿وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون﴾ بتنوين مخرج وزمنها ماضٍ بدليل ما قبلها فى الآية وما حكّت عن بنى إسرائيل من قتلهم شخصاً أخذ كل منهم يتهم صاحبه بقتله . ومن أجل ذلك أبطل الأخفش البصرى تلميذ سيبويه والكسائى إمام مدرسة النحو الكوفية هذه القاعدة، وقالوا : إن اسم الفاعل يعمل مطلقاً، فإليه مفعول به، وقد يضاف إليه كما فى قوله عز شأنه : ﴿هَذَا بِالْعِصَةِ -

إنك جامع الناس». وهذه القاعدة من قواعد النحو التي وضعتها المدرسة البصرية ينبغي أن تلغى في النحو التعليمي ويوضع مكانها أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به سواء كان زمنه ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، وقد يضاف إليه.

المراجع :

سبويه ٨٢/١ المقتضب ١٤٨/٤ وما بعدها. المغنى ص ٧٧٠.  
الهمع ٨١/٥. الصبان على الأشمونى ٢١٨/٢.

## ٢ - إعمال المصدر منكرًا ومعرفًا بالألف واللام

يكثُر في الاستعمال اللغوى أن يضاف المصدر إلى فاعله ويليهما مفعول به منصوب مثل قوله تعالى : ﴿كذركم آباءكم﴾ ومثل : «أعجبني إكرامك خالدًا» وقد يضاف إلى المفعول مع حذف الفاعل مثل : (لا يسأم الانسان من دعاء الخير) أى من دعائه الخير، وقد يذكر الفاعل مثل : ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ فحج مضاف إلى البيت وفاعله «مَنْ» وأنكر ذلك المبرد وقال : إن «مَنْ» فى موضع خفض بدل من (الناس) قبلها. وإذن يكون الشائع فى الاستعمال اللغوى أن المصدر قد يضاف إلى فاعله ويليهما مفعوله منصوباً أو يحذف فاعله ويضاف إلى مفعوله كما فى المثالين القرآنيين الأولين.

ولم يقف النحاة عند هذه القاعدة العامة بل أضافوا إليها أن المصدر يعمل أيضاً منكرًا ومعرفًا بالألف واللام، أما عمله منكرًا فلم يجدو البصريون له إلا شاهدًا واحدًا فى تقديرهم هو قوله تعالى : ﴿أولطعام فى يوم ذى مسغبة يتيمًا ذا مقربة﴾ بإعراب (يتيمًا) مفعول به لإطعام. وأنكر الكوفيون هذا الإعراب وأعربوا (يتيمًا) مفعول به لفعل محذوف، وكأنما تساءل - فى رأيهم - من سمع الجزء الأول من الآية : ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة﴾ فقال : مَنْ يطعم الإنسان موضوع الحديث فى الآيات، فأجيب : (يتيمًا ذا مقربة) أى يطعم. وعادة لا يقال مثلاً «أعجبتنى كتابة زيدٌ مقالاً» برفع «زيد» على الفاعلية ونصب «مقالاً» على المفعولية، بل يقال قياساً على القاعدة السالفة العامة : «أعجبتنى كتابة زيدٌ مقالاً».



وأما المصدر المعرف بالألف واللام فلم يجد له النحاة إلا شاهدين هما : « لحقت فلم أنكل عن الضرب مِسْمَعًا » و« ضعيفُ النكاية أعداءه » . وسمعا في الشاهد الأول منصوبة بالضرب وهو موضع الشاهد، ورد ذلك بعض النحاة وقال إنها منصوبة بلحقت، وإذن لا تكون شاهدا لعمل المصدر المعرف بالألف واللام في مفعول به . ويمكن في الشاهد الثاني أن تكون « أعداءه » منصوبة بنزع الخافض، أى لأعدائه . وبذلك يسقط هذا الشاهد مثل سابقه ولا يعود هناك موجب للقاعدة . ومن قديم أنكرها كثيرون من النحاة والبغداديون من أمثال أبى على الفارسي وقوم من البصريين أمثال المبرد، فقد كان يأبى عمل المصدر المعرف بالألف واللام المفعولية فما وراءه لاستفحال الاسمى فيه كما يقول الرضى إذ التعريف بأل من خصائص الأسماء . وإذن تسقط هذه القاعدة، ولا تبقى سوى قاعدة واحدة هى القاعدة العامة الأولى التى تجرى فى الاستعمال وتشيع فى الألسنة .

المراجع :

سيبويه ٩٩/١ .

راجع المقتضب ١٤/١ وما بعدها وتعليق المحقق .

الرضى على الكافية ١٨٣/٢

الهمع ٧١/٥ .

الصبان على الأسمونى ٢١٢/٢ .

### ٣ - إعراب التوابع حسب المحل

يقول المبرد فى المقتضب : إن التوابع يراعى فيها إما الإعراب على اللفظ وإما الإعراب على المحل ، فمثل « ما جاءنى من أحد عاقلٍ » أنت فى « عاقل » بالخيار إن شئت جعلتها نعتاً مجروراً مثل « أحد » منعوتها ، وإن شئت جعلتها نعتاً مرفوعاً لأن لفظة أحد مجرورة بمن الزائدة ومحلها الرفع فى المعنى ؛ لأنها فاعل جاء . وطبق ذلك النحاة فى المواضع الآتية :

## (١) توابع اسم انْ

يجوز النصب في توابع اسم إن حسب اللفظ والرفع إتباعاً لمحلها مع اسمها فإنه رفع، إذ حلاً معاً محلّ مبتدأ مرفوع. وقد جاءت في القرآن الكريم آيتان يظن فيهما أنه عطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر، وهما آية سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وآية سورة الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ في قراء من رفع كلمة: (وملائكته). ويرى سيبويه أن المعطوف في الآية الأولى منوئى التأخير، وبذلك يجعله مبتدأ لجملة مستقلة والخبر محذوف بدلالة خبر إن عليه. ورأى آخرون قياساً على رأى سيبويه أن المحذوف في الآية الثانية هو خبر إن المدلول عليه بقوله عزّ شأنه: ﴿وملائكته يصلون على النبي﴾ وهو تقديراً يصلّى أى أن الله تعالى يصلّى وملائكته يصلون على النبي. وبذلك يخلص سيبويه وبعض النحاة في الآيتين الكريميتين من فكرة العطف على محل إن واسمها بالرفع لأنهم لا يسيغون فكرة الإتيان على المحل التي رأيناها عند المبرد. وكان يرى - كما ذكرنا - أن الكلمتين المعطوفتين في الآيتين معطوفتان على محل إن واسمها أو على اسمها وحده لأنه في الأصل كان مبتدأ، ورجّح الرأى الأول. وجهور النحاة يأخذون برأى سيبويه ومن تابعه في الآيتين غير أنهم يعودون فيجوزون - مع المبرد - العطف على محل إن واسمها بالرفع بشرط استكمالها للخبر في مثل: «إن زيدا قائم وعمرو» بينما سيبويه - كما قلنا - لا يميز في ذلك العطف بالرفع ويحتم دائماً العطف بالنصب. وكذلك الحكم مع بقية التوابع لاسم إن عند المبرد، إذ يأخذ الحكم نفسه عنده «أنّ ولكن» من أخوات إن، أما سيبويه فلا يميز في كل التوابع مع اسم إن وأخواتها إلا النصب تبعاً للفظ، وهو الرأى السليم الذي ينبغي أن لا يقرر سواء في النحو التعليمي.

## المراجع :

سيبويه ٢٨٥/١ .

المقتضب للمبرد ٢٨١/٣ و ١١١/٤ وما بعدها .

المغنى ص ٥٢٧ .

المهمع ٢٨٩/٥ وما بعدها .

الصبان على الأشمونى ٢٢٦/١ وما بعدها .

## (ب) توابع اسم «لا» النافية للجنس

يقول سيبويه : « اعلم أنك إذا وصفت المنفى [بلا] فإن شئت نَوَّنت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنوِّن ، وذلك قولك لا غلامَ ظريفًا لك ولا غلامَ ظريف لك . فأما الذين نَوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم و«لا» بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفى . وأما الذين قالوا : « لا غلامَ ظريف لك » دون تنوين فإنهم « جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد » . ومعنى ذلك أن سيبويه يميز في نعت اسم « لا » أن يكون مبنياً مثله على الفتح وكأنه رُكِبَ معه تركيب خمسة عشر أو أن يكون منصوباً منوناً ، وقال : إن ذلك هو الأكثر . والإعرابان جميعاً يراعيان اللفظ فاسم لا مبنى على الفتح فيما أن يفتح الوصف مثله وكأنه أصبح مركباً معه وإما أن ينصب مثل : « دعوته الرءوفَ الرحيمَ » بنصب الرءوف الرحيم نعتين للضمير المبنى . والنصب مطَّرد في غير اسم لا ؛ ولذلك كان هو الأكثر في الاستعمال مع اسم لا بحسب سيبويه الدقيق . وتبعه المبرد يميز الوجهين في نعت لا النافية للجنس ، ولم يلبث أن أجاز في النعت وجهاً ثالثاً هو الرفع مراعاةً لمحل « لا » مع اسمها لأن محلها الابتداء ، فنقول : « لا غلامَ ظريف لك » وعُقب على ذلك بأن النعت على اللفظ أحسن . ونصَّ على أنه إذا عُطف على اسم لا النافية للجنس في مثل : « لا رجلَ وغلاماً عندك » لم يميز في المعطوف البناء على الفتح ؛ لأنه لم يعد مركباً مع موصوفه إذ انفصل عنه بالواو . ومعنى ذلك أنه يجوز في المعطوف على اسم لا النصب والرفع في مثل : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » بنصب امرأة أو رفعها مع

التنوين. وبالمثل لا يجوز البناء على الفتح للمؤكد اللفظي في مثل: «لا ماء ماء في الإناء» بنصب ماء الثانية أو رفعها مع التنوين. ومثل المؤكد اللفظي والمعطوف البدل في نحو: «لا أحد رجلا وامرأة في الدار» بنصب لفظي «رجلا وامرأة» أو رفعها على البديلة.

ونخلص من ذلك إلى أن نعت اسم «لا» النافية للجنس يجوز فيه البناء على الفتح والنصب والتنوين في رأى سيبويه، ويجوز معها الرفع باعتبار محل لا مع اسمها في رأى المبرد. أما بقية التوابع فلا يجوز فيها البناء على الفتح، ويجوز فيها النحاة مع المبرد الرفع على محل لا مع اسمها مثل: «لا غلام وزيد في الدار» و«لا أحد زيد في الدار» وهما صيغتان جليهما النحاة للاستقصاء في الأمثلة ولم ينطق العرب بهما ولا بكثير من أمثلة هذه التوابع.

وسيبويه لا يجوز في التوابع جميعا اعتبار محل المتبوع في الإعراب مع لا فكل ما جوزه النحاة في توابع اسم لا النافية للجنس من الرفع حين يكون معطوفاً أو مؤكداً لفظياً أو بدلاً يمنع سيبويه ولا يميز مذهبه فيها حينئذ سوى النصب مع التنوين، وهو ما نرى تعميمه في نعت اسم لا النافية للجنس، لأن بناءه وتركيبه مع موصوفه تركيب خمسة عشر يعد شذوذاً في اللغة.

المراجع:

سيبويه ٣٤٩/١ وما بعدها.

المقتضب ٣٦٧/٤ وما بعدها.

ابن يعيش على المفصل ١٠٨/٢.

الهمع ٢٨٦/٥ وما بعدها.

الصبان على الأشمونى ٩/٢.

(ج) توابع المضاف إليه المصدر

إذا كان المضاف إليه المصدر فاعلا في المعنى مثل : «نَظَّمُ زيدُ الشاعر جيد» كان لك في كلمة الشاعر، وهي نعت لزيد المضاف إلى المصدر أن تجربها مراعاة للفظ المنعوت زيد، ولك أن ترفعها مراعاة لمحلله لأنه فاعل في المعنى. وإذا كان المضاف إليه المصدر مفعولا به في المعنى مثل : «إطعام البائس والمسكين واجب على كل مسلم مقتدر» كان لك في المسكين أن تعطفها على البائس بالجر مراعاة للفظها، ولك أن تنصبها مراعاة لمحلها لأنها مفعول به في المعنى. ومذهب سيويه ومن تابعه من نحاة البصرة أن ليس لك في المثالين السابقين وما يشبههما إلا الجر مراعاة للفظ المنعوت سواء مع النعت والعطف كما في المثالين أو مع التوكيد في مثل : «قراءة المقالات جميعها متعبة» أو مع البذل في مثل «عمل صديقك زيد مرضى» بينما يميز بعض النحاة نصب التوكيد في المثال الأول لأن المقالات مفعول به في المعنى ورفع البذل في المثال الثاني لأن لفظة صديقك فاعل في المعنى، وهو تكلف واضح. ولذلك كان ينبغي أن نعمم في النحو مذهب سيويه وأن ننطق النعت والعطف والتوكيد والبذل في جميع التوابع لما يضاف إليه المصدر مجرورة.

## المراجع :

سيويه ٩٨/١.

المعنى ص ٥٢٨.

المجم ٢٩٣/٥.

الصبان على الأشمونى ٢١٦/٢..

(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول

إذا أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله مثل : «هل أنت مرسلُ زيد وعمرو إلى خالد» جاز في المعطوف وهو «عمرو» الجر على اللفظ أو مراعاة للفظ زيد، وجاز النصب فيقال «وعمرا» مراعاة لمحل زيد لأنه مفعول به في المعنى. يقول المبرد : والجر عربى

جيد مثل النصب. ومنع سيبويه النصب لأنه يأتى فى التوابع جميعاً النظر فى نطقها أو بعبارة أخرى فى إعرابها إلى المحل كما مرّ بنا. وإذا أضيف اسم المفعول إلى مرفوعه أو كما يسمى نائب الفاعل مثل «زيد محمود المقاصد الحسنة» جاز فى النعت وهو الحسنة أن يكون مجروراً مراعاة للفظ المقاصد المضاف إليها اسم المفعول «محمود»، وجاز أن ترفع فيقال: «زيد محمود المقاصد الطيبة» مراعاة لمحل المقاصد لأنها نائب فاعل مرفوع فى المعنى لاسم المفعول «محمود»، كأنك قلت «زيد مقاصده الطيبة محمودة». ومذهب سيبويه ومن تابعه من نحاة البصرة إلغاء إعراب توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول حسب محل المتبوع أو مراعاة له، فلا يجوز نصب المعطوف فى المثال الأول ولا رفع النعت فى المثال الثانى، بل يُجرّان، وكذلك الشأن مع التوكيد والبدل.

المراجع :

سيبويه ٨٧/١.

المقتضب ١٥١/٤.

المغنى ص ٥٢٨.

المع ٢٩٥/٥.

الصبان على الأشمونى ٢٢٣/٢.

(هـ) توابع المنادى

المنادى هو الاسم المستدعى بيا أو إحدى أخواتها الست، وهى الهمزة وآ وآى وأى وأيا وهيا مثل «يا زيد - أزيد - أيا زيد». والمنادى إما مفرد أو غير مفرد. والإفراد فى باب النداء يعنى أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، أما المثنى والجمع فيعدان مفردين فى هذا الباب. والمضاف مثل: عبد الله وشبيهه الاسم العامل فيما بعده سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة مثل: «يا معلماً تلاميذ الحى» - يا محموداً أعماله - يا جيلاً خلقه». والنكرة فى هذا الباب قسمان: قسم مقصود أو متعين لأنه مخاطب مثل: «يا رجلاً» لمن مخاطبه، وقسم غير مقصود أو متعين يراد به أى شخص

مثل : « يا متكاسلا ذاكر - يا جاهلا تعلم - يا لاهيا فُكّر في مستقبلك » .  
 والمنادى إذا كان علما أو نكرة متعينة مقصودة ضُمَّ آخره أو رفع دون تنوين مثل :  
 يا زيد - يا خائف .  
 والمنادى إذا كان معرّفا بالألف واللام سبقته أيها أو اسم إشارى وضم آخره مثل :  
 « يا أيها الرجل - يا هذا الرجل » .  
 وإذا كان المنادى لفظ الجلالة تذكر معه « يا » وقد تحذف ويعوّض عنها بيمين مشددة  
 مفتوحة مثل : « يا الله - اللهم » .

والمنادى إذا لم يكن علما ولا نكرة مقصودة نُصب آخره، وذلك إذا كان :  
 (أ) مضافا مثل : « يا عبد الله » .  
 (ب) نكرة غير مقصودة ولا متعينة مثل : « يا محسنا والِ إحسانك » لا تقصد  
 شخصا بعينه ومثل « يا غافلا والموت يطلبه » .  
 (ج) شبيها بالمضاف مثل : « يا مجيدا عملك - يا مرموقا جهّذك - يا حسنا  
 تصرّفك » .

وبعد أن اتضح لنا صور المنادى نسوق أحكام توابعه، وهل يراعى فيها لفظه  
 إذا كان علما أو نكرة مقصودة فيرفع التابع مثلها أو ينصب لأن مثل : « يا زيد » في  
 مقام أدعو زيدا، فكان المنادى مفعول به في المعنى، وتلك هي الأحكام :  
 النعت : إذا كان التابع نعتا مفردا لمنادى مفرد مضموم : علم أو نكرة مقصودة جاز  
 فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى وجاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى إذ هو في معنى  
 المفعول به، فنقول : « يا زيد الطويل أو الطويل - يا رجل الظريف أو الظريف » .  
 واختار سيويه في إعراب هذا النعت وما يماثله الرفع مراعاة للفظ المنادى وأنه  
 مضموم .

وإذا كان النعت لمنادى مفرد مضافا فليس فيه إلا النصب مثل : « يا زيد صديق  
 عمرو » لأن النعت إذا حل محل المنعوت نُصب فقلت : « يا صديق عمرو » .  
 وإذا كان النعت لمنادى مضاف فليس فيه إلا النصب سواء أكان مفردا أو مضافا

مثل : «يا عبدالله العاقل - يا عبدالله صاحب خالد» .

وإذا كان النعت لمنادى شبيهاً بالمضاف فتحكمه حكم سابقه ليس فيه إلا النصب  
مثل : «يا مرموقاً جهنك صاحب خالد» .

التوكيد : حكمه حكم النعت، فتقول في التوكيد للمنادى المفرد : «يا زيد نفسك  
أو نفسك - ويا طلاب أجمعون أو أجمعين» بالرفع والنصب، وتقول للمنادى  
المضاف : «يا عبد الله نفسك» نصبا لا غير.

للعطف : يحل المعطوف على الشيء محله، لذلك رأى بعض النحاة أن يعامل  
معاملة منادى مستقل، فتقول : «يا زيد وعمرو» رفعاً لعمرو فقط . وجوز الكوفيون  
فيه النصب مع المنادى المفرد المضموم كما في المثال السابق، فيكون حكمه حكم  
النعت والتوكيد فتقول : «يا زيد وعمرا» كما في الآية الكريمة : ﴿ولقد آتينا داود منا  
فضلاً يا جبال أوبي معه والطير﴾ بنصب الطير عطفاً على النكرة المقصودة جبال .  
وأغرب ما قيل في نصب الطير أن الطير معطوفة على لفظة «فضلاً» في الآية أو إنها  
مفعول معه . ويقول البصريون في المعطوف : «يا زيد وعبد الله أقبلا»، و«يا عبد الله  
وزيد أقبلا» فالمعطوف عندهم دائماً كأنه منادى مستقل .

البدل : يحل البدل محل المبدل منه، فيعامل معاملة المنادى المستقل يُضَمَّ إذا كان  
مفرداً وينصب إذا كان مضافاً مثل : «يا أبا حسن علي» - «يا علي أبا حسن» .

ونحن إنما ذكرنا في توابع المنادى أهم الآراء، وخاصة للمدرسة البصرية، وقد  
أوجب جمهور الكوفيين النصب مطلقاً لثلاث من توابع المنادى هي النعت والتوكيد  
والعطف، وجوز قوم في البدل النصب مطلقاً أيضاً . وإذن يمكن أن تكون للباب  
قاعدة مطردة هي النصب لتابع المنادى نعتاً وعطفاً وتوكيداً وبدلاً . غير أنه ليست  
هناك حاجة حقيقية لعرض هذا الباب على الناشئة لسبب مهم، وهو أنه لا يجري في  
الاستعمال اللغوي العصري الأدبي وبالمثل اليومي . ونفس الأمثلة التي جاءت منه في  
الشعر القديم قليلة جداً ولم يأت منه في القرآن الكريم إلا مثال واحد هو المثال  
السابق، ولا بأس من أن يقال للناشئة: إن المعطوف على المنادى قد ينصب إذا كان



معرفةً بالألف واللام كما في الآية الكريمة، دون إعانت لهم بعرض صور هذا الباب التي صاغها النحاة بوحى من افتراضاتهم والتي لا تجرى في الاستعمال اللغوى الأدبي الحديث.

#### المراجع :

- سيبويه ٣٠٣/١ وما بعدها.
- المقتضب ٢٠٧/٤ وما بعدها.
- شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ وما بعدها.
- الرضى على الكافية ١١٩/١ وما بعدها.
- الهمع ٢٨١/٥ وما بعدها.
- التصريح على التوضيح ١٧٣/٢.
- الصبيان على الأشمونى ١١٢/٣ وما بعدها.



القسم الثالث

في استكمال النحو التعليلي لنواقص ضروريته



## القواعد الأساسية للنطق السليم

أول نقص نلاحظه في النحو التعليمي هو أن كتب الناشئة تخلو من قواعد النطق الصحيح لمخارج الحروف في العربية وصفاتها في الحركات والتشديد والتنوين. ومن بيان الفروق بين حروف اللين وحروف المد، وبين همزى القطع والوصل ومواضعها في الكلمات أسماء وأفعالا، والفروق بين أل القمرية والشمسية، وإدغام الحروف المتماثلة وما قد يدخلها من إبدال. وكان النحاة السابقون لا يعرضون لذلك لأن الناشئة كانت تتعلمه مع حفظها للقرآن الكريم وأخذها بقواعد تلاوته وتجويده، بل لقد وضع علماء القراءات لها في ذلك علم التجويد المعروف، مما جعل النحاة السابقين يستغنون عن بيان قواعد النطق السديد لكلم العربية وحروفها وحركاتها اكتفاءً بوقوف الناشئة على ذلك خلال حفظها للقرآن الكريم. غير أن الناشئة الآن لا تبدأ حياتها العلمية بحفظ الذكر الحكيم كما كان الشأن في القديم، وبالتالي لا يوضع تحت أبصارها شيء مما يتصل بالنطق القويم للعربية، فلا هي تميز بدقة بين مخارج الحروف المتقاربة مثل الطاء المجهورة والتاء المهموسة ومثل القاف المجهورة والكاف المهموسة ومثل الغين والذال مما له دوى واللام والراء والميم مما لا دوى له، ولا هي تميز بين حروف اللين في مثل : «دور - دين» وحروف المد أو حروف العلة المملودة في مثل : «قال - يقول - يميل».

والطامة الكبرى أن الناشئة أصبحت لا تعرف الفرق بين همزى الوصل والقطع في الأسماء والأفعال، فمثل : «ابن - اثنان» تنطقها بهمزى قطع وهمزتها همزة وصل، ومثل : «اكتب - اكتب اكتب» انتصر انتصارا، كل ذلك تنطقه الناشئة بهمزة قطع وهمزتها همزة وصل. وأصبح من الصعب أن تميز الناشئة بين أل القمرية وأل الشمسية وكيف أنهما يقتسمان الحروف الهجائية التالية، فإن لم تدغم لام أل في الحرف التالي لها كانت القمرية مثل : «الأهل - الجمل - الحجر - العلم» وإن أدغمت أل فيها بعدها

كانت الشمسية مثل : « الدنيا - الزهر - الصبر - الظل ». ويشيع على السنة كثير من المتفاسحين خاصة إظهار آل الشمسية في مثل : « الشوق - النعمة » وهو خطأ نشأ من أنهم لم ينبهوا في تعليمهم إلى أن الأسماء حين تعرف بالالف واللام تتوزعها آل الشمسية والقمرية.

ومما ينبغي وقوف الناشئة عليه إدغام الحروف المتماثلة والمتقاربة مثل إدغام الدال في أختها في قولك : « قد دعاه » وإدغام الدال في التاء لاتحاد مخرجهما كقولك : « قد ترقى » وإدغام الدال في الظاء مثل : « قد ظلم ». وأيضاً ينبغي أن تقف الناشئة على صور الإبدال في النطق أو بعضها على الأقل كإبدال النون ميماً في مثل : « منبر - من بعد » وإبدال الضاد طاء في مثل « نهضت ».

وكل ما ذكرت حتى الآن أشياء قد تبدو يسيرة، ولكنها بعيدة الأثر في النطق بالعربية نطقاً صحيحاً قوياً. ولا أرتاب في أن عدم تعليمها للناشئة هو السبب الحقيقي في أننا حين نستمع إلى شاب لا نكاد نفهم كلامه ولا ما يريد أن يقول، لأنه ي مضغ الكلام وحروفه مضغاً، وكان عوامل التعرية التي تصيب الطبيعة بما تحدث فيها من تحاتٍ ومن تساقطٍ حدث ما يماثله في الكلام على السنة الشباب، فسقطت بعض حروف الكلام وأجزائه بحيث أصبح لا يكاد يفهم المراد منه حين سماعه من بعض الشباب. ولا علاج لذلك إلا بجلب بعض قواعد النطق السليم من علم التجويد كما صنعت في مقدمة القسم الصرفي الأول في كتاب « تجويد النحو » رجاء الانتفاع بتلك القواعد في تقويم السنة الناشئة حتى تحسن أداء الكلم في العربية. وحتى تختفى من ألسنتها ظاهرة مضغ الكلام وما يداخله في بعض جوانبه من تحاتٍ.

## جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد

معروف أن ضمائر الرفع المتصلة قسمان : مسترة وبارزة، والمسترة قسمان : جائزة الاستتار مع الماضي والمضارع في حالة الغيبة للمفرد والمفردة في مثل : « غاب - غابت - يغيب - يغيب » وواجبة الاستتار مع المضارع للمتكلم أو المتكلمة أو المتكلمين أو المتكلمات مثل : « أغيب - أغيب » وكذلك للمخاطب المفرد مثل : « تكتب » . والبارزة من ضمائر الرفع المتصلة ستة : « التاء » مع الماضي مرفوعة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و « نا » مع الماضي للمتكلم المعظم نفسه وللمثنى وللجمع ذكورا وإناثا و « الياء » للمخاطبة في المضارع والأمر . والألف للمثنى مثل : « قاما - يقومان - قوما » و « الواو » لجمع الذكور مثل : قاموا - يقومون - قوموا » والنون المفتوحة لجمع الإناث مثل : قُمنَّ - يقمن - قُمنَّ . ويختلف الفعل الثلاثي باختلاف بنائه في تصريفه مع الضمائر، إذ هو إما سالم جميع حروفه صحيحة وليس بينها حرف من حروف العلة مثل « كتب » وإما مهموز في أوله أو في ثانيه أو في ثالثه مثل : « أمر - دأب - ملأ » . والمهموز كالسالم في اتصاله بالضمائر إلا أن يكون مهموز الوسط مثل : « سأل » فقد تسهل الهمزة وتقلب ألفا ويكون حكمه حينئذ حكم الأجوف . وإما مضعف وهو كالسالم إلا ما يحدث فيه من فك الإدغام وعدم فكه تارة أخرى . وإما مثال وهو ما أوله حرف علة مثل : « وعد » . وإما أجوف وهو ما ثانيه حرف علة مثل : « قال » . وإما ناقص وهو ما ثالثه حرف علة مثل : رمى .

وتصريف الفعل الثلاثي بصوره السالفة مع ضمائر الرفع المتصلة بالغ التعقيد إذ يختلف من صورة إلى أخرى، فالفعل الثلاثي السالم إذا كان ماضياً بُنى على الفتح مع الغائب والغائبة إفراداً، وتثنية وضم مع واو الجماعة وبنى على السكون مع المتكلم

والمتكلمة والمخاطب والمخاطبة إفراداً وتثنية وجمعاً وكذلك مع جمع الغائبة. وإذا كان مضارعاً بُنِيَ على السكون مع نون النسوة في حالتى الجمع للمخاطبات والغائبات وأعرب في بقية الصيغ إمّا بالضمّة في مثل: «أكتب» وبشوت النون في الأفعال الخمسة في مثل: «تكتبان». وإذا كان أمراً بُنِيَ على ما يجزم به مضارعه. والفعل المهموز حكمه في ذلك حكم السالم، وكذلك المضعف إلا أن حرفيه الثانى والثالث المدغمان في مثل: «رد» قد يظل إدغامهما وقد يفك. والإدغام واجب إذا كان الضمير مستتراً جوازا أو وجوباً أو كان بارزاً ساكناً سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً. ويُفك الإدغام إذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، ويجوز الإدغام وفكّه في المضارع المجزوم بالسكون وكذلك في مثيله من الأمر مثل: «لم ترد - لم تَرُدْ - رد - أرُدْ». والفعل المثال تصريفه مماثل لتصريف الفعل السالم إلا أن حرفه الأول يحذف في المضارع والأمر مثل: «وهب - يهب - هب».

وتصريف الفعل الأجوف مع ضمائر الرفع المتصلة يختلف باختلاف صورته، وهى ثلاث: «قال» ومضارعها يقول، و«خاف» ومضارعها يخاف، و«مال» ومضارعها يميل. والفعل الأجوف الأوّل: «قال» يظل محافظاً على ضمته في جميع تصاريفه مضارعاً أو أمراً مع بقاء الواو أو حذفها، وكذلك حين تحذف ألفه في الماضى مع المتكلم والمخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً ذكوراً وإناثاً وكذلك مع جمع الغائبة. والفعل الأجوف الثانى: «خاف» يحافظ على الفتحة في تصاريف المضارع والأمر سواء بقيت مع الألف أو حُذفت، وإذا اتصل الماضى بضمير رفع متحرك قلبت الفتحة كسرة. وأما الفعل الأجوف الثالث: «مال» فإنه يحافظ على كسر أوله مع المضارع والأمر، وكذلك فى الماضى إذا اتصل بضمير رفع متحرك.

وتصريف الفعل الناقص مع ضمائر الرفع المتصلة قد يكون أكثر تعقيداً من كل ما سبق، لأن له أربع صور، فقد يُضَم حرفه الثانى فى المضارع وتتحول ألفه وأوّا مثل: «دعا يدعو». وقد يكسر حرفه الثانى فى المضارع وتقلب ألفه ياء مثل: «رمى يرمى». وقد تبقى فتحة وألفه فى المضارع مثل: «رعى يرعى». وقد يكون فى الماضى يائياً وتتحول ياؤه فى المضارع ألفاً مثل: «بقى يبقى». ويلاحظ فى تصاريف



هذه الصور الأربع أن حرف العلة يحذف في أكثر صيغها الماضية ما عدا رضى فإنه يبقى بها مع تاء التانيث. وتظل في هذه الصيغ حركة الحرف السابق لحرف العلة مفتوحة في «دعا - رمى - رعى» وتضم مع «بقي» في صيغة الغائبين فيقال: «بقوا» وتحذف «دعا» بالواو في تصاريفها مع الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك وكذلك مع المضارع وتحذف فيه مع ياء المخاطبة وجماعة الذكور. ومثل دعا في ذلك كله: «رمى». أما رعى فتقلب ألفها ياء مع الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك ومع المضارع المثني. وفي كل صيغ المضارع يظل الحرف السابق للألف في مثل «أسعى» و«أرضي» مفتوحاً إشارة إليها. والأمر في كل الصور يُبنى على ما يجزم به مضارعه.

وإنما وضعت كل هذه القواعد لتصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة لأدل بوضوح على أنها تبلغ من العسر والتعقيد ما يجعلها تستعصى على الناشئة فهما واستيعاباً إلا أن تُصنع لها جداول تطبيقية تجسمها لهم، وتجعل فهمها والبصر بها مثلاً ميسراً. وأكثر اللغات شَبهاً بعريبتنا في صعوبة تصريف الفعل مع الضمائر اللغة الفرنسية، ونحوها لا يعرض هذا التصريف على الناشئة في قواعد نظرية إنما يعرضه في جداول واضحة، تيسر لهم استخدامه وتجعل إدراكهم له قريب المثال، وسرعان ما يدركونه ويستخدمونه استخداماً سليماً صحيحاً. وهو ما يجعلني ألح بقوة على وضع جداول لتصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة حتى تستوعب الناشئة صورته وصيغته وتمثلها تمثلاً دقيقاً. وبالمثل ينبغي أن توضع جداول مماثلة لتصريف الفعل المضارع وفعل الأمر مع نون التوكيد، حتى تستبين للناشئة قواعدها وأمثلتها. وقد ضمنت كتاب «تجديد النحو» هذه الجداول جميعاً.

## في أقسام الاسم وتصاريفه

لا يُعنى في تعليم الناشئة العناية الكافية بالحديث عن التأنيث للاسم وعلاماته واستعمالاتها المختلفة الكثيرة، ولا بالحديث عن نون المثنى والجمع وعلاقتها بالتثنية في المفرد ومقارنتها بنون الأفعال الخمسة في المضارع، ولا ببيان الاتساع في استخدام جمع المؤنث السالم وكذلك استعمال المصدر الصناعي، والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى. وظل المضاف كما ظلت التوابع تدرس في باب الجملة وهما حريان بأن يعرضاً في باب الاسم المفرد لا الجملة. ونوضح ذلك في السطور التالية

### (١) علامات التأنيث في الاسم - تاء التأنيث اللفظى

معروف أن علامات التأنيث في الاسم ثلاث، هى التاء والألف المقصورة والألف المدودة، وهى تميز المؤنث من المذكر، وأكثرها استخداماً لذلك التاء كما فى : «امرؤ امرأة - فتى فتاة» وخاصة فى الصفات مثل : «طالب طالبة - شاعر شاعرة». غير أن اللغة استخدمت هذه التاء أحياناً فى غير المؤنث، وفيما يسمى بالمؤنث اللفظى وبحسن أن تعرف الناشئة ذلك وأن له مواضع واستعمالات معينة على هذا النمط.

أولاً : مع بعض الأسماء المذكورة مثل : «حمزة - طلحة» وتأخذ حكم المؤنث فى جمعه وإعرابه.

ثانياً : للدلالة على الذم الشديد مثل «إمعة» أى تافه لا رأى له، ويجمع على إمعات ويوصف به الرجل والمرأة.

ثالثاً : للدلالة على المبالغة فى المدح مثل : «علامة - نسابة - راوية» ويوصف بكل ذلك الرجل والمرأة.

رابعاً: للدلالة على الوحدة مثل: «حامة» وهي تطلق على الذكر والأنثى.

خامساً: للدلالة على الكثرة أو الطائفة مثل: «شافعية - مالكية - صوفية - معتزلة - شاذلية - سنية».

سادساً: عوض عن محذوف في الكلمة مثل «شفة» فالتاء فيها عوض عن واو، بدليل أنها تظهر في النسب إليها فيقال شفوى، ومثلها «سنة» يقال في نسبها «سنوى» وتجمع على سنوات. ويكثر ذلك في المصادر مثل: «عدة» أصلها وعد، حذفت منها الواو وعوضت عنها التاء ومثل «إقامة» أصلها إقوام حذفت منها الواو وعوضت عنها التاء، ومثلها تنمية ولذلك ينسب إليها تنموى وعلى شاكلتها تربية وتربوى.

سابعاً: تلحق ببعض الجموع مثل: «فتية - أودية - حجارة - أساتذة - طلبة».

وكل ذلك ضرورى أن يعرض في النحو التعليمى حتى تتضح استعمالات التاء في غير التأنيث الحقيقى.

وعادة أمثلة الألف المقصورة لا تتعدى غالباً نحو: «كُبْرَى - فَضْلَى» وينبغى أن يتوسّع لها في التمثيل بالأسماء مثل: بَرْدَى نهر دمشق وبالمصادر مثل: «نَجْوَى - ذِكْرَى» وبالجموع مثل: «جرحى - سكارى». وبالمثل أمثلة الممدود ينبغى الاتساع في التمثيل لها وخاصة مثل: «رُحَمَاء - كُرَمَاء - ظُرَفَاء» ومثل: «أَنْبِيَاء - أَذْكَيَاء - أَرْبَعَاء».

ويحسن أن يشار إلى الأسماء التى لم تفرق اللغة فيها بين الذكورة والأنوثة، ومن أهمها: أرنب - صقر - عقاب - نسر - ضبع - فرس - أفعى - حية - عنكبوت». وينبغى أن تذكر بعض المؤنثات المعنوية الدائرة فى الألسنة مثل: «شمس - نار - بثر - عصا - دار - فأس - كأس - جهنم - حرب» كما يذكر أن المتعدد فى جوارح الإنسان وأعضائه من المؤنث المعنوى مثل: «عين - أذن - يد - قدم - ساق».

(ب) نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة

معروف أن نون المثنى المكسورة ونون جمع المذكر السالم المفتوحة بدل من التنوين فى

المفرد، ويدلّ على ذلك دليلاً بيّناً أن المفرد يتّون في مثل : « مؤرخ » وإذا أضيفت كلمة مؤرخ إلى مصر مثلاً فقول « مؤرخ مصر » حذف التنوين في الإضافة، وبالمثل نون المثني والجمع حين يضافان كقولك : « مؤرخا مصر - مؤرخو مصر ». وتختلف هاتان النونان عن نون الأفعال المضارعة الخمسة، وهى : تعلمان للمخاطبين والمخاطبتين - تعلمان للغائبين - تعلمون للمخاطبين - يعلمون للغائبين - تعلمين للمخاطبة فالتون في كل هذه الأفعال ليست كنون المثني وجمع المذكر السالم بدلاً من تنوين، إذ الفعل لا يتّون وإنما هى علامة رفعه؛ ولذلك نقول في إعراب مثل : « يعلمون » إنها فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل . والدليل القاطع على أن هذه النون علامة رفع المضارع أنها تحذف حين ينصب أو يجزم في مثل : « لن يعلما - لم يعلموا ».

وينبغى أن يشار في النحو التعليمى إلى أنه توضع ألف - حذف النون في الأفعال الخمسة لنصب أو جازم مثل : « لم يعلموا - لم تعلموا ». تفرقة بين هذه النون ونون جمع المذكر السالم حين تحذف في مثل : « محررو الصحيفة - منظمو الحفل ». وقاسوا على واو المضارع في زيادة ألف بعدها في حالتى النصب والجزم الفعل الماضى في مثل : « كتبوا » وفعل الأمر في مثل : « اكتبوا ».

#### (ج) استخدام جمع المؤنث السالم

الأصل في جمع المؤنث السالم أنه جمع للكلمة المؤنثة بالتاء اسماً أو صفة بإضافة ألف وتاء مرفوعة في حالة الرفع ومكسورة في حالتى النصب والجرّ مثل : « زينات - مؤمنات ». ويدخل في ذلك المؤنث اللفظى مثل حمزة، إمعة، نسابة، حمامة، سنة، فيقال : حمزات - إمعات - نسابات - حمامات - سنوات - وكذلك ما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة مثل : « نجوى - صحراء ». ويتسع جمع المؤنث السالم فيشمل :

المصدر من الفعل الرباعى وما زاد عليه مثل : إعلام وإعلامات - احتفال واحتفالات - استغفار واستغفارات.

كل خماسى مذكر سالم لم يرد فيه جمع تكسير مثل : « حمام وحمامات - إصطبل

وإصطبلات - سجل وسجلات».

الأسماء المعربة المتصلة بالحضارات الأجنبية مثل : «تليفون وتليفونات - تليفزيون وتليفزيونات».

الأسماء المعربة المتصلة بالاصطلاحات العلمية مثل : «الفِلْز والفِلْزات - الكربون والكربونات».

وقد يجمع عليه جمع التكسير للتعظيم مثل : رجال ورجالات - بيوت وبيوتات . وكل ذلك ينبغي أن يتضمنه النحو التعليمي ، كما ينبغي أن يُعرف أن لفظة أم تجمع على أمهات .

(د) اسم الجمع - اسم الجنس الجمعي

اسم الجمع ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه مثل : «قوم - أمة - شعب - جيل».

وهو يماثل الجمع في دلالاته على الجماعة، ويمائل المفرد في أنه يثنى ويجمع فيقال : «قومان أقوام - أمتان أمم - شعبان شعوب - جيلان أجيال».

واسم الجنس الجمعي له مفرد يميّز منه إمّا بالتاء مثل : «شجرة شجر - ورقة ورق» وإمّا بالياء مثل : «تركّي ترك - ألماني ألماني - رومي روم» . ويجمع اسم الجنس الجمعي فتقول : «أشجار - أوراق - أتراك - أروام» . وينبغي أن يذكر هذان النوعان الدالان على الجماعة بجانب جمع التكسير في تعليم الناشئة .

(هـ) المصدر الصناعي

يتكون المصدر الصناعي بإضافة ياء النسب المشددة إلى الكلمة مع تاء التأنيث مثل : «حرية - ديمقراطية - اشتراكية - رأسمالية - إباحية - إنسانية» . ويكثر استخدامه في المصطلحات العلمية مثل : «الجاذبية - التذبذبية - العنكبوتية - المغناطيسية - الحيوية - القطبية» . ولذلك ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي .

## (و) المضاف - غير المضاف

الاسم إما مضاف وإما غير مضاف وهو الأكثر مثل : « زيد - عمرو - جامعة - مدرسة - كتاب ». والمضاف يتلوه دائماً اسم مجرور يسمى مضاف إليه مثل : « دار زيد - ثوب صوف - صلاة الفجر » والإضافة إما على معنى اللام كما في المثال الأول أى « دار لزيد » وإما على معنى من كما في المثال الثانى أى « ثوب من صوف » وإما على معنى فى كما فى المثال الثالث أى « صلاة فى الفجر ». والمعنى الأول هو الأصل وهو أكثر من المعنيين الثانى والثالث دورانا فى باب المضاف مثل : « محاضرة أستاذ - كتاب طالب ».

وواضح أن المضاف يحتاج دائماً إلى مضاف إليه، فهو كلمة غير مستقلة إذ لابد أن تتبعها كلمة توضح معناها والمراد منها تنمة لها وإكمالاً. وهو مع تتمته أو تكملته لا يزال مفرداً، غير أن كتب النحو التعليمى لا تضعه بين المفردات بل تضعه بين الجمل كما صنع ابن مالك ومن تبعه من النحاة، مما يحدث ضرباً من التشويش على الناشئة، إذ يظنون أنه مع المضاف إليه تركيب تام، وهو فى الواقع لا يزال مفرداً رغم إضافته، ويحتاج إلى ما يكمل جملة من خبر أو فعل مثل : « كتاب عمرو نافع - كتاب عمرو ينفع الطلاب ». ولذلك يحسن أن يوضع هذا الباب : باب المضاف أو الإضافة بين أبواب الاسم المفرد وتصاريفه وأقسامه حتى لا تضطرب الناشئة إزاءه وحتى لا يظن بعضهم أنه يكون مع المضاف إليه جملة أو شبه جملة.

وينبغى بجانب ذلك أن يعرض فى باب المضاف بالنحو الميسر الكلمات التى تتداول مضافة دائماً، أو على الأقل أشهرها مثل : « كل - بعض - جميع - قصارى - مثل - غير - أى - نحو - حسب - آل - كلا وكلتا مضافين إلى معرفة مثل : « كلا الأخوين - كلتا الجنتين ». وبجانب هذه الأسماء ظروف تضاف دائماً مثل : عند وظروف الجهات الست مثل : « فوق - تحت - أمام - وراء - يمين - شمال » وكذلك مفعولات مطلقة مثل : « لبيك - سبحان الله ». ويعرض ذلك كله تتضح استعمالات المضاف فى اللغة. وكل ما تقدم فى المضاف أخذ به كتاب تجديد النحو.

## (ز) المتبوع - التابع

معروف أن الاسم ينقسم إلى متبوع وتابع يصفه أو يعينه أو يوضحه، والتوابع أربعة : النعت والعطف والتوكيد والبدل . والنعت وصف للمنعوت يتممه أو يكمله بحيث لا يتضح معناه بدونه مثل : « عمرو الشاعر » فعمر لا يتضح في ذهن سامعٍ شخصه بدون وصفه بالشاعر، وكأن كلمة الشاعر لا تتجزأ من مدلول عمرو ومعناه ؛ ولذلك كان النعت يتبع منعوته في جميع صفاته تعريفاً وتنكيراً، وتذكيراً وتأنيثاً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً وإعراباً أيضاً فإن رفع المنعوت رفع معه النعت، وبالمثل في حالتي النصب والجر . والنعت بذلك كله لا يخرج منعوته عن حالة إفراده، بل إنه يشخص هذا الأفراد ويتممه إذ بدونه - كما قلنا - لا يتضح المنعوت ولا يتبين السامع صورته وشخصه، فهو لا يزال مفرداً، وكل ما هناك أن فرديته اكتملت للسامع . وبالمثل بقية التوابع فالمعطوف في مثل : « جاء زيد وعمرو » متمم لزيد ؛ ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي رفعاً ونصباً وجرّاً، ومثله التوكيد اللفظي في قولك : « أنت أنت قلت » والتوكيد المعنوي في قولك : « أنت نفسك قلت » فالتابع هنا إنما هو توكيد للمتبوع وأنه هو هو . وبنفس الشاكلة البدل في مثل : « المحاضر زيد في المكتبة - الدكتور عمرو في المحاضرة - نعم الشاعر خالد » . فزيد هو المحاضر وعمرو هو الدكتور وخالد هو الشاعر .

ويتضح من ذلك أن التوابع جميعاً أجزاء متممة لمتبوعاتها وأن متبوعاتها لا تزال مفردة أو كالمفردة . غير أن كتب النحو التعليمي لا تعرض التوابع بين أبواب الاسم المفرد بل تضعها بين أبواب الجمل تبعاً لابن مالك ومن تبعه من النحاة، وفي رأينا أن ذلك يُحدث في نفوس الناشئة ضرباً من التشويش إذ يظن بعضهم أن المتبوع وتابعه يكونان جملة، والمتبوع في الحقيقة لا يزال مفرداً رغم إلحاقه بتابع، إذ هو متمم له . ولذلك أرى أن يوضع هذا الباب أو هذا المبحث بين مباحث الاسم المفرد وأقسامه وتصاريفه . وبذلك أخذ كتاب « تجويد النحو »

وعادة لا يُعنى ببيان حكم النعت لجمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء وأن

هذا النعت دائما مفرد مؤنث مثل : «سحب متراكمة - أشجار ملتفة - رياض ناضرة - كراسى مصفوفة - خيام منصوبة - أسود متوحشة - غنم راعية - مياه سائغة - كتب مفيدة - شوارع فسيحة - دور واسعة». ومعروف أن ما لا يعقل إنما يجمع جمع تكسير كهذه الجموع. وأمثلة القاعدة تدور كثيرا في الكتب، وينبغي أن يعرف بها تعريفاً بيّناً.

وينبغي أيضا أن يذكر في عرض باب التوكيد المعنوي أن «كلا وكلتا» إنما يكونان مؤكدين إذا وليا كلمة سابقة تأكيداً لها مثل : «نجح الطالبان كلاهما - قطفت الزهرتين كليهما». أما إذا تصدرتا جملة أو بعارة أخرى جاء في أولها فإن ألفهما تلزمهما كما تلزم المقصور، ولا يضافان حينئذ إلى ضمير بل يضافان إلى اسم ظاهر مثل : «كلا الكتائين قيمان أو قيم - كلتا الزهرتين جميلتان أو جميلة» فالخبر إما أن يفرد مراعاة للفظ كلا وكلتا وإما أن يثنى مراعاة لما أضيفا إليه.



## استكمال القواعد في المرفوعات

### (١) المبتدأ والخبر

١ - حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت  
ينبغي أن تذكر في باب المبتدأ والخبر قواعد ضرورية، منها: أن الخبر لجمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء حكمه حكم النعت، كما مر آنفاً وهو أنه دائماً يكون مثله مفرداً مؤنثاً، مثل: «النجوم ساطعة - الثمار ناضجة - المياه غزيرة - الشوارع ضيقة - الكتب كثيرة». وبالمثل الفعل حين يكون خبراً يحمل ضمير المفردة المؤنثة الغائبة، فيقال: «النجوم سطعت - الثمار نضجت - المياه غزرت - الشوارع ضاقت - الكتب كثرت». ومثل الفعل الماضي في ذلك كله المضارع مثل: «النجوم تسطع - الثمار تنضج» إلى غير ذلك مما يماثله.

٢ - معاملة خبر جمع التكسير لما يعقل نفس معاملته مع ما لا يعقل  
ومن هذه القواعد الضرورية في باب المبتدأ والخبر أن الأصل في خبر جمع التكسير لمن يعقل أن يجمع مثله، فيقال: «الطلاب موجودون - القضاة عدول - الفواطم حاضرات». ويجوز أن يعامل خبر جمع التكسير لمن يعقل معاملة خبر جمع التكسير لما لا يعقل فيكون مثله مفرداً مؤنثاً فيقال: «الطلاب موجودة - القضاة عادلة - الفواطم حاضرة».

### ٣ - الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجملته الخبرية

ومن هذه القواعد أيضاً أن المبتدأ إذا كان اسماً مفيداً للعموم مثل: «الذي - كل - مَنْ» وكان خبره جملة جاز أن تكون الفاء رابطة بينها وبين المبتدأ مثل: «الذي يتقن عمله فجزاؤه مؤكد» فالذي مبتدأ وجملة يتقن عمله صلته، والخبر جملة «جزاؤه

مؤكد» والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ومثل «كل مجتهد فله نصيبه» فكل مبتدأ وجملة «له نصيبه» الخبر، والفاء رابطة بينها وبين المبتدأ. ونجد واوا بمعنى مع تسمى واو المضاحبة عاطفة اسما على مبتدأ في مثل: «كل عامل وعمله - كل رجل وجهده» وعاميتنا تكثر من هذه الصيغة مثل: «كل فولة ولها كيال - كل شخص وله يوم». وواضح أن ما بعد الواو في الجملتين الأوليين مفرد، ويقول النحاة إن الخبر فيهما محذوف وتقديره مقترنان. أما ما بعد الواو في العبارتين العاميتين فجملة، والعامية بذلك تحل الواو في صيغتهما محل الفاء في الربط بين المبتدأ المفيد للعموم والجملة الخبرية.

### (ب) قاعدة لا النافية للوحدة والمكررة

ينبغي أن نذكر بجانب لا النافية للجنس «لا النافية للوحدة» في مثل: «لا عملٌ عندي بل أعمال» فأنت قد نفيت العمل الواحد دون الأعمال مجموعة، و«عمل» في المثال مبتدأ مرفوع و«عندي» ظرف خبر، و«بل» حرف عطف وأعمال معطوفة على عمل. وتكرر لا وتسمى «لا المؤكدة» مع الجملة الاسمية في مثل: «لا زيد عندي ولا عمرو - ولا زيد قائم ولا قاعد» وأيضاً مع الفعل الماضي في مثل: «زيد لا قام ولا قعد». ولا المكررة دائماً - كما في الأمثلة - يكون بعدها في الجملة الاسمية وقبلها في الجملة الفعلية اسم معرفة وهو مبتدأ بعده الخبر، بينما التالى للا النافية للوحدة اسم مرفوع وهو أيضاً مبتدأ كما مرّ.

### (ج) استكمال قواعد الفاعل

#### ١ - تأنيث الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل

ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن الفعل يفرد ويؤنث إذا كان الفاعل اسماً ظاهر جمعاً لما لا يعقل وكذلك إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على جمع ما لا يعقل مثل: «تفتحت الأزهار - أزهار تفتحت».

#### ٢ - حذف الفاعل

وينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يحذف إذا دل عليه السياق كما في الآية القرآنية:

﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾. أى توارت الشمس، والسياق يدل عليها.

### ٣ - مجيء الفاعل جملة

وأيضاً ينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يأتي جملة كما في الآيات الكريمة : ﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجَنَّهُ - وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ - أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾ ففاعل بدا في الآية الأولى : جملة (ليسجنه) وفاعل تبين في الآية الثانية : جملة (كيف فعلنا بهم) وفاعل (يهد) : (كم أهلكنا قبلهم من القرون).

### ٤ - فواعل مجرورة لفظاً ومحلها الرفع

وينبغي أن يذكر أن الفاعل قد يكون مجروراً لفظاً بحرف جر زائد ومحلها الرفع، وذلك مع الباء في مثل : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ فلفظ الجلالة مجرور بالياء الزائدة لفظاً ومحلها الرفع لأنه فاعل، وأيضاً مع من الجارة إذا كان نكرة ووقع بعد استفهام أو نفى في مثل : «هل جاء من أحد - ما جاء من أحد» فأحد في المثالين فاعل مجرور بمن الزائدة، ومحلها الرفع.

### (د) نائب الفاعل

#### ١ - مجيء نائب الفاعل جملة

ينبغي أن يذكر أن نائب الفاعل قد يكون جملة، ويكثر ذلك مع «قيل» في القرآن الكريم مثل : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ - وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾. وتكررت هذه الصيغة : (قيل) في الذكر الحكيم حوالي خمسين مرة، ودائماً نائب الفاعل بعدها جملة كما في المثالين. ومن مثل ذلك : علم كيف أصاب زيد، - عُرف كم أخطأ عمرو. فالجملتان بعد علم وعرف نائباً فاعل.

## ٢ - أفعال بصيغة المبني للمجهول

ويحسن أن يذكر أيضًا في كتاب النحو التعليمي أن في اللغة أفعالاً مبنية للمجهول وليس لها صيغة مبنية للمعلوم، منها: «جُنَّ - زُكِمَ - بُهتَ - اسْتُهْتِرَ - اِمْتُقِعَ لونه - زُهِىَ - فُلِجَ - أُغْمِيَ عليه».

## استكمال القواعد في المنصوبات

(١) المفعول به

١ - تحول الأفعال اللازمة إلى أفعال متعدية

كما ينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي بوضوح تحوّل الأفعال الثلاثية اللازمة إلى أفعال متعدية بإحدى وسائل أربع هي : همزة التعدية، وتضعيف الحرف الثاني، وزيادة ألف المفاعلة، وزيادة الألف والسين والتاء لإفادة الطلب فمثل «نزل» فعل ثلاثي لازم ويتحول متعديا بإحدى الوسائل المذكورة فيقال : «أنزل - نزل - نازل - استنزل». ويطرّد ذلك دائماً في كل فعل لازم يراد تعديته.

٢ - مفعولات منصوبة حقها الجر

وجاءت في اللغة بعد أفعال لازمة مفعولات منصوبة أحيانا وكان حقها الجر، ويجعل النحاة ذلك من باب نزع الخافض أو حرف الجر، ويتوسع بعض النحاة فيعربه مفعولاً به، من ذلك ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ أى عن أمره و ﴿لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾ أى على صراطك. ويطرّد ذلك ويكثر في الذكر الحكيم مع أن مثل : ﴿يؤمنون عليك أن أسلموا﴾ أى بأن أسلموا ومثل : ﴿ونطمع أن يُدْخِلنا ربنا مع القوم الصالحين﴾ أى بأن يدخلنا أو في أن يدخلنا.

٣ - مفعولات مجرورة لفظاً ومحلها النصب

وينبغي أن يُذكر في النحو التعليمي أن المفعولات كالفاعل قد تسبقها الباء الجارة أو من الجارة الزائدة بعد استفهام أو نفى فتكون مجرورة لفظاً ومحلها النصب مثل : «هل رأيت من أحد - ما رأيت من أحد - كفى بزيد تعلمه» أى كفاه تعلمه.

## (ب) المفعول المطلق

أهم ما ينوب عن المصدر

مما ينبغي أن يُعرَف في النحو التعليمي بوضوح أهم ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق مما يتردّد في قراءات الناشئة وكتاباتهما، من ذلك الصفة مثل : « ذاكر كثيراً » وعدده مثل : « لعب أربع لُعبات » وآلته مثل : « ضربه عصا » ولفظ كل وبعض مضافين إلى المصدر مثل : « ودّ كل الود - ودّ بعض الود » واسم الإشارة سابقاً للمصدر ويعرب المصدر بدلاً منه مثل : « ظن هذا الظنَّ » وأى الاستفهامية والشرطية مضافة إلى المصدر مثل أى عملٍ عملت ؟ - أى عملٍ تعملُ أعملُ .

## (ج) المفعول فيه

أهم ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان

ينبغي أن يذكر للناشئة أهم ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان مما يتردّد في قراءاتها وكتاباتهما. من ذلك ما يشتركان فيه مع ما ينوب عن المفعول المطلق، ونقصد العدد في مثل « ذاكرت ثلاث ليال - سرت ثلاثة أميال » ولفظي كل وبعض مضافتين إليهما مثل : « ذاكرت كلّ اليوم - سرت بعض الشوارع » واسم الإشارة مبدلاً منهما مثل : « اجتهد هذا اليوم - سار هذا الشارع ». وينوب عن الظرفين المشتق منهما مثل : « موعد - مقعد » والمصدر مثل : « شروق الصباح - غروب الشمس - صلاة العصر - غمضة عين - قرب القاهرة - مدّ اليد - طيُّ الخطاب ».

وينوب عن ظرف المكان خاصة اسم الفاعل مثل : « داخل القاهرة - خارج مصر » وكلمة « حوالى » بمعنى حول، وكلمة وسط ساكنة السين بمعنى بين مثل : « وسط أصحابه ».

وقد يأتي الظرفان مركبين مبنيين على فتح الجزأين مثل : « ليلَ نهارَ - صباحَ مساءَ - بينَ بينَ (للتوسط بين شيئين) ».

## تكملات مهمة

### (أ) دلالة المضارع على الزمن الماضي لاستحضار الصورة

فما ينبغي أن يذكر في النحو التعليمي أن المضارع الموضوع للزمن الحاضر والمستقبل قد يستخدم في الزمن الماضي بأطوار مع «لم» الجازمة في مثل : «لم يكتب» ومع كان وكاد وأخواتها في مثل : «كان يكتب - كاد يتفوق». وليس ذلك وحده ما نرى ذكره للناشئة بل نرى أيضا أن يذكر لها أنه يستخدم في القرآن الكريم والشعر والنثر دالاً على الزمن الماضي أو بدلاً من الفعل الماضي إذا أريد استحضار الصورة مثل : (والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا) بدلاً من «فأثارت سحابا» لاستحضار صورة الرياح الدالة على القدرة الإلهية في إثارة السحاب إذ يبدأ قطعاً ثم تتضام ثم تتراكم، ومثل : «ومن يُشرك بالله فكأنما خرّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الرياح في مكان سحيق» بدلاً من «فخطفته الطير أو هوت به الرياح» لاستحضار صورة الطير وهي تتخطف المشرک والريح وهي تهوى به. ومثل قوله تعالى في تصوير ما حدث لأهل الكهف قديماً : «ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد». وكثيراً ما يستخدم المؤرخون والقصاص المضارع في حكاية الزمن الماضي لاستحضار صور الأحداث والأشخاص الماضية. وأكثر قصص الأطفال تكتب لهم، بهذه الصيغة، حتى يتمثلوا القصة وتترأى لهم وكأنهم يشاهدونها بأبصارهم.

### (ب) صيغ في الممنوع من الصرف

#### ١ - صيغتا : فعلاء وأفعلاء

يُذكر في هذا الباب أن كل ما يختم من الصفات بألف التانيث المقصورة أو الممدودة يمنع من الصرف، وعادة لا تتجاوز أمثلة القاعدة نحو : «فُضِّلَ - عَطِشَ - غَضِبَ» ونحو «صحراء - عذراء - بيضاء». وتهمل أمثلة صيغتين قياسيتين للصفات

الممدودة، وهما : صيغة فعلاء وما يماثلها نحو : كرماء - شعراء - أدباء - سعداء -  
 حمقاء - أمراء - فضلاء - جُبَناء - ظُرَفَاء - فقهاء - علماء - حكماء - بُخَلَاء -  
 خُلَفَاء - عقلاء . وصيغة أفعلاء وما يماثلها نحو « أنبياء - أوفياء - أوصياء - أقوياء -  
 أصفياء - أثرياء - أذكىاء - أغنياء - أدعياء - أغبياء - أشقياء - أصدقاء - أولياء -  
 أنقياء - » . وأمثلة هاتين الصيغتين القياسيتين تدور في الكتابات الأدبية ومقالات  
 الصحف وفي اللغة اليومية فينبغي أن يُعرف أنها ممنوعتان من الصرف بوضوح .

## ٢ - صيغة أحاد وأخواتها

وينبغي أن يُعرف أن صيغة أحاد وموحد التي تأتي وصفا للعدد من واحد إلى عشرة  
 ممنوعة من الصرف كما جاء في الذكر الحكيم : « جاعل الملائكة رُسُلًا أولى أجنحة  
 مثنى وثلاث ورباع » .

## (ج) عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل

ينبغي أن يتضمن النحو التعليمي عملَ المصدر والمشتقات عملَ الفعل، ويوضع  
 بعضها بجوار بعض حتى تتأكد صور صياغاتها في نفوس الناشئة، ويحسن أن تُفرد  
 باب مستقل تتعاقب فيه تعاقباً يوضحها بالمقارنة .

## (د) انواع الحروف

### حروف الزيادة جارة - غير جارة

ينبغي أن تُعرَض أنواع الحروف في باب مستقل عرضاً مفصلاً وهي كثيرة فمنها  
 حروف جر وحروف عطف وحروف نفى وحروف استفهام وحروف جواب وحروف  
 شرط وحروف تنفيس وحروف تفسير وحروف نداء وحروف جر وحروف تنبيه  
 وحروف تخصيص إلى غير ذلك . وينبغي أن تعرض جميعاً في باب عرضاً مفصلاً،  
 لأنها جميعاً مفاتيح لغوية دقيقة . ويحسن أن تعرف الناشئة استخدامها كما يحسن أن  
 تعرف حروف الزيادة ويفرد لها باب، يوضح أن منها الجار مثل الباء ورب ومن، وغير  
 الجار مثل ما وإن كقولك : « إذا ما اجتهدت نجحت » فما زائدة، وقولك « ما إن  
 قمت » فإن زائدة .



## أبواب إضافية

### (أ) باب الذكر والحذف

تتميز العربية بأن عناصر الجملة فيها قد تذكر، وقد يحذف بعضها دون أى تفرقة بين عنصر وعنصر، اكتفاءً بدلالة السياق، حتى الكلمة المرتبطة مع أخت لها كالمضاف نجدها تحذف كما فى قوله جَلَّ شأنه : (وجاء ربك) أى أمر ربك، والمضاف إليه يحذف فى مثل (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك . وبالمثل المنعوت قد يحذف فى مثل : (وذلك دينُ القيِّمة) أى الملة القيِّمة . وكذلك النعت فى مثل : ﴿وَكَانَ وِراءَهُمْ مُلْكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ أى كل سفينة صالحة . وترباطُ النعت بالمنعوت لا يقل عن ترباط المضاف والمضاف إليه، مما جعلنا نقترح أن يُعرَض على الناشئة فى باب الاسم المفرد، كما مرّ بنا . وبالمثل بقية العناصر المستقلة فى الجملة من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل ومفعول به وحروف جرٍّ يشملها الحذف فى صور أكثر سعة . وفى يقيننا أنه هيا لهذا الحذف الكثير من عناصر الجملة العربية أنها بدأت لغة شعرية، والشاعر فى أبياته وجملها يرتبط بأنغام الوزن الذى اختاره، وقد يضطره هذا الارتباط إلى أن يحذف جزءاً أو عنصراً من الجملة هنا أو هناك، مما عرَض جميع عناصرها وأجزائها للحذف . وعادة يذكر النحاة ذلك مفرّقاً على أبواب النحو، وأرى أن يُجمَع ما فرّقوه فى تلك الأبواب بباب واحد، حتى تُرى صور الحذف فى عناصر الجملة العربية مقرونة بعضها إلى بعض وترتسم فى أذهان الناشئة رسماً بيّناً .

### (ب) باب التقديم والتأخير

رأينا آنفاً أن النشأة الشعرية للعربية فتحت فيها الأبواب واسعةً للحذف فى عناصر الجملة، وأيضاً فإنها فتحت فيها الأبواب واسعة للتقديم والتأخير فى تلك العناصر، تلبية لحاجة النغم فى الأبيات، مما يضطر الشاعر فى كثير من الأحيان لمخالفة الترتيب

النحوى للعبارة، إذ المهم عنده الترتيب النغمى أو قل النسق النغمى، حتى لا يختل هذا النسق وحتى لا يصيبه أى اضطراب. وإذا استثنينا الترتيب الحتمى بين المضاف والمضاف إليه وبين المتبوع والتابع نعتاً وغير نعت وجدنا كل الكلمات بعد ذلك تتقدم وتتأخر. وحاول النحاة أن يضبطوا صوراً من ذلك ويضعوا لها قواعد دقيقة، غير أنهم فرّقوها على الأبواب الأساسية من مبتدأ وخبر ومن فعل وفاعل ومفعولات، ونرى أن تُجمّع وتنسّق فى باب خاص بها حتى تتضح صور التقديم والتأخير فى العناصر الأساسية للجملة العربية اتضاحاً تاماً وتُسْتَوْعَب استيعاباً دقيقاً.

### (ج) الجملة الأساسية : الاسمية والفعلية

دأبت كثرة كتب النحو عند الأسلاف أن لا تخصّ الجملة الاسمية فى العربية الاسمية والفعلية بدراسة لها تفصيلية، وبالمثل أنواع الجمل التى لها محل من الإعراب والجمل التى ليس لها محل. وينبغى أن تعرض الجملة الاسمية والفعلية بوضوح على الناشئة بحيث يتبينون صور الجملة الاسمية المصدّرة أو المفتّحة بمبتدأ وحين تدخل عليها إن واخواتها أو بعض الحروف الأخرى الكثيرة. وكذلك صور الجملة الفعلية المصدّرة أو المفتّحة بفعل أو ببعض معمولاته. وليس ذلك فحسب، بل لابد أن توضّح لهم الفروق بين الجملتين : الاسمية والفعلية فى الزمان وفى اللواحق التابعة لهما وما قد يفيد تقدم الاسم مع الجمل الفعلية الخبرية من أهمية وكذلك ما قد يفيد تقدم الفعل فى الجملة الفعلية.

## أنواع الجمل

### تقسيم النحاة للجمل

قسم النحاة الجمل إلى جمل لا محل لها من الإعراب، وجمل مقابلة لها محل من الإعراب. وهم يقصدون بالأخيرة الجمل التي تحل محل مفرد مثل جملة الخبر في قولنا: «زيد أخوه شاعر - زيد يشعر أخوه» فزيد مبتدأ وأخوه مبتدأ ثان وهو مضاف إلى الهاء وشاعر خبره، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول: «زيد» وهي في محل رفع، إذ المبتدأ عادة يليه خبر مفرد مرفوع دائماً في مثل: «زيد مسافر». ومن هنا كان يقال لجملة الخبر، إذا كانت جملة اسمية كما في هذا المثال، إنها في محل رفع. وبالمثل الجملة الفعلية إذا وقعت خبراً، كما في المثال الثاني: «زيد يشعر أخوه» فزيد فيه مبتدأ و«يشعر» فعل مضارع مرفوع، و«أخوه» فاعل مضاف، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر للمبتدأ: «زيد». وقل ذلك نفسه في جملة النعت، إذ تكون في محل رفع في مثل: «أقبل أخ لعلى يحمل كتباً» فجملة «يحمل كتباً» نعت لأخ في محل رفع. وفي مثل: «علّمت أخوا لعلى يُكبُّ على دروسه» جملة «يكبُّ على دروسه» نعت لأخ في محل نصب. وفي مثل: «اهتممت بأخ لعلى يكبُّ على دروسه» جملة «يكب على دروسه» نعت لأخ في محل جر. وعلى هذه الشاكلة الجمل التي لها محل من الإعراب دائماً تحل محل مفرد وتأخذ حكمه في الإعراب رفعا ونصباً وجرا، بخلاف أختها التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تحل محل مفرد كالجملة المستأنفة في صدر الكلام، والجملة الاعتراضية، وقد أحصى النحاة جمل المجموعتين على هذا النمط:

#### (١) الجمل التي لا محل لها

١ - الجملة المستأنفة أو الابتدائية، وتشمل الجملة التي يفتح بها الكلام والجملة المنقطعة عما قبلها مثل قولك ابتداء «زيد شاعر» وقوله تعالى: ﴿ولا يحزنك قولهم إن﴾

العزة لله جميعاً» فالجملة الثانية مستأنفة.

- ٢ - الجملة المعترضة مثل : «فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم» وواضح أن الجملة الثانية معترضة بين القسم والمقسم عليه.
- ٣ - الجملة التفسيرية والمفسرة مثل : «فأوحينا إليه أن اصنع الفلک» لأن الجملة الثانية هي نفس ما أوحى إليه.

٤ - جملة صلة الموصول مثل : «جاء الذى حدثتك عنه» فجملة حدثتك عنه صلة الموصول لا محل لها - مثل أخواتها - من الإعراب.

٥ - الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا مثل : «إن تجتهد تنجح» وكذلك لو وقعت جواباً لشرط غير جازم مثل لو وإذا نحو : «لو صبرت لفزت - إذا قمت قمت معك».

٦ - الجملة الواقعة جواباً لقسم مثل : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين).

٧ - الجملة التابعة لإحدى الجمل السابقة مثل «قام زيد ولم يقم عمرو» فجملة «قام زيد» مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وكذلك «لم يقم عمرو» المعطوفة عليها لا محل لها من الإعراب مثلها.

#### (ب) الجمل التى لها محل

١ - الجملة الواقعة خبراً مثل : «زيد شعره رائح» فزيد مبتدأ أول وشعره مبتدأ ثان ورائع خبر وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول : «زيد». ومثلها الواقعة خبراً لأن مثل : «إن زيدا شعره رائح».

٢ - الجملة الواقعة مفعولاً به مثل : (قال إني عبد الله) فجملة إني عبد الله مفعول به لقال فى محل نصب.

٣ - الجملة الواقعة حالاً مثل : «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى» فجملة (وأنتم سكارى) حال فى محل نصب.

٤ - الجملة التابعة لمفرد نعتاً أو بدلاً مثل : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾  
 فجملة (تطهرهم) نعت لصدقة في محل نصب، ومثل : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ فجملة : (هل هذا إلا بشر مثلكم) بدل من النجوى المفعول به لأسروا في محل نصب.

٥ - الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا جواباً لشرط جازم في مثل : ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ ومثل : ﴿وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

٦ - الجملة المضاف إليها ومحلها الجرّ مثل : ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ فيوم ظرف زمان منصوب، وهو مضاف إلى جملة (ولدت) وهى في محل جرّ بالإضافة.

٧ - الجملة التابعة لجملة لها محل، عطفاً أو بدلاً، مثل : «زيد جاء وجلس قليلاً»  
 فجملة جاء وفاعلها الضمير المستتر في محل رفع خبر زيد، وجملة : «وجلس قليلاً» معطوفة عليها في محل رفع مثلها، وكقول بعض الشعراء : «أقول له ارحل لا تقيمن عندنا» فجملة ارحل مفعول به لأقول في محل نصب، وجملة لا تقيمن عندنا» بدل منها في محل نصب مثلها.

#### (جـ) ملحوظات

١ - وُضعت جملة الصلة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهو وضع غير دقيق منطقياً لأن الاسم الموصول في مثل : «أقبل الذى حاضرنّا أمس» لا يفهم معناه ولا يتم إلا مع ذكر صلته، فهى تلزمه لزوم الخبر للمبتدأ والنعت للمنعوت. وكان لذلك ينبغى أن توضع في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب وأن يكون محلها هو نفس محل الاسم الموصول.

٢ - ووضع أيضاً في طائفة الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا في مثل : «إن تقم أقم معك» بحجة أن الفعل مجزوم في جواب الشرط، وأن لا داعى لتقدير محل لجملة. ووضع مقابلاً لذلك في طائفة الجمل التي لها محل من الإعراب جواب الشرط الجازم إذا اقترن بالفاء

أو إذا؛ لأنه ليس في الجملة حيثُث فعل مجزوم، وبالمثل جواب الشرط غير الجازم مطلقاً وهي تفرقة لا تنضح ولا مبرر لها.

٣ - وأهم مما قدمت أن هذا التقسيم للجمال في العربية لم يعد له مكان في النحو التعليمي بعد أن أُلغى فيه الإعراب المحلى - كما مرّ بنا في حديثنا عن إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحلى - بحيث يقال للجملة مثلاً إنها ابتدائية أو مستأنفة ولا يقال إنه لا محل لها من الإعراب، وأيضاً بحيث يقال للجملة مثلاً إنها خبر ولا يقال إنها في محل رفع خبر. وهكذا بقية الجمال في الطائفتين أو المجموعتين.

### تقسيم جديد للجمال

مع إلغائنا لتقسيم النحاة الجمال إلى جمال لا محل لها من الإعراب وجمال لها محل ينبغي أن يوضع للجمال في العربية تقسيم يوضح الجمال الأساسية فيها والجمال الفرعية والعلاقات بينها لتستبين الوحدات أو اللّينات التي يتكوّن منها بناء الفقر في النثر وبناء الأبيات في الشعر، ولعل خير تقسيم يصور ذلك تقسيم الجمال إلى جمال مستقلة قائمة بنفسها وجمال خاضعة غير مستقلة تعتمد على جملة سابقة أو مفرد سابق، وفيما يلي بيان الطائفتين أو المجموعتين :

#### (١) جمال مستقلة

##### ١ - الجملة المستأنفة

الجملة المستأنفة هي الجملة التي تنصدر الكلام سواء سبقها كلام وانتهى أو لم يسبقها أى كلام مثل : ﴿ الحمد لله - هل جزاء الإحسان إلا الإحسان - الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ « كل إنسان وعمله - مَنْ معك ؟ » « قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى - ودوا لو تذهن فيدهنون - سُبْح اسم رَبِّكَ الأعلى - ألم نشرح لك صدرك ﴾ إلى غير ذلك من جمال فعلية واسمية يُفتح بها الكلام.

##### ٢ - الجملة الحوارية

الجملة الحوارية هي ما كانت في حوار قصصى أو إجابة لسؤال، مثل : ﴿ ولقد

جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلامٌ ﴿ والجملتان الأخيرتان جملتان حواريتان، وتكثر هذه الجمل في القرآن الكريم وخاصة في سورة يوسف.

### ٣ - الجملة المعترضة

الجملة المعترضة هي التي تعترض كلاماً تسديداً له أو تحسيناً مثل: «زيد - رحمه الله - كان محبوباً» ومثل: «نحن - معاشر العرب - كرام» ومثل: «ليتني - والمني لا تنفع - أعود شاباً».

### ٤ - الجملة المفسرة

الجملة المفسرة هي التي تفسر جملة سابقة أو مفرد سابق في جملة مثل: «حتى إذا جاءوك يُجادلونك يقول الذين كفروا ﴿ فجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لجملة (يجادلونك) ومثل: «هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله ﴿ فجملة (تؤمنون بالله ورسوله) تفسير للفظه تجارة.

### ٥ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة

تأخذ الجملة المعطوفة حكم الجملة المستقلة المعطوفة عليها فتصبح مثيلتها في الاستقلال مثل: «ذهب زيد وحضر عمرو» ومثل: «زيد - أعانه الله ووفقه - محبوب» ومثل: «وصي ابنه يحد في العمل ويجهد» فجملة يحد في العمل تفسير للوصية، ويجهد معطوفة عليها مفسرة مثلها.

### (ب) جمل خاضعة غير مستقلة

#### ١ - جملة الخبر

جملة الخبر هي الجملة المتممة للمبتدأ في الجملة الاسمية مثل: «زيد ابنه متفوق - زيد تفوق على أقرانه - ﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴿ - إلى غير ذلك.

#### ٢ - جملة الفاعل ونائب الفاعل

قد يأتي الفاعل جملة - كما مر في ص ١٨٣ - ويكثر ذلك بعد «أن» و«ما» المصدريتين وكذلك بعد «أن» وتوؤل الجملة معها جميعاً بمصدر مثل: «يسرف أن تتفوق - سرفي أنك تفوقت» أي تفوقك، ومثل «سرفي ما عملت» أي عملك.

وبالمثل يأتي نائب الفاعل جملة بعد قيل وكيف - كما مر في ص ١٨٣ - مثل : « قيل قد نجح - عُرف كيف نجح » والجملتان : قد نجح وكيف نجح نائباً فاعل لقيل وعُرف على التوالي .

### ٣ - جملة المفعول به

تدور هذه الجملة كثيراً في اللغة مثل : « كاد زيد ينجح - أخذ عمرو يقرأ - ظننت زيدا يلعب - أعلمت عمراً زيدا شفاه الله » إلى غير ذلك .

### ٤ - الجملة الواقعة حالا

يكثر مجيء المضارع وكذلك الجملة الاسمية حالاً مثل : « أعجبنى زيد يكبُّ على عمله » ومثل : « ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم مُخَذِّبٌ إلا استمعوه وهم يلعبون » فجملتا « يكبُّ على عمله » ، ( وهم يلعبون ) حاليتان . ويأتى الماضى وجملة حالاً مثل : « هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا » ويكثر أن تسبقه حيث قد مثل : « ومالنا أن لانتقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا » .

### ٥ - الجملة التابعة : نعتاً أو عطفاً أو بدلاً

يأتى النعت جملة بعد النكرات مثل : « هَبْنِي كتاباً أقرؤه » ومثل : « لم تعظون قوما اللّهُ مهلكهم » فجملة أقرؤه نعت لكتاب النكرة وكذلك جملة ( اللّهُ مهلكهم ) نعت للفظه ( قوما ) النكرة . ومن أمثلة الجملة المعطوفة : « زيد يستيقظ مبكراً ويذهب إلى عمله » ومن أمثلة البدل : « زيد أسرُّ إلى خالد : كلمه » .

### ٦ - جملة الصلة

تتبع دائماً جملة الصلة الاسم الموصول فهي تابعة له لا تستقل عنه أبداً ، وهى بذلك جملة خاضعة مثل التى سبقتها نحو « جاء الذى سافر أبوه » - « ربنا أرنا اللذين أضلانا » . وواضح أن صلتها بما قبلها أقوى من صلة الجملة التابعة والحالية والمفعولية ، مما يؤكد أنها جزء لا يتجزأ من الاسم الموصول السابق لها .

### ٧ - الجملة المضاف إليها

هى الجملة التى يضاف إليها ظرف مثل « إذا - حيث - حين » مثل : « إذا



اجتهدت نجحت - اجلس حيث جلس صديقك - ألقاك حين أعود».

#### ٨ - جملة جواب الشرط

واضح أن هذا التقسيم الجديد للجمل في العربية يرمحنا من توزيع جواب الشرط مع شرط جازم وشرط غير جازم ومن أن يكون الشرط مضارعاً أو جملة اسمية؛ إذ المنطق يقضى بأن يأخذ جواب الشرط الذى يأتى تابِعاً لفعل الشرط حكماً واحداً وهو أن جملة خاضعة غير مستقلة كجملة الصلة مثل : «إن تقم أقم معك - إن تتصدق فتوابعك عظيم - من يفعل الخير فالله يجزيه».

#### ٩ - جملة جواب القسم

جواب القسم كجواب الشرط متعلق بالجملة السابقة له خاضع لها غير مستقل مثل : «والله لأخلصن في عملى - (وتالله لأكيدن أصنامكم - فوربك لنحشرنهم والشیاطین)».

#### ١٠ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة

تدخل هذه الجملة في رقم (٥) إذ هى جملة تابعة بالعطف، وإنما كررناها لتوضح أنها تأتى مع الجمل السابقة معطوفة على الجملة الخبرية فى مثل : «زيد يكذب ويكذب» وعلى جملة الفاعل فى مثل : «يسرنى أنك نجحت وأنتك تفوقت» وعلى جملة نائب الفاعل فى مثل : «قيل إنه كاذب وإنه لم يصدق أبداً» وعلى جملة المفعول به فى مثل : «ظننت زيدا يكتب ويحيد» وعلى جملة الحال فى مثل : «جاء زيد يتندّر ويضحك» وعلى جملة النعت فى مثل : «أقبل طالب يسأل ويستفهم» وعلى جملة البدل فى مثل : آيات سورة الشعراء ﴿واتقوا الذى أمركم بما تعلمون أمركم بأنعام وبنين وجنات وغيون﴾ وعلى جملة الصلة مثل : «جاء الذى يعلم قليلاً ويتكلم كثيراً» وعلى الجملة المضاف إليها مثل : «أحسننت حين أدت عملى وأتقنته» وعلى جملة جواب الشرط مثل : ﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ وعلى جملة جواب القسم مثل قولك : والله إن الرشاد رشاد الله - إن الهدى هدى الله.



## فهرس الموضوعات

صفحة	
٦- ٣	مقدمة .....
٧٥- ٧	القسم الأول : في تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا .....
٩	تمهيد عن : كتاب سيويه ومطولات كتب النحو .....
٢٥- ١٣	تيسير النحو التعليمي قديما .....
١٣	١ - وضع المتون والمختصرات .....
١٨	٢ - ثورة ابن مضاء على النحو والنحاة .....
٧٥- ٢٦	تيسير النحو التعليمي حديثا .....
٢٦	١ - محاولات حديثة .....
٢٧	٢ - كتاب إحياء النحو .....
٣٢	٣ - مقترحات لجنة وزارة المعارف .....
٣٩	٤ - قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٤٥ .....
٦٤- ٤٩	٥ - أسس لتيسير النحو وتبسيطه .....
٤٩	( أ ) إعادة تنسيق أبواب النحو .....
٥٦	( ب ) إلغاء الإعرابين : التقديرى والمحلى .....
٥٦	١ - لا تقدير لمتعلق الظرف والجار والمجرور .....
٥٧	٢ - لا تقدير لعمل أن المصدرية فى المضارع .....
٥٨	٣ - لا تقدير لعلامات فرعية فى الإعراب .....
٥٨	٤ - ألقاب الإعراب والبناء .....
٥٨	( ج ) الإعراب لصحة النطق .....
٦٠	( د ) وضع تعريفات وضوابط دقيقة .....
٦١	( هـ ) حذف زوائد وعقد كثيرة .....
٦٣	( و ) إستكمالات لنواقص ضرورية .....
٧٥- ٦٥	٦ - كتاب تجديد النحو .....

## القسم الثاني : في تخلص النحو التعليمي من قواعده وأبوابه الفرعية وزوائده

- الضارة وتعقيداته العسرة ..... ٧٧ - ١٦٠
- ١ - إلغاء الإعرابين التقديرى والمحلى ..... ٧٩ - ٨٢
- (أ) إلغاء متعلق الظرف والجار والمجرور ..... ٨١
- (ب) إلغاء نصب المضارع بأن مضمرة أو مقدرة ..... ٨١
- ٢ - إلغاء نيابة علامات فرعية عن علامات أصلية في الإعراب ..... ٨٣
- ٣ - الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء ..... ٨٦
- ٤ - إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر ..... ٨٨
- ٥ - إلغاء باب كان الناسخة وأخواتها ..... ٩٠
- ٦ - إلغاء باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس ..... ٩٧
- (أ) صيغة ما (ب) صيغة لا (ج) صيغة لات.
- ٧ - إلغاء باب كاد وأخواتها ..... ١٠٠
- ٨ - إلغاءات في باب إن وأخواتها ..... ١٠٣ - ١٠٥
- (أ) إلغاء إعراب أن المخففة من أن الثقيلة ..... ١٠٣
- (ب) إلغاء إعراب كان المخففة من كأن الثقيلة ..... ١٠٤
- (ج) إلغاء إعراب لكن المخففة ..... ١٠٤
- (د) إلغاء عمل ليت مع ما الكافة ..... ١٠٤
- ٩ - إلغاء ان في باب لا النافية للجنس ..... ١٠٦ - ١٠٨
- (أ) « لا حول ولا قوة إلا بالله » ..... ١٠٦
- (ب) « لا سيما » ..... ١٠٧
- ١٠ - إلغاء باب ظن وأخواتها وباب أعلم وأخواتها ..... ١٠٩ - ١١٠
- (أ) إلغاء باب ظن وأخواتها ..... ١٠٩
- (ب) إلغاء باب أعلم وأخواتها ..... ١١٠
- ١١ - إلغاء باب التنازع ..... ١١١
- ١٢ - إلغاء باب الاشتغال ..... ١١٥
- ١٣ - إلغاء ضوابط قديمة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال ووضع ضوابط جديدة ..... ١١٨ - ١٢٣
- (أ) ضابط المفعول المطلق ..... ١١٨
- (ب) ضابط المفعول معه ..... ١١٩

## صفحة

- (ج) ضابط الحال ..... ١٢١
- ١٤ - إبقاء وإلغاء وإخراج في باب الاستثناء ..... ١٢٤-١٢٦
- (أ) إبقاء صورة البدلية ..... ١٢٤
- (ب) إلغاء الإعراب القديم للأدوات : « ما خلا - ما عدا - ما حاشا » ..... ١٢٥
- (ج) إخراج غير وسوى من باب الاستثناء ..... ١٢٥
- (د) إخراج صورة القصر ..... ١٢٦
- ١٥ - التمييز وصيغته وإلغاء ستة أبواب فرعية : ..... ١٢٧-١٣٠
- الصفة المشبهة - اسم التفضيل - فعل التعجب -  
نعم وبش - كم الاستفهامية - الاختصاص.
- ١٦ - إلغاء إعراب كنايات العدد : ..... ١٣١-١٣٣
- (أ) كم الاستفهامية والخبرية ..... ١٣١
- (ب) كآين ..... ١٣٢
- (ج) كذا وكذا ..... ١٣٢
- ١٧ - إلغاء خمسة أبواب : ..... ١٣٤-١٣٦
- (أ) باب التحذير. (ب) باب الإغراء. (ج) باب الترقيم ..... ١٣٤
- (د) باب الاستغاثة. (هـ) باب الندبة ..... ١٣٥
- ١٨ - إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية ..... ١٣٧-١٣٩
- (أ) أدوات الشرط ..... ١٣٧
- (ب) أما ..... ١٣٧
- (ج) إلغاء الجازم لجواب الشرط ..... ١٣٨
- (د) إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية ..... ١٣٨
- ١٩ - حذف زوائد ضارة ..... ١٤٠-١٤٥
- (أ) شروط صيغتي التعجب واسم التفضيل ..... ١٤٠
- (ب) شروط صاحب الحال ..... ١٤٢
- (ج) شروط عمل إذن النصب ..... ١٤٤
- ٢٠ - حذف تعقيدات عسرة ..... ١٤٦-١٦٥
- (أ) تعقيدات باب التصغير ..... ١٤٦
- (ب) تعقيدات باب النسب ..... ١٤٩-١٥٤
- ١ - قواعد القلب في النسب ..... ١٥٠-١٥١

## صفحة

١٥٠	(أ) الاسم المقصور
١٥١	(ب) الاسم المنقوص
١٥١	(ج) الاسم الممدود
١٥٢	٢ - قواعد الحذف في النسب
١٥٢	(أ) حذف الياء قبل الطرف
١٥٣	(ب) حذف الياء مع القلب
١٥٣	(ج) رد المحذوف
١٦٥-١٥٥	(ج) تصور افتراضي وصيغ شديدة التعقيد
١٥٥	١ - ترك استعمال قرآن لتصور افتراضي
١٥٦	٢ - إعمال المصدر منكرا ومعرفا بالالف واللام
١٥٧	٣ - إعراب التوابع حسب المحل :
١٥٨	(أ) توابع اسم إن
١٥٩	(ب) توابع اسم لا النافية للجنس
١٦١	(ج) توابع المضاف إليه المصدر
١٦١	(د) توابع المضاف إليه اسم الفاعل واسم المفعول
١٦٢	(هـ) توابع المنادى
١٩٧-١٦٧	القسم الثالث : في استكمال النحو التعليمي لنواقص ضرورية
١٦٩	١ - القواعد الأساسية للنطق السليم
١٧١	٢ - جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة ومع نون التوكيد
١٨٠-١٧٤	٣ - في أقسام الاسم وتصاريفه
١٧٤	(أ) علامات التأنيث في الاسم - تاء التأنيث اللفظي
١٧٥	(ب) نون المثنى وجمع المذكر السالم ونون الأفعال الخمسة
١٧٦	(ج) استخدام جمع المؤنث السالم
١٧٧	(د) اسم الجمع - اسم الجنس الجمعي
١٧٧	(هـ) المصدر الصناعي
١٧٨	(و) المضاف - غير المضاف
١٧٩	(ز) المتبوع - التابع
١٨٤-١٨١	٤ - استكمال القواعد في المرفوعات
١٨١	(أ) المبتدأ والخبر :

- ١ - حكم الخبر لما لا يعقل حكم النعت ..... ١٨١
- ٢ - معاملة خبر جمع التكسير لما يعقل نفس معاملته مع  
ما لا يعقل ..... ١٨١
- ٣ - الرابط بين المبتدأ المفيد للعموم وجملته الخبرية ..... ١٨١
- (ب) قاعدة لا النافية للوحدة والمكررة ..... ١٨٢
- (ج) استكمال قواعد الفاعل ..... ١٨٢-١٨٣
  - ١ - تأنيث الفعل وإفراده مع جمع غير العاقل ..... ١٨٢
  - ٢ - حذف الفاعل ..... ١٨٢
  - ٣ - مجيء الفاعل جملة ..... ١٨٣
  - ٤ - فواعله مجرورة لفظاً ومحلها الرفع ..... ١٨٣
- (د) نائب الفاعل ..... ١٨٣-١٨٤
  - ١ - مجيء نائب الفاعل جملة ..... ١٨٣
  - ٢ - أفعال بصيغة المبني للمجهول ..... ١٨٤
- ٥ - استكمال القواعد في المنصوبات ..... ١٨٥-١٨٦
  - (أ) المفعول به : ..... ١٨٥
    - ١ - تحول الأفعال اللازمة إلى أفعال متعدية ..... ١٨٥
    - ٢ - مفعولات منصوبة حقها الجر ..... ١٨٥
    - ٣ - مفعولات مجرورة لفظاً ومحلها النصب ..... ١٨٥
  - (ب) المفعول المطلق : أهم ما ينوب عن المصدر ..... ١٨٦
  - (ج) المفعول فيه : أهم ما ينوب عن ظرفي الزمان والمكان ..... ١٨٦
- ٦ - تكملات مهمة ..... ١٨٧-١٩٧
  - (أ) دلالة المضارع على الزمن الماضي لاستحضار الصورة ..... ١٨٧
  - (ب) صيغ في المنوع من الصرف : ..... ١٨٧-١٨٨
    - ١ - صيغتا فعلاء وأفعلاء ..... ١٨٧
    - ٢ - صيغة أحاد وأخواتها ..... ١٨٨
  - (ج) عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل ..... ١٨٨
  - (د) أنواع الحروف - حروف الزيادة جارة - وغير جارة ..... ١٨٨

صفحة	
١٩٧-١٨٩	٧ - أبواب إضافية .....
١٨٩	(أ) باب الذكر والحذف .....
١٨٩	(ب) باب التقديم والتأخير .....
١٩٠	(ج) الجملة الأساسية : الاسمية والفعلية .....
١٩٧-١٩١	٨ - أنواع الجمل :
١٩٤-١٩١	تقسيم النحاة للجمل .....
١٩١	(أ) الجمل التي لا عمل لها .....
١٩٢	(ب) الجمل التي لها عمل .....
١٩٣	(ج) ملحوظات .....
١٩٧-١٩٤	تقسيم جديد للجمل .....
١٩٥-١٩٤	(أ) جمل مستقلة :
١٩٤	١ - الجملة المستأنفة .....
١٩٤	٢ - الجملة الحوارية .....
١٩٥	٣ - الجملة المعترضة .....
١٩٥	٤ - الجملة المفسرة .....
١٩٥	٥ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة .....
١٩٧-١٩٥	(ب) جمل خاضعة غير مستقلة :
١٩٥	١ - جملة الخبر .....
١٩٥	٢ - جملة الفاعل ونائبه .....
١٩٦	٣ - جملة المفعول به .....
١٩٦	٤ - الجملة الواقعة حالا .....
١٩٦	٥ - الجملة التابعة : نعنا أو عطفا أو بدلا .....
١٩٦	٦ - جملة الصلة .....
١٩٦	٧ - الجملة المضاف إليها .....
١٩٧	٨ - جملة جواب الشرط .....
١٩٧	٩ - جملة جواب القسم .....
١٩٧	١٠ - الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السابقة .....



## كتب للمؤلف مطبوعة بالدار

- الأدب العربي المعاصر في مصر  
الطبعة الثامنة ٣٠٨ صفحات
- البارودي رائد الشعر الحديث  
الطبعة الرابعة ٢٣٢ صفحة
- الشعر والفناء في المدينة ومكة لعصر  
بني أمية  
الطبعة الرابعة ٣٣٦ صفحة
- البحث الأدبي : طبيعته - ومناهجه -  
أصوله - مصادره  
الطبعة السادسة ٢٧٨ صفحة
- الشعر وطوابعه الشعبية على مر العصور  
الطبعة الثانية ٢٥٦ صفحة

### في الدراسات النقدية

- في النقد الأدبي  
الطبعة السادسة ٢٥٠ صفحة
- فصول في الشعر ونقده  
الطبعة الثانية ٣٦٨ صفحة

### في الدراسات البلاغية واللغوية

- البلاغة : تطور وتاريخ  
الطبعة السادسة ٣٨٠ صفحة
- المدارس النحوية  
الطبعة الخامسة ٣٧٦ صفحة
- تجديد النحو  
الطبعة الثانية ٢٨٢ صفحة
- تفسير النحو قديماً وحديثاً مع نهج تجديده  
الطبعة الأولى ٢٠٨ صفحة

### في مجموعة نوابغ الفكر العربي

- ابن زيدون  
الطبعة الحادية عشرة ١٢٤ صفحة

### في الدراسات القرآنية

- سورة الرحمن وسور قصار  
عرض ودراسة  
الطبعة الثانية ٤٠٤ صفحات

### في تاريخ الأدب العربي

- العصر الجاهلي  
الطبعة الحادية عشرة ٤٣٦ صفحة
- العصر الإسلامي  
الطبعة العاشرة ٤٦١ صفحة
- العصر العباسي الأول  
الطبعة التاسعة ٥٧٦ صفحة

### العصر العباسي الثاني

- الطبعة السادسة ٦٥٧ صفحة
- عصر الدول والإمارات ( ١ )  
الجزيرة العربية - العراق - إيران  
الطبعة الثانية ٦٨٨ صفحة
- عصر الدول والإمارات ( ٢ )  
مصر - الشام  
الطبعة الأولى ٨٤٨ صفحة

### في مكتبة الدراسات الأدبية

- الفن ومذاهبه في الشعر العربي  
الطبعة العاشرة ٥٢٤ صفحة
- الفن ومذاهبه في النثر العربي  
الطبعة العاشرة ٤٠٠ صفحة
- التطور والتجديد في الشعر الأموي  
الطبعة السابعة ٣٤٠ صفحة
- دراسات في الشعر العربي المعاصر  
الطبعة السابعة ٢٩٢ صفحة
- شوقي شاعر العصر الحديث  
الطبعة العاشرة ٢٨٦ صفحة

## في مجموعة فنون الأدب العربي

• الرثاء

الطبعة الثالثة ١٠٨ صفحات

• المقامة

الطبعة الخامسة ١١٢ صفحة

• النقد

الطبعة الرابعة ١١٢ صفحة

• الترجمة الشخصية

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

• الرحلات

الطبعة الثالثة ١٢٨ صفحة

## في التراث المحقق

• المغرب في حل المغرب لابن سعيد

الجزء الأول - الطبعة الثالثة ٤٦٨ صفحة

الجزء الثاني - الطبعة الثالثة ٥٧٢ صفحة

• كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد

الطبعة الثانية ٧٨٨ صفحة

• كتاب الرد على النحاة

الطبعة الثانية ١٥٠ صفحة

• الدرر في اختصار المغازي والسير

لابن عبد البر

الطبعة الثانية ٣٥٦ صفحة

## في سلسلة اقرأ

• العقاد

الطبعة الرابعة

• البطولة في الشعر العربي

الطبعة الثانية

• معي

الطبعة الثانية

• الفكاهة في مصر

الطبعة الثانية

١٩٨٦ / ٢٩٠٧

رقم الإيداع

ISBN

٩٧٧-٠٢-١٦٣٢-١

الترقيم الدولي

١ / ٨٤ / ١٤٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)